من بلاغة الوقف في القرآن الكريم

دراسة تحليلية لبعض وقوف التعانق في آي الذكر الحكيم

أ. د. محمد محمد عبدالعليم الدسوقي

شبكة الألوكة
www.alukah.net

من طرائق الاتساع في معاني الذكر الحكيم

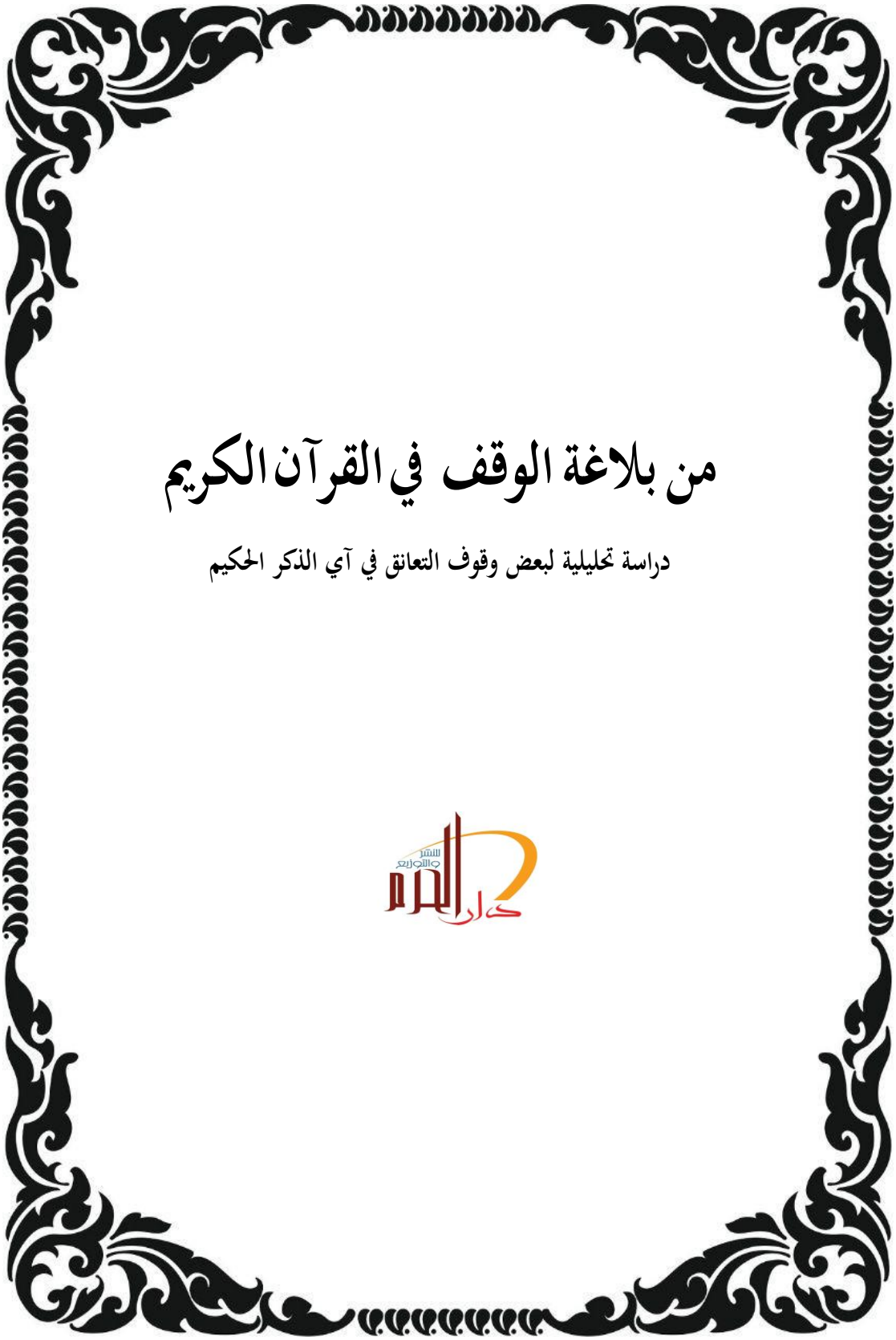

من بلاغة الوقف في القرآن الكريم

دراسة تحليلية لبعض وقوف التعانق في آي الذكر الحكيم

تمهيد

الحمد لله الذي اصطفى من عباده حملة كتابه، ووفقهم للمداومة على قراءته وإقرائه، فحرروا طرقه ووقفوا على بلاغته ووجوه إعرابه، واستحقوا بذا ما وعدهم به ربهم من جزيل ثوابه، والصلاة والسلام على خاتم رسله وأنبيائه، وعلى العاملين بسنته وآله وأصحابه، الأولي نقلوا القرآن وما زاغوا عن تجويده وأحكامه وآدابه .. وبعد.

فالوقف حلية التلاوة، وزينة القارئ، وبلاغ التالي، وفهم المستمع وفخر العالم، به يُعرف الفرق بين المعنيين المختلفين، والنقيضين المتباينين، والحكمين المتغايرين[(١)].

بهذا وبنحوه تواترت أقوال الأئمة في التنويه على أهمية ووجوب معرفة ما يُوقف عليه من القرآن وما يُبتدأ به، بقصد التنبيه لمعانيه والتعريف بمراميه، والكشف عن مقاصده والوقوف على درره وفرائده، ذلك أنه لا يتأتى لأحد معرفة معاني القرآن – على حد قول ابن الأنباري – على جهة التمام، ولا استخراج واستنباط الأحكام، إلا بمعرفة الفواصل، فمن لم يعرف الوقف لم يعرف القرآن، لذا اشترط فريق من أئمة العلم على المجيز ألا يجيز أحدًا إلا بعد معرفته، كما عده ابن مسعود «منازل القرآن»، ومراده أن القارئ كالمسافر، والمقاطع التي ينتهي إليها كالمنازل، فمن له بصيرة نافذة ونظرة ثاقبة، لا يعدل عن النزول بموضع مأمون من المخاوف، كثير الخصب والماء، يقيه الحرّ والقرّ، وهكذا هو قارئ القرآن يجب أن يختار المقاطع التي ينزل فيها، ويقف عندها بحيث تكون تامة المعنى[(٢)]، إذ بذلك يظهر الإعجاز ويحصل القصد.

ولا تجمجم في أن الحديث عن وقف التعانق – الذي يعني أن يجتمع وقفان في محل واحد يصح الوقف على كل، لكن إذا وقف على أحدهما امتنع الوقف على الآخر[(٣)]، حديث ذو شئون وشجون، فإنك واجد في هذا

---

(١) من كلام يوسف بن على بن جبارة الهذلي اليشكري، كان مقدمًا في النحو والصرف، وعلَمًا وأستاذًا في القراءات وله فيها كتاب عظيم يسمى (الكامل) ت ٤٦٥ هـ كذا في (الغاية لابن الجزري ٣٩٧/٢ وما بعدها).

(٢) ينظر النشر ابن الجزري٢٢٥/١ ومقدمة الإيضاح لابن الأنباري ومقدمة المقصد ص لزكريا الأنصاري ونهاية القول المفيد لمكي ص١٥٠ وما بعدها.

(٣) ويسمى بوقف المراقبة، وعنه قال ابن الجزري: «قد يجيزون الوقف على حرف ويجيز آخرون الوقف على آخر، ويكون بين الوقفين مراقبة على التضاد فإذا وقف على أحدهما امتنع الوقف على الآخر، وأول من نبه عليه أبو الفضل الرازي – صاحب كتاب جامع الوقوف وغيره المتوفى سنة ٤٥٤ – أخذه في المراقبة في العروض ويكون لي آخر الشعر عند التجزئة بين حرفين بأن يسقط أحدهما ويثبت الآخر، فلا يسقطان معًا ولا يثبتان معًا، وهو في (مفاعيلن) التي في بحر المضارع والمقتضب إذ لا يجوز أن يتم، وإنما هو (مفاعيل) أو (مفاعلن) وعلامة هذا الوقف في المصاحف هكذا (.*. – .*.) وتكتب على الكلمتين، والعلة في اختبار النقط الثلاث رمزًا لها أن مجموع نقاط مادة كل

الوقف – بخاصة – معان متعددة، ضاربة في جذور البلاغة بأطنابها، يتكشف لك حين تقف على إحداها غير ما يتكشف لك حين الوقوف على الآخر، فالوقف على أيٍّ يعطي معنى، والوصل في أيٍّ يفيد آخر، والثراء في المعاني مع قلة الكلام، شاخص أينما حللت، وكثرة الماء في جوامع كلم الذكر الحكيم كائنة وماثلة وحاصلة أينما وقفت أو وصلت، وبذا يقوم التعدد المبتنى على وفرة المعاني مع اتحاد الكلمات في هذا الوقف، مقام التعدد في وجوه القراءات، بل إن تحقيق ذلك مع المعانقة أتم وأكمل حيث لا تغيير في بُنى الكلمات ولا في الحركات والسكنات ولكن فقط في مواطن الوقف عليها والابتداء.

وذلك كله مع الرغبة القوية للكشف عن بعض أسرار هذا اللون من الوقوف، كان من جملة الدواعي التي حفزتني للتطرق لهذا الموضوع، وبعثت في نفسي العزم والجزم على الخوض فيه.

ولنا – بعد هذه التقدمة وقبل الخوض في تحليل بعض صور هذا اللون من الوقف بالقدر الذي يسمح به المقام – أن نستجلي بعضًا من عطاءات هذا التعدد ونحن نتأمل قوله تعالى على سبيل المثال ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَىٰ حَيَوٰةٍ وَمِنَ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوا۟ ۚ يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ وَمَا هُوَ بِمُزَحْزِحِهِۦ مِنَ ٱلْعَذَابِ أَن يُعَمَّرَ﴾ [البقرة: ٩٦] لندرك كيف يتفاوت المعنى بحسب الوصل أو القطع مع إمكانية الجمع بين المعنيين.

وبيان ذلك أنه بالوقف على قوله ﴿عَلَىٰ حَيَوٰةٍ﴾ وانقطاع ﴿وَمِنَ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوا۟ ۚ﴾ عن (أحرص) التي على (أفعل) التفضيل، يمكن أن ينتصب قوله ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ﴾ على أنه حال من ﴿ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوا۟ ۚ﴾، ويمكن أن يرتفع على الاستئناف على أنه صفة لمبتدأ محذوف خبره ﴿وَمِنَ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوا۟ ۚ﴾، ويمكن أن يرتفع على الاستئناف على أنه صفة لمبتدأ محذوف خبره ﴿وَمِنَ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوا۟ ۚ﴾ المقدم، والتقدير: ومن الذين أشركوا قوم أو فريق يود أحدهم .. إلخ، وقد أجاز الزمخشري ومن قال بقوله ذلك، ابتناء على جعل اليهود من ﴿ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوا۟ ۚ﴾، بقرينة قولهم فيما حكاه القرآن عنهم: ﴿عُزَيْرٌ ٱبْنُ ٱللَّهِ﴾ [التوبة:٣٠] فيكون إخبارًا بأن من طائفة المشركين الذين اشتد حرصهم على الحياة، طائفة من بني إسرائيل يود أحدهم لو يعمر ألف سنة, ويكون من وقوع الظاهر المشعر بالعلة موضع المضمر نعيًا عليهم بالشرك إضافة إلى حرصهم على الحياة[٤].

ومن وصل وعطف ﴿وَمِنَ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوا۟ ۚ﴾ جعل بني إسرائيل مضرب المثل في الحرص على الحياة؛ حيث بلغوا في حرصهم هذا مبلغًا يفوق حرص الناس عامة وحرص المشركين بخاصة، وبذا تعود جملة ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ .. إلخ﴾

من الكلمتين (عَنَقَ)، و(رقبَ) ثلاثة (يراجع البرهان ٣٦٥/١ والنشر ٢٣٧/١ والإتقان ص ١١٨، ونهاية القول المفيد ص ١٧٢ والغاية ٣٦١/١ وما بعدها واللسان مادة (رقب).

[٤] ينظر الكشاف ٢٩٨/١.

[البقرة:٨] على اليهود فيكون مراده: الإخبار بأنهم أحرص الناس لاسيما عبدة الأوثان من المشركين على أي حياة، وأكرههم للموت، ففيه عطف للخاص على العام، كما فيه الدلالة على مزيد حرص المشركين من العرب ومن شابههم على الحياة؛ فمن كان أحرص عليها منهم وهم اليهود، كان بالغًا في الحرص إلى غاية لا يقادر قدرها.

ولنا كذلك أن نطَّلع على ما قاله شيخ البلاغة وجهبذها، الإمام عبد القاهر الذي وضع أساس مبحث **(الفصل والوصل)** وأصوله وقوانينه، فقد أوضح أن "الجمل على ثلاثة أضرب:

جملة حالها على التي قبلها حال الصفة مع الموصوف والتأكيد مع المؤكد، فلا يكون فيها العطف البتة، لشبه العطف فيها – لو عطفت – بعطف الشيء على نفسه، وجملة حالها مع التي قبلها حال الاسم يكون غير الذي قبله، إلا أنه يشاركه في حكم ويدخل معه في معنى مثل أن يكون كلا الاسمين فاعلًا أو مفعولًا أو مضافًا إليه فيكون حقها العطف، وجملة ليست في شيء من الحالين، بل سبيلها مع التي قبلها سبيل الاسم مع الاسم لا يكون منه في شيء فلا يكون إياه ولا مشاركًا له في معنى، بل هو شيء إن ذكر لم يذكر إلا بأمر ينفرد به، ويكون ذكر الذي قبله وترك الذكر سواء في حاله، لعدم التعلق بينه وبينه رأسًا، وحق هذا ترك العطف البتة»[٥].

وما قاله علماء الوقوف وأئمة القراءة حين وضعوا المعايير التي تنبني على أساسها أحكام الوقف في القرآن من نحو قول بعضهم: «يتنوع الوقف نظرًا للتعلق خمسة أقسام؛ لأنه لا يخلو إما أن لا يتصل ما بعد الوقف بما قبله لا لفظا ولا معنى فهو **(التام)**، أو يتصل ما بعده بما قبله لفظا ومعنى وهو **(القبيح)**، أو يتصل ما بعده بما قبله معنى لا لفظًا وهو **(الكافي)**، أو لا يتصل ما بعده بما قبله معنى ويتصل لفظا وهو **(الحسن)**[٦]، والخامس **(متردد بين هذه الأقسام)** فتارة يتصل بالأول وتارة بالثاني على حسب اختلافهما قراءة وإعرابًا وتفسيرًا[٧]؛ لأنه قد يكون الوقف تامًا في تفسير وإعراب وقراءة، غير تام على غير ذلك»[٨] .. أقول: لنا أن نطلع كل ذلك لندرك أيضًا مدى ما حصل من امتزاج بين مبحثي **(الفصل والوصل)** و**(الوقف والابتداء)**، كيما يستقيم أمر مطالع الكلام في لغة الضاد ونستبين مقاصده، بل ولنؤكد – بكل حزم – أن **(الفصل والوصل)** إنما أسس على نفس الأصول والقواعد التي أسس عليها **(علم الوقوف)**، وأن كليهما مرتبط بالآخر ارتباط الفرع بالأصل، لكونهما يقومان على تنسيق المعاني وترتيبها وإيصالها إلى السامع واضحة مفهومة وإلا أصبح الكلام مشوش المعنى لا

---

[٥] دلائل الإعجاز تحقيق شاكر ٢٤٣.

[٦] وأكثر ما يكون تعلقه بين الجمل ومكوناتها أو التوابع ومتنوعاتها، ويرمز له بـ (صلي).

[٧] وهذا يشمل الوقف الجائز ورمزه (ج)، كما يشمل وقف التعانق.

[٨] منار الهدى ص٨.

وضوح فيه ولا استقامة.

فلا غرابة إذًا أن نجد في عبارات القوم ما يشير إلى أهميتهما وخطورة الخروج على النظام الذي ابتنيا عليه في تأليف الكلام ومراعاة مواطن إفادته، ومن أقوالهم التي تفيد ذلك وتدل عليه: «الترتيل[٩]: تجويد الحروف و**(معرفة الوقوف)**»[١٠] و«البلاغة إذا اعتزلتها المعرفة بمواضع **(الفصل والوصل)** كانت كاللآلئ بلا نظام»[١١]، يعني لكون هذا الباب أعظم أبوابها وأشكل أركانها .. والكلام في هذا وذاك أكثر من أن يحصى[١٢].

والحق أن مجال المعانقة مجال متسع فسيح وليس كما يظن من يكتفي بنظرة عابرة لمواضعه في طبعات المصاحف المصرية مثلا[١٣]، وحسبي دليلا على ذلك ما جاء بالطبعة الباكستانية فقد حوت وحدها في طياتها ما مجموعه أربعة وثلاثين موضعا من مجموع ما استقصيته من طبعات مصاحف بيروت والعراق ودمشق والسعودية وباكستان وإندونيسيا، فضلًا عما نقبت عنه في بطون الكتب المتخصصة ومن تعليقات مؤلفيها وقد بلغ جميعهما واحدًا وأربعين موضعًا.

ولما كان الأمر كذلك فقد ناسب أن نقتطف من جني هذا اللون من الوقوف زهرة نستكنه من خلالها واحدة من تيك المقامات التي يجمل الإتيان فيها بالمعانقة وهو مقام **(الإشادة بكتاب الله وتنزيهه عن مطاعن المتأولين)**.

وقد اقتضت خطة البحث أن تجيء في ثلاثة فصول تناول **أولها**: ما ورد في سياق تنزيه القرآن عن شائبة الريب لكونه الكتاب الذي بلغ في إحراز الفضل كل كمال وهو ما جاء في صدر سورة البقرة، كما تناول **ثانيها** ما ورد في سياق تنزيه ذلك الكتاب عن تأويلات الزائغين وما يستلزم ذلك ويستتبعه من إساغة نسق **(الراسخون في العلم)** – في بدايات سورة آل عمران – على **(الله)** في علم المتشابه الذي يدق معرفته وفهم المراد منه على وجهه الصحيح فيُهتدى – من ثم – إلى تأويله الحق الذي يجب أن يحمل عليه، بينما تناول **الثالث** ما جاء في سياق التعظيم المدلول عليه بالقسم، وقد جاء ذكره في صدر سورتي الزخرف والدخان.

---

[٩] يعني المراد من قوله: ﴿وَرَتِّلِ ٱلْقُرْءَانَ تَرْتِيلًا﴾ [المزمل: ٤].

[١٠] وهذا مما أثر عن الإمام علي رضي الله عنه: (ينظر التمهيد ص٤٨ والنشر ٢٠٩/١ وكلاهما لابن الجزري).

[١١] رُوي ذلك عن الخليفة المأمون فيما نقله عنه أبو هلال العسكري (ينظر الصناعتين ٣٥١ وما بعدها).

[١٢] ينظر معاني التراكيب ١٢٦/٢ وما بعدها والمعاني في ضوء أساليب القرآن ص٣٠٥ وما بعدها وكلاهما للدكتور عبد الفتاح لاشين وينظر نهاية القول المفيد لمكي ص١٥٠ وما بعدها.

[١٣] التي لم يزد التعانق في جل طبعاتها عن خمس أو ست مواضع.

والله نسأل أن يجعل عملنا خالصًا لوجهه الكريم إنه على ما يشاء قدير وبالإجابة جدير وهو نعم المولى ونعم النصير.

الفصل الأول

المعانقة في سياق الإشادة بكتاب الله

المبحث الأول

الإشادة بكتاب الله عن طريق اسم الإشارة البعيد

ما من شك أن كمال القرآن من كمال مُنزله؛ لأنه كلام الله وهو صفة من صفاته، جعله مصدر هداية للأسوياء والعقلاء، ومنهج تقويم للحياة والأحياء، ومعجزة تحد لخاتم الرسل والأنبياء، «فهو قد سفَّه أحلام العرب، وخلع آلهتهم، وحطم أصنامهم، وقمع طغيانهم، وقرع أنوفهم، وهاج منهم حمية الجاهلية، وجاراهم في مضمار المخاطرة، وإلى حد القارعة على عزة العشيرة وكثرة الحصى»[١٤]، فما استطاعوا أن يظهروه وما استطاعوا له نقبًا .. وما ذلك إلا لأنه فاق بإعجازه البياني وجماله الفني ونظمه الأسلوبي وتأثيره النفسي كل بيان، فكان أن جذب العقول وأخذ بالقلوب وتوجهت إليه الأنظار تغترف – وما انفكت عبر القرون المتطاولة – من نبعه الفياض، وتتلمس – وما فتئت على مدى الأزمان المتلاحقة – ما فيه من إعجاز وأسرار، ولم وفيم العجب وقد صيغت الموعظة فيه صياغة تنفطر لها البصائر والقلوب، وسيقت الحجة فيه مساقًا تنجلي فيه غشاوات الريب والظنون، ونظمت فيه الجمل والتراكيب نظما تنصدع به غيابات الجهل والغيوم؟

ومن أجلِّ وأشهر المواطن التي جاءت مستكنهة هذه الجوانب بأبلغ تعبير، ومستظهرة تلك المعاني بأفصح تبيين، المراقبة في قول الله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ هُدٗى لِّلۡمُتَّقِينَ﴾[البقرة: ٢] فقد جاء التعانق بين كلمتي: **(ريب)** و**(فيه)** للإشارة – في غير ما معنى – إلى بيان أن لذلك الكتاب المنزل من عند الله، المكانة السامية، وتوضيح أنه تبوأ من الشأو والكمال وعلو المقام، الدرجة الرفيعة، والمنزلة العالية، وأنه لأجل ذلك لا يعتوره أقل ريب ولا يتطرق إليه أدنى شك.

ويعد هذا الموضع من المواضع القليلة التي تكاد تكون المصاحف والكتب المعنية بالوقوف في القرآن مُجمعه على أنه من وقوف المراقبة[١٥]، الأمر الذي يعني الإجماع على امتناع الوقف على الكلمتين معا «ريب» و«فيه»، كما يعني حتمية وضرورة الوقف على أيهما، بحيث إذا وقف على واحدة منهما لم يجز الوقف على الثانية وتعين وصلها.

---

[١٤] إعجاز القرآن والبلاغة النبوية لمصطفى صادق الرافعي ص٦٦ بتصرف.

[١٥] فقد أشير إليه بالعلامة المعروفة عنه والمميزة له، في طبعات مصاحف مصر وبيروت والعراق ودمشق والسعودية وباكستان وإندونيسيا، كما نص عليه الزركشي في البرهان ٣٦٥/١، وابن الجزري في النشر ٢٣٧/١، والسيوطي في الإتقان ص١١٨، الهندي في كنوز ألطاف البرهان ص٢١، ونصر مكي في نهاية القول المفيد ص١٧٣، وخليل الحصري في معالم الاهتداء ص٣٨.

فمن ارتأى الوقوف على قوله (فيه)[١٦] جعل شبه الجملة في موضع «خبر (لا)، أو وصف (ريب)[١٧] وحذف خبر (لا) تقديره: لا ريب فيه عند المؤمنين[١٨] .. و(هدى) خبر محذوف أي (هو هدى) »[١٩] وبشأنه يقول صاحب المكتفى: «لا ريب فيه) كاف، ويرتفع (هدى للمتقين) بإضمار (هو)[٢٠] ، أو يرتفع بجعله مبتدأ لخبر محذوف مدلول عليه بخبر (لا) المنصوص عليه، تقديره (لا ريب فيه، فيه هدى)[٢١] ، بله أن الوقف على (لا ريب فيه) حينئذ يكون تامًا[٢٢].

ومن ارتأى أن (هدى) رُفع بـ (فيه) بأن جعل المتعلق فاعلًا مرفوعًا بما في الجار والمجرور من معنى

---

[١٦] أو رجحه كالزمخشري في تفسيره ١١٥/١ والرازي ٣٧٩/١ وابن كثير ٣٩/١.

[١٧] والفرق بين جعل الظرف خبرًا لـ (لا) وجعله صفة والخبر محذوف تقديره (لا ريب فيه موجود أو كائن عند المؤمنين) مثلًا، أن الأول – على ما تقتضيه دقة اللغة – يعني سلب الكون فيه عن الريب المطلق، أما الثاني فمعناه نفى الكون المطلق وسلبه عن الريب المفترض في الكتاب [ينظر تفسير أبي المسعود ٢٤/١].

[١٨] أو (عند من وفقه الله) .. فنفي الريب على مثل هذه التقديرات، للخصوص فيه بمعنى.

[١٩] علل الوقوف للسجاوندي ٣٦/١.

[٢٠] المكتفى لأبي عمرو الداني ص١٥٩ وينظر الإيضاح لابن الأنباري ٤٨٧ والعلل ٣٦/١، ٣٧.

[٢١] ينظر البحر المحيط لأبي حيان ٣٧/١ والدر المصون للسمين الحلبي ٨٤/١ كما ينظر منار الهدى للأشموني ص٢١ والفريد في إعراب القرآن المجيد للهمذاني ١٨٦/١ والاقتداء للنكزاوي تحقيق محمد سعد البغدادي بمخطوطه كلية اللغة العربية بالقاهرة ٧٥/١.

[٢٢] كذا يتم في حال جعل (هدى) مبتدأ لخبر مستمد من متعلق الظرف المحذوف على ما سيأتي بيانه .. بينا يحسن الوقف عليه في حال جعل (هدى) مرفوعًا على الاتباع لموضع (لا ريب فيه) كأنه قال: (ذلك الكتاب حق هدى) أو في حال جعله مصدرًا لفعل محذوف تقديره: (أعني هدى) .. ويمتنع في حال جعله خبرًا لـ (ذلك) أو خبرًا ثانيًا لها بعد (لا ريب فيه) وثالثًا بعد (لا ريب فيه) و(الكتاب) لأن الخبر مضطر إلى الذي خُبر به عنه، وكذا يمتنع في حال جعله منتصبًا على القطع أي حالًا من أيهما بأعمال معنى الإشارة أي على تقدير: أشير إلى ذلك الكتاب هاديًا، أو من الضمير في (فيه) والعامل في الحال معنى الجملة، والتقدير: أحققه هاديًا، أو متعلق الجار والمجرور والتقدير: (لا ريب موجود في حال كونه هاديًا)، وإنما امتنع الوقف مع هذه الأوجه الثلاثة الأخيرة لتعلق المقطوع بالمقطوع منه، ففي (هدى) على ذلك أحد عشر وجهًا يجمل الوقف على (لا ريب فيه) مع خمسة منها ويمتنع مع الباقي، وإن خالف ابن الأنباري في ذلك البعض الممتنع [ينظر الإيضاح لابن الأنباري ٤٨٧، ٤٩٠ والمنار ص٢١ والقطع ص ١١٣، وإعراب القرآن لابن النحاس ١٣٠/١، والمكتفى ص ١٥٨، ١٥٩ والعلل ٣٧/١ والإملاء ص ١٨ والبحر المحيط ٣٧/١ والدر الصون ٨٧/١].

الاستقرار، أو رُفع بالابتداء، و(**فيه**) خبر، مال إلى الوقف على كلمة (**ريب**) سواء أضمر خبر (**لا**)[٢٣] ظرفًا عائدًا على (**الكتاب**) وقد حذف لاتضاح المعنى وظهوره وللعلم به[٢٤] .. أو لم يضره وجعل التقدير فيه: (**لا ريب كائن**)، أو (**موجود**) أو نحو ذلك[٢٥].

وعلى تقدير حذف خبر (**لا**) ظرفًا يكون الوقف على ﴿لَا رَيْبَ﴾ كافيًا وعلى عدم تقديره يكون تامًا لكنه من قبيل التمام الذي يكون كذلك في وجه دون أخر، وهو المشار إليه بقول ابن الجزري: «وقد يكون الوقف تاما على تفسير أو إعراب ويكون غير تام على آخر"[٢٦]، ندوب ذلك ومناره[٢٧] أن المراد من قوله: ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا

---

[٢٣] كما في قوله تعالى: ﴿لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ﴾ [هود: ٤٢] وقوله : ﴿قَالُوا۟ لَا ضَيْرَ﴾ (الشعراء: ٥٠) أي لا عاصم لك، ولا ضير علينا في ذلك، وحكى البصريون: (إن فعلت فلا بأس)، وحكى الكوفيون: (إن زرتني فلا براح) أي: لا بأس عليك، ولا براح لك، ومثل ذلك: (لا إله إلا الله) و(لا حول ولا قوة إلا بالله) أي (لا إله للعالم إلا الله) و(لا حول لنا ولا قوة إلا بالله).

[٢٤] إذ لو ظهر لقيل (لا ريب فيه فيه هدى) بتقدير المحذوف خبرًا لـ ﴿لَا رَيْبَ﴾ وسواء عد الظرف المذكور (فيه) خبرًا لـ (لا) وقدر مثله خبرًا لـ (هدى) – على ما يقتضيه تمام الوقف على (فيه) –أو جعل خبرًا مقدمًا لـ(هدى) وقدر مثله خبرًا لـ (هدى) وقدر مثله خبرًا لـ (لا) – على ما يقتضيه جعل الوقف على ﴿لَا رَيْبَ﴾ كافيًا – فإنه لا ضير من تكرار الظرف فلقد ذكر مكررًا في قوله تعالى: ﴿لَّمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِ ۚ فِيهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَن يَتَطَهَّرُوا۟﴾ [التوبة: ١٠٨] وأفاد تكراره التحقيق والتحفيز لاستحقاق القيام فيه [ينظر روح المعاني ٣١/٧ وينظر المنار ٢١ والدر المصون ٨٤/١].

[٢٥] و(لا) على أيّ نافية للجنس، عاملة عمل (إن) بحملها عليها لكونها نقيضًا لها ولازمة للاسم لزومها، واسمها مبنى على الفتح لكونه مفردًا نكرة لا مضافًا ولا شبيهًا به .. وأما ما ذكره الزجاج من أنه معرب وإنما حذف التنوين للتخفيف فمما لا يعول عليه، وسبب بنائه تضمنه لمعنى (من) الاستغراقية لا أنه مركب معها تركيب خمسة عشر كما توهم مكي وأبو البركات، واختلف في خبرها أيرفعه الابتداء المنْوي في الوضع أم يرفعه (لا) كـ(إنَّ)، الأول مذهب سيبويه والثاني مذهب الأخفش والأكثرين، والجملة على الراجح خبر إما عن المبتدأ الثاني (ذلك) وهو وخبره خبر عن الأول (الم)، وإما عن المبتدأ (ذلك) على اعتبار استقلال الجملة السابقة عليها وتقدير (هذا آلم) واعتبار (الكتاب) كسابقه صفة لاسم الإشارة أو بدلًا أو بيانًا، وإما خبرًا ثانيًا عن المبتدأ (ذلك) مع جعل (الكتاب) خبرًا أولًا وذلك على القول بجواز جعل الخبر الثاني جملة كما في قوله: (طه: ٢٠) [ينظر معاني القرآن للزجاج ٦٩/١ والمشكل لمكي ١٦/١ والبيان لأبي البركات ٤٤/١ وشرح الزجاجي ٩٨٢/٢ وشرح المفصل ١٠٦/١ وشرح الكافية ٢٩٠/١ والمغني ٢٦٣/١ والهمع ٢٠٢/٢ والفريد ١٨٥/١ والدر المصون ٨٢/١ وتفسير أبي السعود ٢٤/١].

[٢٦] النشر في القراءات العشر لابن الجزري ٢٧/١.

[٢٧] من معاني (آية) ذلك و(دليله)، والمنار: العلم وما يوضع بين الشيئين من الحدود وفى الحديث: إن الإسلام صوىً ومنَارًا أي علامات وشرائع يعرف بها، والندوب: مفردها ندب وأصلها أثر الجرح وفى الحديث عن موسى عليه السلام: (وإن بالحجر ندبًا..) فشبه أثر الضرب في الحجر بأثر الجرح [ينظر اللسان مادة: (نور) و(ندب)].

رَيۡبَۛ﴾[البقرة:٢] في حال جعل الوقف عليه تاما: لاشك، كأنه قال: **(ذلك الكتاب حقا)**، والمعنى «إن هذا الكتاب لا يعتريه ريب في كونه من عند الله، ولا في هدايته وإرشاده، ولا في أسلوبه وبلاغته، فلا يستطيع أحد أن يأتي بكلام يقرب منه بلاغة وفصاحة وإلى هذا أشار بقوله: ﴿وَإِن كُنتُمۡ فِي رَيۡبٖ مِّمَّا نَزَّلۡنَا عَلَىٰ عَبۡدِنَا فَأۡتُواْ بِسُورَةٖ مِّن مِّثۡلِهِۦ﴾[البقرة:٢٣][٢٨] ويصح على هذا الوقف، أن يكون ﴿لَارَيۡبَۛ﴾ خبرًا معناه النهى: أي لا ترتابوا؛ ونظيره ما جاء في قوله سبحانه: ﴿فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي ٱلۡحَجِّ﴾ [البقرة: ١٩٧] أي لا ترفثوا ولا تفسقوا ولا تجادلوا، وعلى أيٍّ فقد انتصر للوقوف على ﴿لَارَيۡبَۛ﴾ ابن الأنباري والزجاج وأبو حيان، كما نص عليه أبو عمرو الداني، وفى الكشاف: أن نافعًا[٢٩] وعاصمًا[٣٠] وقفا على قوله: ﴿لَارَيۡبَۛ﴾[٣١].

أوجه الوقوف على شبه الجملة أو البدء به:

والوجه البلاغي في هذا الأخير – الذي صح معه أن تكون جملة ﴿لَارَيۡبَۛ﴾ مستأنفة ومُنزَّلة منزلة التأكيد للجملة السابقة عليها بعد جعل **(الكتاب)** في هذه الجملة السابقة خبرًا لاسم الإشارة –: التعريض بالمعاندين وتخطئة الذين أعرضوا عن استماع القرآن فقالوا: ﴿لَاتَسۡمَعُواْ لِهَٰذَا ٱلۡقُرۡءَانِ وَٱلۡغَوۡاْ فِيهِ﴾[فصلت:٢٦] إذ في الإشارة إلى ما سبق في صدر السورة والوقوف على ﴿لَارَيۡبَۛ﴾: «جلبٌ لإصغاء الأذهان، وإلجامُ كل من يلغو من الكفار عند نزول القرآن؛ لأنهم إذا سمعوا ما لم يفهموه من هذا النمط العجيب، تركوا اللغو وتوفرت دواعيهم للنظر في الأمر المناسب بين حروف الهجاء التي جاءت مقطعة، وبين ما يجاوزها من الكلم، رجاء أنه ربما جاء كلام يفسر ذلك المبهم ويوضح ذلك المشكل، وفى ذلك ردُّ شرٍّ كثير من عنادهم وعتوهم ولغوهم الذي كان إذ ذاك يظهر منهم»[٣٢]، ويُستكنه من ذلك أن النفي للريب هنا وإن كان نفيًا للجنس حقيقة وليس ادعاء إلا أنه نفي لريب خاص

---

[٢٨] تفسير المراغي ١/٤٠.

[٢٩] هو نافع بن عبد الرحمن أحد القراء السبعة، اشتهر في المدينة وانتهت إليه رئاسة الإقراء فيها ت ١٦٩ هـ [الغاية لابن الجزري ٢/٣٣٠].

[٣٠] هو عاصم بن بهدلة أبي النجود أحد القراء السبعة وإليه انتهت رئاسة الإقراء بالكوفة ت ١٢٨هـ [السابق ١/٣٤٦].

[٣١] ينظر الكشاف ١/١١٥ وإيضاح الوقف والابتداء ٤٨٩ والبحر المحيط ١/٣٧ والمكتفى ص١٥٩ كما ينظر القطع والائتناف ١١٣ والمنار ص٢١ والعلل ١/٣٥ والفريد ١/١٨٦ والقرطبي ١/٢٠٧ والاقتداء ١/٧٥، ٧٦ والدر المصون ١/٨٣.

[٣٢] روح المعاني للآلوسي ١/١٧١.

هو ذلك الريب الذي يعرض في كونه هذا الكتاب مؤلفًا من حروف كلامهم فكيف عجزوا عن مثله[٣٣].

ونرمق في الإخبار عن قوله: ﴿هدى﴾ بـ (فيه) الظرفية، في الجملة الموالية: ما يحقق ذلك المعنى ويؤكده إذ في الإخبار بالظرف؛ الدلالة على توفر الهدى في الكتاب وتمكنه منه أيّما تمكن، لما فيه من تشبيه دلالة اللفظ باحتواء الظرف على المظروف، وقد أتى بلفظة (في) التي تدل على الوعاء وكأنه مشتملٌ على الهدى ومحتوٍ عليه احتواء البيت على زيد في قولك: (زيد في البيت)[٣٤] .. وفي ذلك – مع ما أفاده التنكير في ﴿هدى﴾ من المبالغة في تمكن الهدى من الكتاب، وما أفاده كذلك من معنى التعظيم الذي سيأتي بيانه والوجه فيه – إيعاز لأولئك المعاندين بالاقتراب من ذلك الكتاب وتلمس ما فيه من الخير والرشاد بل والإغراء بذلك، كما أن فيه استنزالًا لطائر نفورهم[٣٥]، كأنه قيل: هذا الكتاب مشتمل على شيء من هدى لا يقادر قدره ولا يعرف كنه عظته، فاستمعوا له وشنفوا آذانكم بالإصغاء إليه، لعلكم تجدون فيه ما يروقكم ويجعلكم تغيرون رأيكم وتنصتون إليه فتقروا به وتؤمنوا بمن نزل عليه ويكون في ذلك هدايتكم.

وهذا عينه هو الوجه في حمل قوله: ﴿لَارَيْبَ﴾ عند كثير من أهل العلم على معنى (لا شك)، والفرق بين اللفظين: أن (الريب): شك مع تهمة بينما (الشك) كما أفاد الراغب: وقوف النفس بين شيئين متقابلين بحيث لا يترجح أحدهما على الآخر بأمارة[٣٦] .. ويقال: إن (الشك) يُطلق على ما استوى فيه الاعتقادان أو لم يستويا ولكن لم ينته أحدهما لدرجة الظهور الذي تنبني عليه الأمور، و(الريب) لِمَا لم يبلغ درجة اليقين وإن ظهر نوع ظهور[٣٧] .

وباعتقادي أن الذي دعا القائلين بالوقوف على ﴿لَارَيْبَ﴾ إلى الذهاب إلى أنها بمعنى (لا شك) هو ما استلزمه معنى الريب من اضطراب النفس وقلقها بما يؤدي إلى ارتيابها وإزالة الطمأنينة عنها، هكذا دون ما قصد إلى هذه الفروق الدقيقة فيما بين اللفظتين[٣٨] وإلا أدى الحمل على عدم مراعاة تلك الفروق إلى تفويت المعنى المذكور آنفا في الوقوف على ﴿لَارَيْبَ﴾ وجعلها بمعنى (لا شك)،إذ النكتة فيه حينذاك، الإشعار بأنه لا يحصل في

---

[٣٣] ينظر التحرير والتنوير ١/٢٢٢.

[٣٤] ينظر البحر المحيط ١/٣٨.

[٣٥] ينظر التحرير والتنوير ١/٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٥.

[٣٦] ينظر مفردات الراغب ص ٢٦٥ مادة (شكك).

[٣٧] ينظر حاشية الشهاب ١/٢٩٣ والآلوسي ١/١٧٦.

[٣٨] وفي ذلك يقول ابن عاشور: «أصل الريب: القلق واضطراب النفس .. ولما كان الشك يلزمه اضطراب النفس وقلقها غلب عليه الريب فصار حقيقة عرفية يقال رابه الشيء إذا شككه أي بجعل ما أوجب الشك في حالة» .. [التحرير ١/٢٢٢].

الكتاب ريب فضلا عن أن يحصل فيه شك، وذلك لا يصح لأن الريب أدخل في الدغل وقلة اليقين من الشك، فنفيه نفى للشك ولا عكس، يقول الرازي: «الريب قريب من الشك وفيه زيادة كأنه ظن سوء تقول: **(رابني أمر فلان)** إذا ظننت به سوءً ومنها حديث: **(دع ما يريبك إلى ما لا يريبك)**[٣٩].

ولا تجمجم[٤٠] في أن تمام الوقف على ﴿لَارَيْبَۛ﴾ لإفادة نفى الشك عن القرآن، إنما نتج عن صحة جعلها آخر الكلام وصحة جعلها مع ذلك بمعنى **(حقا)**[٤١]، أو حملها على النعت والمعنى: **(لا يكون من شيء ما من ريب)**[٤٢] فضلا عما سبق وأن ألمحت إليه وسيأتي تفصيله، من جعلها – على ما ترجح لدى جمهور أهل العلم – مستأنفة نُزلت منزلة التأكيد لمفاد الإشارة في قوله: ﴿ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ﴾ [البقرة:٢]، وإنما حذف خبر **(لا)** المقدر من غير الظرف، أو حتى منه – في حال جعل الوقف على ﴿لَارَيْبَۛ﴾ كافيًا – لأن لغة الحجاز كثرة حذفه، ولغة تميم: إذا علم لا يلفظ به و«لأن الشيء إذا علم وشهر موقعه وصار مألوفا ومأنوسا به لم يُبالَ بإسقاطه عن اللفظ استغناء بمعرفة السامع»[٤٣] ولا يخفى على ذي لب أن سر الحذف هنا يكمن في كونه الأدل على المعنى المراد والأدعى في الاتساع فيه، فضلًا عن كونه الأكثر شيوعًا في نظم القرآن وفى لغة العرب[٤٤].

ويظل المقصود من تنكير **(هدى)** – إزاء الحمل على أي من أوجه الأعراب التي تم ذكرها في جملة ﴿لَارَيْبَۛ﴾ – مع ما أفاده من معنى التعظيم والمبالغة المدلول عليهما من الإخبار عن الهدى بالظرف: إغراء الخصم الألد ومجاراته، وذلك بقصد حمله على الإقرار بما في ذلك الكتاب والإذعان له، إذ بمجاراته قد يتحقق جانب

---

[٣٩] تفسير الرازي ٣٧٨/١ وينظر مفردات الراغب ص ٢٠٥ والمعجم الوجيز ص ٢٨٣ والحديث أخرجه الترمذي والنسائي والحاكم وأبو نعيم في الحلية وأحمد وابن حبان والبيهقي في الشعب وأبو يعلى، والطبراني في الكبير من حديث الحسن بن على.

[٤٠] من معاني (لا شك) ومن شواهده قول زهير في معلقته: (ومن يوف لم يُذمم ومن يُهد قلبه * إلى مطمئن البر لا يتجمجم) .. يعني من أفضى قلبه إلى الإحسان الذي لا شبهة فيه، لم يشتبه عليه أمره فيتردد فيه والأصل فيه: عدم الإبانة في الكلام من غير عىّ [ينظر لسان العرب ومختار الصحاح مادة (جمم)، والمعجم الوجيز مادة (جمج)].

[٤١] وذلك في حال جعل ﴿لَارَيْبَۛ﴾ في موضع نصب على الحال من (ذا) أو من (الكتاب) والعامل فيها اسم الإشارة .. [ينظر الفريد للهمذاني ١٨٤/١].

[٤٢] ينظر البحر المحيط ٣٧/١ والمكتفى ص ١٥٩ والاقتداء ٧٦/١.

[٤٣] الكشاف للزمخشري ٥٧/٤.

[٤٤] ومن ذلك قولها (لا بأس) وقول سعد بن مالك:

من صـد عن نيرانها *** فأنا ابن قيس لا بـراح

أي لا بأس عليه، ولا بقاء في ذلك [ينظر التحرير ٢٢٣/١].

الاستماع إلى ما يحاول جاهدًا خداع نفسه في الإعراض عنه، ويظل معه كذلك – بدلالة فحوى السياق – أمر التعريض بكل المرتابين من المشركين بل ومن أهل الكتاب، والإشعار بأن ارتيابهم مجتمعين إنما نشأ عن مكابرة منهم ومعاندة.

أما الوقوف في النسق الكريم للآية على **(فيه)** – على ما هو مختار جمهور القراء والمشهور عنهم، والوارد في نحو قوله تعالى: ﴿رَبَّنَآ إِنَّكَ جَامِعُ ٱلنَّاسِ لِيَوۡمٖ لَّا رَيۡبَ فِيهِ﴾[آل عمران:٩] وقوله: ﴿وَتُنذِرَ يَوۡمَ ٱلۡجَمۡعِ لَا رَيۡبَ فِيهِ﴾ [الشورى:٧] – فالوجه فيه، هو: نفي وقوع الريب في الكتاب أصلا، وإثبات أنه منزل من الله تعالى، وأنه الهدى عينه لا أن فيه هدى[٤٥]، فالمبالغة هنا بعد تقدير المبتدأ المحذوف **(هو)** لقوله بعد ﴿هُدٗى لِّلۡمُتَّقِينَ﴾ [البقرة:٢][٤٦]، حاصلة من «الإخبار بالمصدر، للإشارة إلى بلوغه الغاية في إرشاد الناس حتى كان هو عين الهدى تنبيهًا على رجحان هداه على هدى ما قبله من الكتب"[٤٧] ونظير ذلك في لغة العرب ما جاء في قول الخنساء في وصف الناقة:

ترتـــع مـــا رتعـــت حـــتى إذا ادكـــــرت إنمـــا هـــي إقبـــــال وإدبـــــار

يقول الإمام عبد القاهر في استظهار المجاز العقلي الحاصل من إسناد الإقبال والإدبار المعبر عنه بالمصدر، إلى المسند إليه وهو الضمير العائد على الناقة: «ومما طريق المجاز فيه الحكم، قول الخنساء – وذكر البيت – وذاك أنها لم ترد بالإقبال والإدبار غير معناهما، فتكون قد تجوزت في نفس الكلمة، وإنما تجوزت في أن جعلتها لكثرة ما تقبل وتدبر، ولغلبة ذاك عليها واتصاله منها، وأنه لم يكن لها حال غيرهما، كأنها قد تجسمت من الإقبال والإدبار»[٤٨] ومجمل ما قاله رحمه الله في هذا الصدد، فيه تأكيد على ما يعطيه الإخبار بالمصدر من المبالغة، وما يفيد أن الأمر لو كان على تقدير مضاف وقلنا: **(فإنما هي ذات إقبال وإدبار)** لضاعت هذه المبالغة، ولانتحت حلاوة الشعر ولـ «خرجنا إلى شيء مغسول وإلى كلام عامي مرذول"[٤٩]؟.

---

[٤٥] كما تفيده قراءة أبي الشعثاء رفع (ريب) حيث لا يتحتم معها معنى الاستغراق وإن أفاده معنى على ما سيأتي، ولا حتى الوقوف على ﴿لَّا رَيۡبَ﴾ بالفتح والدال على المبالغة من جهة احتواء الظرف على المظروف على نحو ما أوضحنا [ينظر الرازي ٣٧٩/١ والتحرير ٢٢٣/١].

[٤٦] وكذا في جعل المبتدأ قوله: {ذلك الكتاب) مع مراعاة عدم الوقف في هذا الوجه على (ريب) ولا على (فيه) لاضطرار الخبر لما قبله.

[٤٧] التحرير والتنوير ٢٢٥/١.

[٤٨] دلائل الإعجاز للإمام عبد القاهر تحقيق شاكر ص ٣٠٠ بتصرف.

[٤٩] دلائل الإعجاز للإمام عبد القاهر ص ٣٠٢.

والشيء بالشيء يذكر؛ فلقد نحا بعض أهل العلم هذا المنحى في توجيه الآية الكريمة وقدّر المعنى فيها (ذا هدى) وذلك في حال جعل (هدى) حالا من (ذلك) أو من (الكتاب) أو من الضمير في (فيه) وحمله مع ذلك على حذف مضاف[٥٠].

والأشبه فيها ما ذكرنا، الأمر الذي يعني أن في البدء بقوله (هدى للمتقين) حين الوقف على (فيه) إيجاز بحذف المسند إليه المعبر عنه بالضمير المقدر (هو)، ويمثل سر بلاغته في أنك «ترى به ترك الذكر أفصح من الذكر، والصمت عن الإفادة أزيد للإفادة وتجدك – على حد قول الإمام عبد القاهر – أنطق ما تكون إذا لم تنطق، وأتم ما تكون بيانا إذا لم تبن»[٥١] ذلك أن الحذف هنا فضلًا عن كونه حذفًا مشتهرًا في النظم القرآني كما في قوله: ﴿عَٰلِمُ ٱلۡغَيۡبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ ٱلۡكَبِيرُ ٱلۡمُتَعَالِ﴾ [الرعد:٩] وقوله: ﴿عَجُوزٌ عَقِيمٌ﴾ [الذاريات:٢٩] فإن النكتة فيه والوجه: الاختصار والاحتراز عن العبث بناء على الظاهر لوجود القرينة الدالة عليه من ناحية، ولأن الخبر لا يصلح إلا لما عاد عليه الضمير حقيقة من ناحية أخرى.

المبحث الثاني

ما يفيده تنكير (هدى) إذا جعل مسندا من معنى التعظيم والتهويل

ولكون هذا الضمير المقدر عائدًا على (الكتاب) فقد أفاد التنكير في (هدى) تعظيم المسند وتفخيمه، إذ المعنى على تقدير (هو هدى): «أي: هدى لا يُكتنه كنهه»[٥٢]، والمراد: أنه بلغ من عظيم شأنه وفخامة قدره في الهداية مكانة لا تدرك كنهها ولا يمكن وصفها، كما أفاد كذلك: التهويل من شأن ذلك المسند لكونه – وهو المعبر عنه بالمصدر على سبيل المبالغة – الكامل البعيد عن كل ريب الحري بانتشال من لم يسدر في طريق الغواية، الكفيل بإرشاد من لا يستحب الكفر على الهداية، الخليق بالأخذ بيد من لم يؤثر الجهالة على السلامة.

وإذا ناسب أن يكون المعرَّض بهم عند الوقوف على﴿لَارَيۡبَۛ﴾ هم المشركون، فإن الأدخل في باب التعريض عند الوقوف على (فيه) والأشبه لفحوى السياق والأنسب في أمر إفحام الخصم أن يكون المخاطبون بقوله: ﴿لَّا

---

[٥٠] ينظر الدر المصون للحلبي ٨٧/١.

[٥١] دلائل الإعجاز تحقيق شاكر ص١٤٦.

[٥٢] الإيضاح في علوم البلاغة تحقيق د. خفاجي ص١٨٨ والبغية للشيخ عبد المتعال الصعيدي ٢٠٢/١.

رَيْبَ فِيهِ﴾ هم أهل الكتاب باعتبار «تعلقهم بمحرف كتابيهم مع ما فيهما من مثار الريب والشك من الاضطراب الواضح الدال على أنه من صنع الناس قال تعالى:﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢]»[٥٣] وإن كان الأمر في دفع شبهة الاختلاف عن القرآن وإثبات ذلك – من طرف خفي – في كتب القوم التي بين أيديهم، غير مانع من نفى الريب عن صحيح ما أنزله الله على أهل الكتاب من توراة وإنجيل.

سر تقديم اسم (لا) على الظرف:

وهنا يكمن السر في تقديم اسم **(لا)** على الخبر شبه الجملة في قوله تعالى: ﴿لَّا رَيْبَ فِيهِ﴾ وذلك حتى لا يشعر تأخيره عن شبه الجملة الاختصاص وهو غير مراد «وقد ذكر الكشاف أن الظرف وهو قوله: ﴿فيه﴾ لم يقدم على المسند إليه وهو **(ريب)** – أي على احتمال أن يكون خبرا عن اسم **(لا)** – كما قدم الظرف في قوله: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ﴾ [الصافات: ٣٧]؛ لأنه لو قدم الظرف هنا لقصد أن كتابا آخر فيه الريب)إ.هـ، يعني لأن التقديم في مثله يفيد الاختصاص فيكون مفيدًا أن نفى الريب عنه مقصور عليه، وأن غيره من الكتب فيه الريب وهو غير مقصود هنا»[٥٤].

وفى عدم قصد الحصر هنا يقول الآلوسي: «وإنما لم يقل سبحانه: **(لا ريب فيه)** على حد **(لا فيها غول)** لأن التقديم يشعر بما يبعد عن المراد وهو أن كتابًا غيره فيه الريب، كما قصد في الآية تفضيل خمر الجنة على خمور الدنيا بأنها لا تغتال العقول كما تغتالها فليس فيها ما في غيرها من العيب»[٥٥] .. ولو قيل **(لا غول فيها)** لأفاد مجرد نفى الغول عن خمر الجنة دون التعرض لغيرها من خمور الدنيا، وهذا أيضًا غير مراد لأن عدم نفى الغول عن الجنة بطريق الحصر والقصر سيكون ذريعة لضعاف النفوس لأن يتعاطوها تحت زعم أنها هي الأخرى لا تغتال العقول فكان من الضروري قمع حجج أولئك وإثبات الغول على أي نحو لخمر الدنيا، بل وقصره عليها مهما تعددت أسماؤها وتباينت مصادرها وتفاوتت نسب الغول فيها؛ لأن القصر إنما يكون – كما جاء في البغية – باعتبار النظير الذي يتوهم فيه المشاركة في المعنى[٥٦] .. ذلك ما أفاده الزمخشري وقصد إليه إبان حديثه عن عدم

---

[٥٣] التحرير والتنوير ١/٢٢٧، ٢٢٨.

[٥٤] السابق ١/٢٢٤ وينظر الكشاف ١/١١٤.

[٥٥] روح المعاني ١/١٧٧، وينظر الإيضاح للقزويني ص١٩٣، والبغية ١/٢١١ وخصائص التراكيب ص٢٥٠.

[٥٦] ينظر بغية الإيضاح ١/٢١١.

إرادة القصر في قوله: ﴿لَارَيْبٌ﴾ خلافا لما في قوله: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ﴾ [الصافات:٤٧]، وإنما «بنى كلامه على أن الجملة المكيفة بالقصر في حالة الإثبات لو دخل عليها نفى وهى بتلك الكيفية أفاد قصر النفي لا نفى القصر»[٥٧].

وإذا كان بعض أهل العلم – من نحو السكاكي والسيد في حاشيته على الكشاف وأبي حيان وغيرهم – يسوون في تقديم المسند للاختصاص بين ما جاء بالإثبات وما جاء بالنفي، ولا يفرقون بين **(ليس في الدار رجل)**، و**(ليس رجل في الدار)** حتى أنكر أبو حيان إفادة تقديم الخبر هنا للحصر .. فذلك مما لا يعول عليه ولا يلتفت إليه لأنه مما يتنافى ودقة اللغة ولطافة مسالكها وما تميزت به على غيرها، وقد حقق هذه المسألة الطاهر بن عاشور في تفسيره لقول الله تعالى: ﴿لَّيْسَ عَلَيْكَ هُدَىٰهُمْ﴾[البقرة:٢٧٢] وخلص إلى أن الحصر في النفي في نحو قوله: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ﴾ «يفيد قصر الغول على الانتفاء عن خمور الدنيا ولا يفيد نفي قصر الغول على الكون في خمور الجنة»[٥٨] ذلك «أن القصر لما كان كيفية عارضة للتركيب ولم يكن قيدًا لفظيًا بحيث يتوجه النفي إليه، كانت تلك الكيفية مستصحبة مع النفي»[٥٩].

وقد دعاه – أمطر الله قبره بشآبيب رحمته – للتحقيق في هذه القضية: ما ذكره السيد في حاشيته على الكشاف حيث قال: «إن روعي القاعدة القائلة إن تقديم المسند يفيد حصر المسند إليه، عُد قصرا للموصوف على الصفة، أي الغول مقصور على عدم الحصول في خمور الجنة لا يتعداه إلى عدم الحصول فيما يقابلها، أو عدم الغول مقصور على الحصول فيها لا يتجاوزها إلى الحصول في هذه الخمور"ثم أردف يقول: «وبالجملة تجعل حرف النفي جزءا من المسند أو المسند إليه»[٦٠] وهذا خلط، والحق فيه ما ذكره صاحب التحرير من أن الحصر في القصر المنفى يفيد قصر المسند إليه المتأخر على المسند المنفى.

وجمهور البلاغيين على أن المسند إذا قدم على المسند إليه في الإثبات فإنه يفيد في الأغلب الأعم تخصيصه بالمسند إليه أي قصر المسند إليه على المسند المقدم كما في **(قائم زيد)** حيث أفاد التقديم قصر الموصوف على القيام، والمعنى فيه: ما زيد إلا قائم، ونادرًا ما يفيد – حسب ما يمليه السياق ويقتضيه – مجرد تقوية الحكم وتأكيده.

وبناء على ما ارتآه الجمهور فإن فيما ذكره ابن الأثير من أن التخصيص في نحو قوله تعالى: ﴿عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ

---

[٥٧] التحرير والتنوير ١/٢٢٤.

[٥٨] التحرير والتنوير ٣/٧١.

[٥٩] السابق.

[٦٠] حاشية السيد على الكشاف ١/١١٥.

وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾ [هود:٨٨] وقوله:﴿إِلَىٰ رَبِّكَ يَوْمَئِذٍ ٱلْمُسْتَقَرُّ﴾[القيامة:١٢] وقوله: ﴿إِلَىٰ رَبِّكَ يَوْمَئِذٍ ٱلْمَسَاقُ﴾[القيامة:٣٠] مفهوم بقرائن أخرى من غير خصوصية التقديم .. فيه نظر، لأن ما ذكره من أن نكتة التقديم هنا هو حسن النظم السجعي لا يتنافى مع إفادة التخصيص، وذلك أمر تنبه له صاحب الخصائص حيث أوضح أن «لا تزاحم في النكات والأسرار وأن التقديم في الآيات الكريمة يفيد الفائدتين، الفائدة المعنوية وهى التخصيص، والفائدة اللفظية وهى الحفاظ على التنغيم الآخذ والتوازن الصوتي الذي يشارك مشاركة فعالة في تحريك القلوب وبعث خوافي الإحساس والشعور، ويدرك هذه الحقيقة من ذاق حلاوة الترتيل وجمال التنغيم في هذا القول الحكيم»[٦١].

وإذا كان تقديم المسند وهو ظرف في الإثبات، موضع خلاف حيث خالف في إفادته القصر إلا بمعونة السياق ودلالة الحال، ابن الأثير وكذا العلوى[٦٢]، فإن تقديمه وهو ظرف في النفي كما هو الحال في قوله: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ﴾ هو موضح اتفاق بينهم على إفادة التخصيص، فكيف إذا يسوى بين قولنا **(لا رجل في الدار)** و**(لا في الدار رجل)** أو بين قوله تعالى: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ﴾ هو موضح اتفاق بينهم على إفادة التخصيص، فكيف إذا يسوى بين قولنا **(لا رجل في الدار)** و**(لا في الدار رجل)** أو بين قوله: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ﴾ وقولنا **(لا غول فيها)** وأخيرا بين قوله تعالى: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ وقولنا **(لا فيه ريب)**.

دلالات النفي في قوله (لا ريب فيه):

على أن الذي يستدل معه على نفى عموم الريب ويتناسب أيضًا مع عموم النفي، هي: تلك القراءة المشهورة التي توجب الاستغراق وتدل عليه، لا تلك التي تحتمله وتجوزه وهى قراءة أبي الشعثاء[٦٣] ﴿لَا رَيْبَ﴾ بالرفع.

وبيان ذلك أن **(لا)** في القراءة المشهورة، «لنفى الجنس: أي الحقيقة، ويلزمه – على حد قول السيد في حاشيته على الكشاف – نفى أفرادها بأسرها، إذ لو ثبت شيء منها كانت الحقيقة ثابتة في ضمنه ولا تحتمل معنى آخر؛ فهي نص في الاستغراق توجبه، فإن قيل **(لا رجل في الدار)** بالفتح، لم يصح **(بل رجلان، أو رجال)**، وغير المشهورة مجوزة للاستغراق على معنى: أنها ظاهرة فيه ومحتملة لمعنى آخر.

أما الأول فلأن المتبادر من النكرة المنونة فرد لا بعينه، وهو مُساوق للحقيقة فإذا نفى استلزم نفى جميع

---

[٦١] خصائص التركيب د. محمد أبو موسى ص٢٥٠ بتصرف يسير.

[٦٢] ينظر المثل السائر ٢/٢١٧ والطراز العلوي ٢/٧١.

[٦٣] هو تابعي مشهور واسمه: سليم بن أسود المحاربي.

الأفراد[٦٤]، وأما الثاني فلأنه قد يقصد بذلك نفى الوحدة المنفردة أي: المجردة عن العدد فيقال: **(لا رجل في الدار بل رجال)** أي الجنس موصوف بالتعدد لا بالوحدة"[٦٥] .. ولا يعني ذلك بحال أن قراءة الرفع تثبت الريب المتعدد في القرآن إذ الاستغراق ونفى الريب مفاد هنا معها من وجه آخر «لا من اللفظ، بل من دلالة المعنى لأنه لا يريد نفى ريب واحد عنه»[٦٦] حتى يصح حمل المعنى فيه على مثل قولنا: **(لا رجل في الدار بل رجال)** لكن يريد نفس جنس الريب وعمومه وماهيته، ففضلًا عما أفادته النكرة المنونة واستلزمته لنفى جميع الأفراد فإن «سياق الكلام يبين أن المراد العموم»[٦٧]، فساوى ذلك البناء على الفتح من حيث المعنى في إفادة الاستغراق[٦٨] إذ المعنى على كلٍّ: «إن الكتاب ليس بمظنة للريب لوضوح دلالته وضوحا يقوم مقام البرهان المقتضى لكونه لا ينبغي الارتياب فيه بوجه من الوجوه»[٦٩].

فإن قيل: كيف نفى الريب عن القرآن على سبيل الاستغراق بينما هو واقع مشهور، وكم من مرتاب فيه؟ فالجواب: أنه ما نفى أن أحدًا يرتاب[٧٠]، وإنما المنفى كونه متعلقًا للريب ومظنة له لأنه من وضوح الدلالة وسطوع البرهان بحيث لا يرتاب العاقل بعد النظر الصحيح في كونه وحيًا بالغًا حد الإعجاز وهذا من لطائف تقديم **(ريب)** على الظرف.

والأمر كذلك فإن غير الأسوياء من أهل الكتاب مع أنهم بَشروا بمبعث من نزل هذا القرآن عليه وكانوا

---

[٦٤] وفي معنى ذلك يقول الرازي: «أما .. (لا ريب فيه) بالرفع هو نقيض لقولنا (ريب فيه) وهو يفيد ثبوت فرد واحد، فذلك النفي يوجب انتفاء جميع الأفراد ليتحقق التناقض» [مفاتيح الغيب ٣٧٩/١].

[٦٥] حاشية السيد على الكشاف ١١٥/١.

[٦٦] البحر المحيط ٣٦/١.

[٦٧] السابق.

[٦٨] وفى خلاصة ما قيل في هذا الشأن ذكر النيسابوري«أن المشهورة توجب الاستغراق وهذه تجوزه، ويمكن أن يقال: كلاهما يوجب الاستغراق إلا أن الأول بطريق نفى الماهية، والثاني لأن قوله ﴿لَا رَيْبَ﴾ جواب قول القائل: هل ريب فيه؟ وهذا يفيد ثبوت فرد واحد فنقيضه يكون سلب جميع الأفراد [الغائب ١٢٧/١].

[٦٩] فتح القدير للشوكاني ٣٣/١.

[٧٠] عبارة الزمخشري في الكشاف وقد انساق وراءه فيها جم غفير من المفسرين: «ما نفى أن أحدًا لا يرتاب ..» هكذا بالنفي، والصواب ما أثبتنا لئلا يفسد المعنى لأن نفي نفي الريب إثبات له، وقد حقق الشهاب تلك المقولة وانتهى إلى أن فيها تعسفًا لذا عدل عنها الإمام البيضاوي، فلله درهما [ينظر حاشية الشهاب على البيضاوي ٢٩٨٠/١].

يعرفونه كما يعرفون أبناءهم بل إن معرفتهم له أشد، إلا أنهم كذبوا به وبما أنزل عليه، وكذا غيرهم من مشركي العرب فإنهم على الرغم من بلوغهم – هم الآخرون – في الفصاحة، حد النهاية إلا أنهم عجزوا عن معارضة أقصر سورة وذلك يشهد بأن حجية القرآن قد بلغت في الظهور بحيث لا يجوز، لا ريب فطن أن يرتاب فيه، وعليه فإن وقوع الشك وارتياب المرتابين الوارد في نحو قوله سبحانه: ﴿وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا﴾ [البقرة: ٢٣] لم يكن من جهته العالية إنما كان من جهتهم هم وعليه «فلا تنافى بين كونهم في ريب من القرآن، وكون الريب منفيا عن القرآن»[٧١] وفى ذلك ما يؤكد الزيادة في تنزيه ساحة التنزيل ونفى الريب عنه بحيث فرض كونهم في الريب لا كون الريب فيه، فهو في قوة أن يقال: وإن كان لكم ريب فيما نزلنا، أو: إن ارتبتم فيما نزلنا ﴿فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِ وَادْعُوا شُهَدَاءَكُم مِّن دُونِ اللَّهِ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾ [البقرة: ٢٣].

وعلى التسليم بأن الاستغراق ليس على حقيقته وأن النفي في الآية إنما هو نفى لريب خاص، وهو: هذا الذي يَعرض في كون القرآن مؤلفًا من حروف كلامهم فكيف عجزوا عن مثله؟[٧٢] فالجواب: أنه سبحانه نزّل ارتيابهم – لوجود ما يزيله من دلائل بطلانه – منزلة العدم لأن في دلائل الأحوال ما لو تأملوه لزال ارتيابهم، وفى ذلك يقول صاحب مفتاح العلوم: «ويقلبون القضية – أي قضية التأكيد للخبر الموجه إلى منكرٍ مضمون الخبر – مع المنكِر إذا كان معه ما إن تأمله ارتدع فيقولون لمنكر الإسلام: **(الإسلام حق)** وقوله عز وجل في حق القرآن ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ وكم من شقي مرتاب فيه، وارد على ذا»[٧٣]، فيكون المركب الدال على النفي المؤكد للريب مستعملًا في معنى عدم الاعتداد بالريب لمشابهة حال المرتاب في وهن ريبه بحال من ليس بمرتاب أصلا على طريقة التمثيل[٧٤].

ويمكن أن يكون النفي في قوله: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ نفيًا عامًّا يراد به الخصوص من جهة المؤمنين به، والمعنى – على ما سبق وأن أشرنا –: **(لا ريب فيه عند المؤمنين)** أو **(لا ريب فيه عند المتكلم به)**، كما لا ينزح[٧٥] أن يكون مراده نفى كل ما يوجب ارتيابًا في صحته، والمعنى ليس في الكتاب المنزل اضطراب ولا اختلاف فيكون في الريب هنا مجاز حذف في سببه كأنه قال: لا سبب ريب فيه لوضوح آياته وإحكام معانيه وصدق أخباره إذ ﴿وَلَوْ

---

[٧١] البحر المحيط لأبي حيان ١/٣٧ وينظر تفسير أبي السعود١/٢٥.

[٧٢] على ما قيل في عود الإشارة في (ذلك الكتاب) إلى الحروف المجتمعة في مفتتح السورة.

[٧٣] مفتاح العلوم للسكاكي ص ٩٨.

[٧٤] ينظر التحرير ١/٢٢٣ والإيضاح للقزويني ص ٩٥ والبغية ١/٥٠.

[٧٥] أي لا يبعد، يقال: نزحت الدار إذا بعدت [ينظر مختار الصحاح والمعجم الوجيز لمادة: نزح].

كَانَ مِنۡ عِندِ غَيۡرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ ٱخۡتِلَٰفٗا كَثِيرٗا ﴾ [النساء: ٨٢] كأن يكون فيه ما يناقض بعضه بعضا أو ما يجافي الحقيقة والفضيلة أو ما يدعو إلى الفساد وارتكاب الرذيلة، وغير ذلك من الأسباب التي توجب الريب في الكلام كالتلبيس والتعقيد والدعاوى العارية عن البرهان، وانتفاء ذلك عنه يقتضي أن ما يشتمل عليه القرآن إذا تأمل فيه التأمل وجده مفيدًا اليقين بأنه من عند الله، ويمكن كذلك أن يكون المراد من الإخبار بنفي الريب، النهي – كما سبق الإشارة لذلك أيضًا – والمعنى: لا ترتابوا فيه[٧٦] لكونه من عند الله تعالى، وتلك هي بعض عطاءات ودلالات النفي في الآية الكريمة.

أثر اسم الإشارة في إساغة الوقف على (لا ريب) أو على (فيه):

ولا يخفى ما لاسم الإشارة من دور في إبراز معاني ومعالم الوقوف على﴿لَا رَيۡبَ ﴾ أو على الظرف، ولا وجه للغرابة في ذلك؛ لأنه بتعدد الاحتمالات في مرجع الإشارة في قوله: ﴿ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ﴾ [البقرة:٢] – تلك الاحتمالات التي يروق معها الوقوف على ﴿لَا رَيۡبَ ﴾ أحيانا، وعلى خبر التبرئة أحيانا أخرى – تتعدد الدقائق والنكات، وتتزاحم اللطائف والإشارات.

١– فقد قيل إن المشار إليه في الآية الكريمة هي الحروف المفتتحة بها السورة في قوله: ﴿الٓمٓ﴾ باعتبار أنها مسمى للسورة[٧٧] سميت بها إيذانًا بأنها كلمات عربية معروفة التركيب من مسميات هذه الألفاظ، جاءت على قانون لغتهم فيكون فيه إيماء إلى الإعجاز والتحدي على سبيل الإيقاظ[٧٨] .. أو مسمى للقرآن على غرار ما جاء في قول الله تعالى: ﴿الٓرۚ كِتَٰبٌ أُحۡكِمَتۡ ءَايَٰتُهُۥ﴾ [هود: ١، ٢] وقوله: ﴿الٓرۚ تِلۡكَ ءَايَٰتُ ٱلۡكِتَٰبِ وَقُرۡءَانٖ مُّبِينٖ ﴾ [الحجر: ١] وقوله: ﴿طسٓۚ تِلۡكَ ءَايَٰتُ ٱلۡقُرۡءَانِ ﴾ [النمل: ١] وغيرها من السور التي أخبر عن الحروف المفتتحة فيها بالكتاب أو

---

[٧٦] ينظر غرائب آي التنزيل لزين الدين محمد بن أبي بكر ١٠/١ والفريد ١٨٦/١ والقرطبي ٢٠٧/١ وحاشية الشهاب ٢٩٣/١ والآلوسي ١٧٧/١ والتحرير ٢٢٣/١والمقتطف ٢٧/١.

[٧٧] وسيأتي الكلام عن أدلة هذا الرأي وبيان وجاهته وذلك أثناء الحديث في الفصل الثالث عن المعانقة في قوله: ﴿حمٓ ١ وَٱلۡكِتَٰبِ ٱلۡمُبِينِ ٢﴾ الواردة في صدر سورتي الزخرف والدخان.

[٧٨] ينظر حاشية السيد على الكشاف ٩٣/١ وتفسير أبي السعود ٢١/١.

بمجموع آياته[٧٩].

ومحل هذه الحروف على الحمل على هذا المعنى في مرجع الإشارة، الرفع إما على الابتداء، والإشارة مبتدأ ثاني خبرها **(الكتاب)** والجملة خبر للمبتدأ الأول، والتقدير **(المسمى به السورة أو القرآن، ذلك الكتاب)**، وإما على الخبرية فتكون الحروف خبرًا لمبتدأ محذوف تقديره **(هذه آلم)** أي مسمى به وهذا «هو الأظهر لأن ما يجعل عنوان الموضوع، حقه أن يكون قبل ذلك معلوم الانتساب إليه عند المخاطب وإذ لا علم بتسميته قبل، فحقها الإخبار بها»[٨٠] .. وعلى هذا الوجه فالإشارة البعيدة مبتدأ خبره **(الكتاب)**، و«إنما صحت الإشارة على هذه التقديرات إلى القرآن بعضًا أو كلًا مع عدم سبق ذكره لأنه باعتبار كونه بصدد الذكر، صار في حكم الحاضر المشاهد كما يقال: **(هذا ما اشترى فلان)**"[٨١] ، ولا يكون الشيء المشترى حاضرًا ولا مشاهدًا.

وجملة التبرئة على الوجه الأول – أعني على رفع الحروف على الابتداء – جملة مستأنفة جاءت لتوكيد ما قبلها، أما على الوجه الأخير أي على القول باستقلال كل جملة على حدة وجعل الحروف المفتتحة بها السورة خبرًا لمحذوف – وهو ما يجعل حمل المعنى عليه – فيجوز جعلها نعتًا والمعنى على ما نص عليه أبو حيان ورجحه: «لا يكون شيء ما من ريب»[٨٢] .

ويسوغ في كل الوقف على ﴿لَا رَيْبَ﴾ وجعلها بمعنى **(لا شك)** والوجه فيه وفي جعل **(الكتاب)** خبرًا عن اسم الإشارة على تقدير كون المسمى هو السورة، بيان «أن هذه السورة المفتتحة ببعض أحرف الهجاء هو الكتاب، أي العمدة القصوى منه حتى لكأنها في إحراز الفضل كل الكتاب المعهود، الغني عن الوصف بالكمال، لاشتهاره فيما بين الكتب، على طريقة قوله ﷺ : الحج عرفة"[٨٣] فهو حصر لكمال الكل في الجزء، واللام – على ما هو بين – عهدية، ولا مساغ لحملها على هذا التقدير على الجنس، لما أن فرد الكتاب المعهود – والذي هو مجموع سور القرآن – هو المقابل لسائر أفراده من الكتب السماوية، وأيضا لأن حصر الكمال في السورة

---

[٧٩] وهذا أخرجه ابن جرير عن مجاهد أخرجه عبد الرزاق وعبد بن حميد عن قتادة، كما نقل عن عكرمة، وقال به الكلبي والسدي وقتادة، لكن يبطله وقوعه بعد بعضها بما لا يناسبها لو كانت أسماء للقرآن نحو ﴿الٓمٓ ۝١ غُلِبَتِ ٱلرُّومُ﴾ [الروم: ١، ٢]، ﴿الٓمٓ ۝١ أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتْرَكُوٓاْ﴾ [العنكبوت: ١، ٢] [ينظر حاشية الشهاب ٢٧٤/١ والتحرير ٢١١/١ وروح المعاني ١٧٤/١ وأبو السعود ٢٤/١].

[٨٠] تفسير أبي السعود ٢٣/١ وينظر الآلوسي ١٦٥/١.

[٨١] تفسير أبي السعود ٢٣/١ بتصرف.

[٨٢] ينظر البحر المحيط ٣٧/١.

[٨٣] تفسير أبي السعود ٢٣/١ بتصرف.

مشعر بنقصان سائر السور[٨٤].

أما على تقدير كون المسمى كل القرآن فالمراد بالكتاب الجنس واللازم للحقيقة، والمعنى حيال الوقوف على ﴿لَا رَيْبَ﴾ والوجه فيه: بيان أن ذلك هو الكتاب الكامل في بابه الجامع لصفات الكمال في جنس الكتب، الحقيق بأن يخص به اسم الكتاب لغاية تفوقه على بقية الأفراد في حيازة كمالات الجنس كأنه الذي يستأهل أن يسمى كتابا وأن ما عداه من الكتب السماوية في مقابلته خارج منه بالنسبة إليه أو كالمفقود منها وصف الكتاب لعدم استكمالها جميع كمالات الكتب[٨٥] كما يقال **(هو الرجل)** أي الكامل في الرجولية الجامع لما يكون من الرجال من مراضي الخصال وعليه قول من قال:

وإن الذي حانت بفلج دماؤهم ... من القوم كل القوم يا أم خالد[٨٦]

فالمدح .. من جهة حصر كمال الجنس في فرد من أفراده، هكذا قاله أبو السعود والزمخشري والآلوسي[٨٧]، وكلامهم وكذا كلام غيرهم مما يفيده يعني أن نفى الريب مقصود به نفى الريب عن كمال الكتاب وليس نفى الكمال عن غيره وشتان ما بين المعنيين.

وفى حال جعل **(الكتاب)** صفة للإشارة أو بدلًا منها أو بيانًا لها، وجعل **(لا ريب فيه)** خبرًا لـ **(ذلك)** والجملة خبرًا للحروف المقطعة في مفتتح السورة، أو جعل التبرئة خبرًا لتيك الإشارة على القول باستقلال الجملة قبلها وتقدير **(هذا آلم)**، أو خبرًا ثانيًا بعدها لتلك الحروف أو ثالثًا بعدها وبعد الخبر في **(هذا آلم)**، ويلحق بذلك جعل الإشارة بدلًا من الخبر في **(هذا آلم)** مع جعل **(الكتاب)** صفة، وكذا جعل جملة التبرئة خبرًا ثانيًا لاسم الإشارة بعد **(الكتاب)** .. فإن المشار إليه وهو المسمى سواء كان ذلك المسمى هو السورة أو القرآن يجمل معه أن يكون الوقف على **(فيه)**.

والوجه في ذلك هو الإشعار أيضًا بعلو شأن الكتاب لكون المعنى حينذاك. **(ذلك أي الكتاب العجيب**

---

[٨٤] السابق ١/٢٤.

[٨٥] وقد أفاده دلالة القصر عن طريق تعريف الطرفين

[٨٦] من أبيات الحماسة ضمن أبيات، أولها:

ألم تر أنى بعد عمـــرو ومالك ... وعروة وابن الهـول لست بخالد

ومعناه: أن الذين هلكت نفوسهم وأريقت دماؤهم يفلج [بفلج]– وهو موضع قريب من البصرة – هم القوم، إزالة لما عسى يتخالج في الأوهام من استبعاد حصر الجنس في بعض أفراده.

[٨٧] ينظر روح المعاني ١/١٧٦، والكشاف ١/١١٢، ٤/٣٦٥ وأبو السعود ١/٢٤.

الشأن البالغ أقصى مراتب الكمال، لا ريب فيه[٨٨]، وقد سوغ التعبير باسم الإشارة البعيد العائد على المسمى والمشار به إلى الكتاب على قربه .. تنزيل البعد الرتبي منزلة البعد الحقيقي – على ما سيأتي بيانه – هذا وقد ألمع بعضهم إلى أن وجه البعد في آية البقرة في حال عود الإشارة على (آلم) إن أول بالمؤلف من هذه الحروف أو فسر بالسورة أو القرآن: أنه لما نزل عن حضرة الربوبية وصار بحضرتنا بَعُد؛ لأن المتقضي في حكم المتباعد، يعضد هذا أن من الأمور المتعارف عليها أن من أعطى غيره شيئًا أو أوصله إليه، أو لاحظ وصوله .. عبر عنه بـ(ذلك) لأنه بانفصاله عنه أضحى بعيدًا أو في حكم البعيد، وقد قيل: كل ما ليس في يديك بعيد[٨٩].

وكأنه جل ذكره لما قدم قبل (ذلك الكتاب) (آلم) أراد أن يقول لنبيه ﷺ : هذا الذي ذكرته وبينه لك – يعني مما تضمنه (آلم) من وجوه متعددة[٩٠] – ذلك الكتاب، في إشارة إلى الإخبار عما اشتملت عليه هذه الحروف من المعاني بعد تقضي الخبر عنها فصار لقرب العهد كالحاضر المشار إليه، ونظيره ما جاء في قوله سبحانه: ﴿وَٱذۡكُرۡ إِسۡمَٰعِيلَ وَٱلۡيَسَعَ وَذَا ٱلۡكِفۡلِۖ وَكُلّٞ مِّنَ ٱلۡأَخۡيَارِ ٤٨ هَٰذَا ذِكۡرٞ﴾ [ص: ٤٨–٤٩][٩١].

٢– وقد جوز صاحب الكشاف على احتمال أن تكون حروف (آلم) مسوقة مساق التهجي لتجعل كالإيقاظ وقرع العصا، لإظهار عجز المشركين عن الإتيان بمثل القرآن أو بمثل بعضه .. أن يكون اسم الإشارة مشارًا به إلى (ألم) على إرادة التعريض بالمتحدين وعليه فلا موقع للحروف المفتتحة بها السورة حينئذ من الإعراب، و(الكتاب) على هذا الوجه إما أن يكون خبرًا لاسم الإشارة فيكون مرجع الإشارة للحروف باعتبارها حروفا مقصودة للتعجيز وتكون الإشارة إلى القرآن المعروف لدى أهل الشرك حينذاك وإلى الكتاب المتلو عليهم النازل إليهم الذي يضم السور المتقدمة على سورة البقرة، ويكون إطلاق الكتاب على ما كتب بالفعل باعتبار أن ما نزل من القرآن هو المعبّر عنه بأنه القرآن وينضم إليه كل ما يلحق به.

وعليه فالأشبه في ذلك جعل الجار والمجرور في (فيه) خبرا لقوله بعد، (هدى للمتقين)، والوقوف حينذاك على ﴿لَا رَيۡبَ﴾ وهي بمعنى (لا شك) وذلك هو الأليق بالسياق .. والوجه فيه إظهار عجز المتحدين و«التحريك للنظر في أن هذا المتلو عليهم – وقد عجزوا عنه عن آخرهم مع تظاهرهم وقوة فصاحتهم – كلام منظوم من عين وجنس ما ينظمون منه كلامهم ليؤديهم النظر إلى أن يستيقنوا بعد المراجعات المتطاولة أنهم لم يستطيعوا الإتيان

---

[٨٨] ينظر أبو السعود ٢٤/١ والدر المصون ٨١/١.

[٨٩] ينظر الطبري ٧٤/١ والكشاف بحاشية السيد ١٠٨/١ والرازي ٣٦٩/١ والآلوسي ١٧٤/١ وأبو السعود ٢٣/١.

[٩٠] سنسترسل – بعد أن وقفنا هنا على بعضها – في ذكر المزيد منها في المبحث الثالث بإذنه تعالى.

[٩١] ينظر الطبري ٧٤/١، ٨٥ ومعاني القرآن للفراء ١١/١.

بمثله على الرغم من كونهم أمراء الكلام وزعماء الحوار والحراص على التساجل في اقتضاب الخطب، المتهالكين على الافتتان في القصيد والرجز، وليتأكدوا كذلك من أن هذا الكتاب لم يبلغ من الجزالة وحسن النظم المبالغ التي بزت بلاغة كل ناطق وشقت غبار كل سابق ولم يتجاوز الحد الخارج من قوى الفصحاء ولم يقع وراء مطامح أعين البصراء .. إلا لأنه ليس بكلام البشر وأنه كلام خالق البشر، وأنه خالق القوى والقدر»[٩٢].

وأما أن يجعل **(الكتاب)** بدلًا أو صفة وذلك بجعل الإشارة مبتدأ خبره **(لا ريب فيه)** أو بجعلها خبرًا لمحذوف تقديره والمعنى فيه: **(المؤلف من هذه الحروف هو ذلك الكتاب)** فيوقف عند ذاك على **(لا ريب فيه)** لكونها – حتى مع الوجه الأخير للإعراب – جملة في موقع الخبر، والإشارة على أي إلى جميع القرآن لأن نزول ما لم ينزل منه بعد، مترقب .. وبذا تدل الإشارة وتؤذن بعلو شأن الكتاب وسطوع برهانه بحيث لا يكون مظنة لارتياب أحد في أحقيته، وفي كونه وحيا منزلا من عند الله تعالى، والنكتة فيه بيان أنه عليه الصلاة والسلام كان يتحداهم بالقرآن فلما ذكر هذه الحروف دلت قرينة الحال على أن مراده تعالى من ذكرها أن يقول لهم: إن هذا القرآن لا ينبغي الارتياب فيه لأنه منزل من عند الله على مصطفاه ومركب من الحروف التي أنتم قادرون عليها فلو كان هذا من فعله أو من فعل البشر لوجب أن تقدروا على الإتيان بمثله[٩٣].

٣– وعلى القول بأن المشار إليه في قوله: ﴿ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ﴾ [البقرة:٢] هو الكتاب الموعود به من قبل، يكون معنى البعد حينئذ ظاهرًا، لكونه على ما وضع له في الإخبار عن غائب، غير أن دلالة السياق تقتضي أن لو جعلت فاتحة البقرة اسمًا للسورة .. فينبغي أن يراد بالوعد ما وعد به ﷺ في ابتداء مبعثه من قوله سبحانه: ﴿إِنَّا سَنُلۡقِي عَلَيۡكَ قَوۡلٗا ثَقِيلًا﴾ [المزمل:٥] على ما ذهب إليه الواحدي وابن كيسان واختاره الخليل وسيبويه، وحجتهم في ذلك أن آية المزمل لما نزلت بمكة ظل عليه السلام مستشرقا لإنجاز هذا الوعد من ربه فلما نزل عليه بالمدينة **(ذلك الكتاب)** كان فيه معنى **(هذا هو القول الذي وعدتك أن أوحيه إليك)**[٩٤].

أما إن جعلت فاتحتها اسمًا للقرآن فإن الذي يمليه السياق ويقتضيه المقام، هو أن تكون الإشارة إلى ما وعد به ﷺ من أنه سينزل إليه كتابًا لا يمحوه الماء ولا يخلق عن كثرة الرد، على ما قاله ابن عباس.. أو هو كما قال ابن رئاب ما جاء في التوراة والإنجيل يعني من نحو ما ورد في سفر التثنية الإصحاح ١٨ عدد ١٨ «أقيم لهم نبيا من وسط إخوتهم مثلك، وأجعل كلامي في فمه فيكلمهم بكل ما أوصيه به"، وإنجيل يوحنا ١٦: ١٣ «وأما متى جاء

---

[٩٢] الكشاف ١/٩٦، ٩٧ بتصرف وينظر حاشية الشهاب ١/٢٤٧، ٢٦١ والرازي ١/٣٧٩ والتحرير ١/٢٢٢.

[٩٣] ينظر تفسير الرازي ١/٣٦٤ وحاشية الشهاب ١/٢٤٧.

[٩٤] ينظر القرطبي ١/٢٠٥ وأبو السعود ١/٢٤.

ذاك روح الحق، فهو يرشدكم إلى جميع الحق لأنه لا يتكلم من نفسه بل كل ما يسمع يتكلم به، ويخبركم بأمور آتية ..» وهذا ما أفاده قوله سبحانه: ﴿وَكَانُوا۟ مِن قَبْلُ يَسْتَفْتِحُونَ عَلَى ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ فَلَمَّا جَآءَهُم مَّا عَرَفُوا۟ كَفَرُوا۟ بِهِۦ﴾ [البقرة:٨٩] وعليه فالمعنى «هذا القرآن هو المفسر في التوراة والإنجيل، يعني أن التوراة والإنجيل يشهدان بصحته ويستغرق ما فيهما ويزيد عليهما ما ليس فيهما[٩٥] [٩٦] ».

ولا يرد على هذا أن سورة البقرة لم تكن آخر ما نزل من القرآن حتى يكون موعوده صل الله عليه وسلم أو مسمى القرآن في (آلم) هو الكتاب بأجمعه، على ما تفيده الإشارة في قوله: ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ﴾ [البقرة:٢] .. لأن قوله (ذلك) إشارة إلى تلك السور التي نزلت قبل هذه السورة فكأنه سبحانه يقول لنبيه ﷺ : «يا محمد؛ اعلم أن ما تضمنه سور الكتاب التي قد أنزلتها إليك هو الكتاب الذي لا ريب فيه»[٩٧] وقد يكون ذلك من قبيل تسمية البعض باسم الكل وكثيرًا ما يسمى بعض القرآن قرآنًا، قال تعالى: ﴿وَإِذَا قُرِئَ ٱلْقُرْءَانُ فَٱسْتَمِعُوا۟ لَهُۥ﴾ [الأعراف:٢٠٤] وقال حاكيًا عن الجن: ﴿إِنَّا سَمِعْنَا قُرْءَانًا عَجَبًا﴾ [الجن:١] وقال: ﴿إِنَّا سَمِعْنَا كِتَٰبًا أُنزِلَ مِنۢ بَعْدِ مُوسَىٰ﴾ [الأحقاف:٣٠] وهم ما سمعوا إلا البعض وهو من الذي كان قد نزل إلى ذلك الوقت[٩٨]، أو هو باعتبار ما يكون فـ«تكون الإشارة إلى جميع القرآن ما نزل منه وما لم ينزل لأن نزوله مترقب فهو حاضر في الأذهان فشبه بالحاضر في العيان»[٩٩].

وقد سوغ جعل المشار إليه فيما سبق – يعني على تقدير ذلك أي مسمى السورة أو القرآن – هو الكتاب الموعود به، مع أن المعتبر في أسماء الإشارة هو الإشارة الحسية التي لا يتصور تعلقها إلا بمحسوس مشاهد .. تنزيل الإشارة العقلية منزلة الحسية وتصييرها كالمشاهد بالحسي البصري إشارة إلى صدق الوعد، والمحققون على أن

---

[٩٥] القرطبي ١/٢٠٥ بتصرف.

[٩٦] وقد فهم الحافظ ابن كثير خطأ أن القائلين بهذا الرأي عنوا أن الإشارة في (ذلك الكتاب) للتوراة والإنجيل، وذكر أن «من قال أن المراد بـ (ذلك الكتاب) الإشارة إلى التوراة والإنجيل كما حكاه ابن جرير وغيره فقد أبعد النجعة وأغرق في النزوع وتكلف ما لا علم به» والحق أن فهمه الخاطئ لكلام القائلين به هو الذي أوقعه في كل ذلك، إذ الأمر فيه على ما ذكرنا وليس على ما زعم، يقول ابن جرير: «إذا وجه تأويل (ذلك) على هذا الوجه فلا مؤنة فيه على متأوله لأن ذلك يكون حينئذ إخبارًا عن غائب» .. [جامع البيان ١/٧٥ بتصرف وينظر فتح القدير للشوكاني ١/٣٣ وابن كثير ١/٣٩].

[٩٧] الطبري ١/٧٥.

[٩٨] تفسير الرازي ١/٣٦٩.

[٩٩] التحرير والتنوير ١/٢١٩.

المشار إليه إذا كان مذكورًا مع اسم الإشارة صفة له لم يلزم أن يكون محسوسًا، ذلك لأن إزالة الإبهام إما أن تكون بالإشارة الحسية وحدها أو بالصفة معها .. على ما أفاده السيد في الحاشية[١٠٠].

والأدل على المعنى هنا والأليق بالمقام في جعل الإشارة للموعود الغائب أيّا ما كان الأمر فيه .. الوقف على **(فيه)** لأن الغرض هو نفى الريب فيما وعد ﷺ بنزوله عليه من قبله سبحانه، إذ لو لم يكن من الله لما تساقطت مقدرتهم دون معارضته، ولو لم يكن مفهمًا لما أمكنه التحدي به ولما كان الكتاب بأسره بيانًا بل ولكان الخطاب به كالخطاب بالمهمل[١٠١] وموقع **(لا ريب فيه)** على ما ذكر سواء جعل الكتاب خبرًا أو صفة أو بيانًا أو بدلًا من الإشارة، هو الإخبار بها عن **(ذلك)**.

٤- وقريب مما سبق في عود الإشارة على **(آلم)** والإشارة بالبعيد مع قرب العهد بالمشار إليه، وكذا في توجيه الوقف على ﴿لَا رَيْبَ﴾ في حال جعل **(الكتاب)** خبرا عن ذلك .. من ارتأى عود اسم الإشارة في **(ذلك)** إلى الكتاب، إذ المعنى فيه: ذلك المشار إليه الموصوف بعلو الشأن هو هذا الكتاب القريب الحاضر الماثل بين أيديكم، وإلى هذا المعنى ذهب ثلة من أهل العلم، «قال ابن جرير: قال ابن عباس: **(ذلك الكتاب: هذا الكتاب)** وبه قال مجاهد وعكرمة وسعيد بن جبير والسدي ومقاتل وزيد بن أسلم وابن جريج، وحكاه البخاري عن أبي عبيدة، والعرب قد تستعمل الإشارة إلى البعيد الغائب مكان الإشارة إلى القريب الحاضر كما قال خفاف:

أقـــول لـــه والـــرمح يأطـــر متنـــه ... أمل خفافـا إنني أنا ذلكـــا

أي أنا هذا، ومنه قوله تعالى: ﴿تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱللَّهِ نَتْلُوهَا عَلَيْكَ بِٱلْحَقِّ﴾[آل عمران:١٠٨]، ﴿وَتِلْكَ حُجَّتُنَآ ءَاتَيْنَٰهَآ إِبْرَٰهِيمَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ﴾ [الأنعام:٨٣]، ﴿ذَٰلِكَ عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ ٱلْعَزِيزُ ٱلرَّحِيمُ﴾[السجدة:٦]، ﴿ذَٰلِكُمْ حُكْمُ ٱللَّهِ يَحْكُمُ بَيْنَكُمْ﴾ [الممتحنة:١٠][١٠٢] وعليه فلكأنه سبحانه في آية البقرة يقول لنبيه: **(يا محمد ذاك الذي ذكرتُه وبينتُه لك وأنزلتُه وأوحيتُ به إليك هو هذا الكتاب)**[١٠٣].

والحق أن استعمال البعيد مكان القريب وإن ورد إلا أنه لا يطرد ولا ينقاس وعليه، فالقول بأنه قد تعورف على أنه صيغة البعيد والقريب قد يتعاقبان كما هو الحال في قصة عيسى عليه السلام حيث قال جل وعلا في

---

[١٠٠] ينظر حاشية السيد على الكشاف ١/١٠٩.

[١٠١] ينظر الآلوسي ١/١٦٥ وحاشية الشهاب ١/٢٦٣.

[١٠٢] معاني القرآن للفراء ١/١٠ وفتح القدير للشوكاني ١/٣٣ وينظر تفسير الطبري ١/٧٤ القرطبي ١/٢٠٤ والرازي ١/٣٧٠.

[١٠٣] الطبري ١/٧٤.

آخرها: ﴿ذَٰلِكَ نَتۡلُوهُ عَلَيۡكَ﴾ [آل عمران:٥٨] ثم قال بعدها: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ ٱلۡقَصَصُ ٱلۡحَقُّ﴾ [آل عمران:٦٢] فأشار مرة بالبعيد ومرة بالقريب والمشار إليه في الخطابين واحد[١٠٤]، فيه نظر .. لأن جعل الإشارتين بمعنى، غير مسلم به لما تضافرت عليه كتب اللغة وأرباب العربية من أن (ذلك) للبعيد، و(هذا) للقريب، وللتعبير بكل، سره البلاغي الذي لا يتأتى مع التعبير بالآخر، وعليه فالتفرقة بينهما ثابتة وتقتضيها البلاغة والإعجاز فصلا بين المقامين وتفرقة بين الإشارتين ولا فرق في هذا بين العرف والوضع[١٠٥].

وإنما يظهر الوجه في الاستعاضة عن الإشارة القريبة بالإشارة البعيدة على الوجه السائغ، في إفادة التعظيم لأن ما في الإشارة من معنى البعد مع قرب العهد بالمشار إليه إيذان – على ما أشرت – بعلو شأنه وبعد منزلته وكونه في الغاية القاصية من الفضل والشرف في الكمال والهداية[١٠٦] يقول الخطيب القزويني: «وربما جعل البعد ذريعة إلى التعظيم كقوله تعالى: ﴿الٓمٓ ۝١ ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ﴾[البقرة:١–٢] ذهابا إلى بُعد درجته، ونحوه: ﴿وَتِلۡكَ ٱلۡجَنَّةُ ٱلَّتِيٓ أُورِثۡتُمُوهَا﴾[الزخرف:٧٢]؛ ولذا قالت[١٠٧]: ﴿فَذَٰلِكُنَّ ٱلَّذِي لُمۡتُنَّنِي فِيهِ﴾ [يوسف:٣٢] لم تقل (فهذا) وهو[١٠٨] حاضر رفعًا لمنزلته في الحسن وتمهيدًا للعذر في الافتتان به"[١٠٩].

والمختار من القول في وجه الدلالة في إفادة اسم الإشارة البعيد، التعظيم في آية البقرة – وكذا ما جاء على شاكلتها، فيما ترجح لدى – ما ألمع إليه صاحب المفتاح من تنزيل البعد الرتبي منزلة البعد الحقيقي ذلك أن الشيء المعظم عادة ما يكون بعيد المنزلة عالي المكانة فنزل البعد المعنوي هذا منزلة البعد الحسي وعبر عنه باسم الإشارة الموضوع له ليفيد البعد المعنوي المشعر بالتعظيم[١١٠].

«وقد شاع في الكلام البليغ تمثيل الأمر الشريف بالشيء المرفوع في عزة المنال لأن الشيء النفيس عزيز على

---

[١٠٤] وقد عزاه الشهاب إلى أئمة العربية وعزاه الآلوسي إلى الجرجاني وطائفة من النحويين [ينظر حاشية الشهاب ٢٨٤/١ وروح المعاني ١٧٥/١].

[١٠٥] تفسير الرازي ٣٧٠/١ والآلوسي ١٧٥/١.

[١٠٦] تفسير أبي السعود ٢٣/١.

[١٠٧] يعني: امرأة العزيز.

[١٠٨] أي يوسف عليه السلام.

[١٠٩] الإيضاح للخطيب ص١٢٠ وبغية الإيضاح ٩٢/١ وينظر مفتاح العلوم للسكاكي ص ١٠٤.

[١١٠] ينظر التحرير ٢٢/١ ومفتاح العلوم ص ١٠٤ والآلوسي ١٧٥/١.

أهله، فمن العادة أن يجعلوه في المرتفعات صونًا له عن الدروس وتناول كثرة الأيدي والابتذال»[١١١]، وهكذا هو الشأن في القرآن فهو «لصدق معانيه ونفع إرشاده بعيد عمن يتناوله بهجر القول كقولهم: **(افتراه)** وقولهم: **(أساطير الأولين)**»[١١٢].

ولا يتأتى على هذا المعنى قوله تعالى: ﴿وَهَٰذَا كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ﴾[الأنعام:٩٢] لأن الإشارة هنا أريد بها لفت الأنظار إلى كتاب بين يدي أهله بقصد ترغيبهم في العكوف عليه والاتعاظ بأوامره ونواهيه[١١٣] من أجل ذلك اختلف المقامان وافترقت الإشارتان، ونحن نرى هذا في كل كلام يتحدث الرجل بحديث ثم يقول: **(وذلك ما لا شك فيه)** ويقول السامع: **(إن ذلك والله لكما قلت)**، **(وهذا والله كما قلت)** فيخبر عنه مرة بمعنى الغائب إذا كان قد تقضي ومضى، ومرة بمعنى الحاضر لقرب جوابه من كلام مخبره كأنه غير منقض وكذا هو الحال في آيتي البقرة والأنعام .. ومهما يكن من أمر فالإشارة في كل لا تخل من نكتة بلاغية ولا من دقيقة بيانية[١١٤].

---

[١١١] التحرير ١/٢٢١.

[١١٢] السابق.

[١١٣] ينظر السابق وينظر الآلوسي ١/١٧٤.

[١١٤] ينظر البيضاوي وحاشيته ١/٢٨٤ وأبو السعود ١/٢٣ والآلوسي ١/١٧٥.

المبحث الثالث

علاقات الجمل في صدر سورة البقرة وأثر ذلك في الوقف أو البدء بشبه الجملة

وعن علاقات الجمل التي صدرت بها سورة البقرة بعضها ببعض، وأثر ذلك في الوقف أقول: إنه على ما أشار به بعض المفسرين والمعربين من أن فاتحة السورة إن جعلت اسمًا للسورة أو للقرآن وكان محلها الرفع فإن الإشارة في حال جعل الفاتحة الشريفة مبتدأ وما بعدها الخبر أي على تقدير: **(المسمى به آلم، ذلك الكتاب)** تعرب مبتدأ ثانيًا خبره **(الكتاب)** وهما خبر الأول، وقد أغنى اسم الإشارة عن الضمير الرابط إذ المعنى: **(هذه الحروف يا محمد تلك التي تشكلت منها كلمات ذلك الكتاب الذي وعدتك أن أوحيه إليك)**[١١٥] وأما في حال جعل الحروف المفتتحة بها السورة خبرًا لمبتدأ محذوف تقديره: **(هذه آلم)** أي مسمى به فإن الإشارة تكون مبتدأ خبره **(الكتاب)** والجملة على ذلك مستأنفة مؤكدة لما أفادته الجملة الأولى من نباهة شأن المسمى لا محل لها من الإعراب، فبينهما كمال اتصال لكون الجملة الثانية قد نزلت من الأولى منزلة التوكيد اللفظي من متبوعه في اتحاد المعنى وذلك هو سر الفصل بينهما.

وأقول: إنه سواء جعل اسم الإشارة مبتدأ على الاستئناف على ما يقتضيه الوجه الثاني، أو مبتدأ ثانيًا فإن المحكوم به فيهما وهو **(الكتاب)** مراد به جميع القرآن حتى ما لم يتم نزوله عند نزول السورة على اعتبار تحققه في علم الله أو ثبوته في اللوح المحفوظ، أو باعتبار نزوله جملة إلى السماء الدنيا.

كما أن جملة ﴿لَا رَيْبَ﴾ على كلا التقديرين منزلة منزلة التأكيد لمفاد الإشارة في قوله: ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ﴾ [البقرة:٢] وعليه فإن بينها وبين سابقتها كمال اتصال أيضا بله أن غرضه هذه المرة دفع توهم المخاطب الذي لم يستقص مناقب هذا الكتاب إذ قد يظن عند سماعه لعبارة **(ذلك الكتاب)** أنها ذكرت تجوزًا وأن ما أفادته من المبالغة غير مقصود، فمجيء جملة: ﴿لَا رَيْبَ﴾ ينفي هذا الظن ويفيد المبالغة في نفي الريب على أكمل وجه، ذلك أن «كمال الكتاب باعتبار ظهوره في الاهتداء – وذلك بظهور حقيقته – هو مقتضى الجملة الأولى، ونفى الريب أي نفى كونه مظنة الريب بمعنى أنه بعيد عن الحالة التي توجب الريب في حقيقته لازم لكماله في ظهور حقيقته، وإن اختلف مفهومهما، ولازم معنى الثانية، معنى الأول، فكانت الثانية بمنزلة التأكيد المعنوي» هكذا أفاده البناني في التجريد[١١٦] وفيما أفاده من تقرير الثانية لمفاد الأولى مع الاختلاف في المعنى يقول الخطيب

---

[١١٥] ينظر الإيضاح لابن الأنباري ٤٨٤ والقرطبي ١/٢٠٤.

[١١٦] الإيضاح للبناني ٢/٥٠.

القزويني: «فإن وزان (لا ريب فيه) في الآية وزان (نفسه) في قولك: (جاءني الخليفة نفسه) فإنه لما بولغ في وصف الكتاب ببلوغه الدرجة القصوى من الكمال بجعل المبتدأ (ذلك) وتعريف الخبر باللام، كان عند السامع قبل أن يتأمله مظنة أنه مما يرمى به جزافا من غير تحقق فأتبع (لا ريب فيه) نفيا لذلك، اتباع (الخليفة) (نفسه) إزالة لما عسى أن يتوهم السامع أنك في قولك (جاءني الخليفة) متجوزًا أو ساهٍ»[117].

والعلم في ذلك – على حد قول صاحب الدلالات – أن «الجملة الأولى تفيد بواسطة تعريف الطرفين أنه الكامل الذي من أجله كانت الكتب السماوية أعني باب الهداية، وقوله: ﴿لا ريب فيه﴾ يعني نفى الريب، وهذا المعنى لو أدرنه في نفسك تجده يؤدي إلى توكيد كماله في الهداية؛ لأنه ما دام قد نفى عنه الريب والتبس باليقين كان مظنة التأثير والسيطرة على القلوب التي استيقنته"[118].

ومهما يكن من أمر فإنه على الوجهين السابقين في جعل (الكتاب) خبرًا عن اسم الإشارة يجوز أن يكون الجار والمجرور وهو قوله (فيه) متعلقًا بـ (ريب) فيكون الوقف على قوله (فيه) وهو مختار الجمهور، كما يجوز الوقف على (ريب) – على ما هو وارد عن عاصم ونافع – فيكون الجار والمجرور ظرفًا مستقرًا خبرًا لقوله بعده (هدى للمتقين) ويكون خبر (لا) محذوفا لظهوره.

على أن ما أشار إليه البناني آنفًا وكذا غيره من أهل البيان غير مانع لأن يكون سر الفصل بين الجملتين كمال الانقطاع بلا إيهام لجواز أن يكون سبحانه قد أخبر بقوله (لا ريب فيه) وأراد به النهى فتكون الجملتان مختلفتين في الإنشائية والخبرية معنى وإن اتفقتا في اللفظ خبرًا كما هو الشأن في قولك (مات فلان رحمه الله) وعليه فيكون المعنى في ﴿لَا رَيْبَ﴾ «لا ترتابوا) وتم الكلام، كأنه قال: ذلك الكتاب حقًا»[119] وذلك لمن قال به، مرجح للوقوف على (ريب) وإن كنت أرى أن الحمل على ذلك غير مانع من الوقوف على (فيه) لجواز أن يكون المعنى «لا ترتابوا فيه، إنه من عند الله تعالى ونظيره قوله تعالى: ﴿وَأَنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ لَا رَيْبَ فِيهَا﴾ [الحج:٧]»[120].

علاقة جملتي التبرئة و﴿ذَٰلِكَ الْكِتَابُ﴾ بما بعدهما:

ومما هو لصيق الصلة بما سبق في استظهار أساليب الربط بين الألفاظ التي تمثل في واقع الأمر موطن البلاغة ومصدر الإعجاز، واستكناه ما لعلاقات الجمل التي صدرت بها سورة البقرة من أثر في معرفة أسرار ما

---

(117) الإيضاح ص ٢٥١ البغية ٢/٧١، ٧٢.

(118) دلالات التراكيب د. محمد أبو موسى ص ٢٩٥ وينظر دلائل الإعجاز ص ٢٢٧ والكشاف ١/١٢٢.

(119) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ١/٢٠٧ وينظر علل الوقوف ١/٣٥.

(120) غرائب آي التنزيل لزين الدين الرازي ١/١٠.

يسوغ الوقوف عليه، ما أورده صاحب إيضاح الوقف والابتداء في قوله سبحانه (**هدى للمتقين**) حيث أوصل جملة ما ذكر في هذا الجزء من الآية من مذاهب إلى سبعة أوجه:

أولها: على نحو ما صرح به «الرفع بإضمار (**هو**) كأنك قلت (**هو هدى للمتقين**) فعلى هذا المذهب يحسن الوقوف على (**فيه**) ولا يتم؛ لأن (**هدى**) مع رافعه متعلقان بالأول، والوقف على الريب قبيح؛ لأن (**فيه**) خبر التبرئة فهي مضطرة إلى ما قبلها .. والوجه الثاني: أن تُرفع (**هدى**) بـ (**ذلك**) فعلى هذا المذهب لا يَحسن الوقف على (**ريب**) ولا على (**فيه**) لأنهما خبران لما قبلهما والخبر مضطر إلى الذي خبر به عنه .. والوجه الثالث: أن تُرفع (**هدى**) على الإتباع لموضع (**لا ريب فيه**) كأنك قلت (**ذلك الكتاب حق هدى**) فعلى هذا المذهب لا يتم الوقف على الريب ولا يحسن، ويحسن الوقف على (**فيه**) لأن الهدى ليس بخبر ما قبله .. والوجه الرابع: أن تُرفع الهدى بـ (**فيه**) فيتم الكلام على قوله ﴿لَا رَيْبَ﴾ ثم تبتدئ (**فيه هدى للمتقين**) ويكون معنى (**لا ريب**): لا شك .. والوجه الخامس: أن تُنصب (**هدى**) على القطع من (**ذلك**) .. والوجه السادس: أن تُنصب على القطع من (**الكتاب**) .. والسابع: أن تنصب على القطع من الهاء في (**فيه**) وعلى هؤلاء الثلاثة الأوجه الأخيرة لا يحسن الوقف على الريب ويحس على (**فيه**) ولا يتم لأن المقطوع متعلق بالمقطوع منه»[(١٢١)].

ومن جملة ما ذكره ابن الأنباري يتضح أن الوقف على (**ريب**) إنما يتم حين «تستأنف فتقول (**فيه هدى**) فيكون (**هدى**) مبتدأ و(**فيه**) الخبر، وإن شئت كان (**هدى**) فاعلًا مرفوعًا بـ(**فيه**) ويتعلق (**في**) على الوجهين بفعل محذوف»[(١٢٢)] على ما مر، كما يشرع الوقف على الظرف إن جعل خبرًا لـ (**لا**) النافية للجنس، كأن ترفع (**هدى**) على الاستئناف أو الاتباع لمحل (**لا ريب فيه**) أو أن تنصب على القطع من (**ذلك**) أو من (**الكتاب**) أو من الضمير في (**فيه**) وإنما ساغ ذلك في الحال أو الاتباع على الرغم من صلتها بما قبلها لأن كلا منهما ليس في قوة الخبر في قطع الكلام وعدم إساغة الوقف لأجله، ولكون حاجتهما إلى ما قبلهما من حيث الاضطرار ليستا في قوة الخبر.

ويكمن سر الفصل بين جملة (**فيه هدى**) أو (**هدى للمتقين**)، أعني على أي من الوقفين — وبين ما قبلها في شبه كمال الاتصال لكون الجملة السابقة كالمورد للسؤال أو المنشأ له، وكأن سائلًا سأل كيف انتقى الريب عن هذا الكتاب الأقدس على الرغم من وقوعه من أهل الكفر والنفاق، فكان الجواب: لأن فيه شيء من هدى ﴿لِمَن كَانَ لَهُۥ قَلۡبٌ أَوۡ أَلۡقَى ٱلسَّمۡعَ وَهُوَ شَهِيدٞ﴾ [ق:٣٧]، أو لأنه الهدى ذاته ﴿لِّمَنۡ أَرَادَ أَن يَذَّكَّرَ أَوۡ أَرَادَ شُكُورٗا﴾

---

(١٢١) الإيضاح لابن الأنباري ٤٨٧، ٤٨٨.

(١٢٢) إملاء ما من به الرحمن للعكبري ص ١٨.

[الفرقان:٦٢]، وعليه فما حدث من ريب إنما هو لعيب فيهم ولانتكاسة في فطرتهم.

وأجاز بعض المحققين في الجميع «الحمل على الاستئناف كأنه سئل ما باله صار معجزًا؟ فأجيب بأنه كامل بلغ أقصى الكمال لفظا ومعنى، وهو معنى **(ذلك الكتاب)** ثم سئل عن مقتضى الاختصاص بكونه هو الكتاب الكامل، فأجيب بأنه لا يحوم حوله ريب ثم لما طولب بالدليل على ذلك استدل بكونه **(هدى للمتقين)** لظهور اشتماله على المنافع الدينية والدنيوية والمصالح المعاشية والمعادية بحيث لا ينكره إلا من كابر نفسه وعاند عقله وحسه، وقيل أن الإعجاز – المدلول عليه بـ **(آلم)** – مستلزم غاية الكمال وغاية كمال الكلام البليغ – ببعده عن الريب والشبه لظهور حقيقته – مقتضٍ لهدايته وإرشاده فبين الجمل كمال اتصال لاتخاذ معانيها بحسب الكمال وعليه فقوله **(هدى للمتقين)** تأكيد ظاهر لمعنى الكمال في الهداية[١٢٣].

ونَرمق فيما نص عليه ابن الأنباري في كلامه سالف الذكر ما يدل على تأثير الوقف على سياقات الكلام، والتمييز بين معانيها المختلفة، وما يشير كذلك إلى الاتساع في مفاد الآية بحيث يمكن الحمل على غير ما معنى بألفاظ هي هي لا تزيد ولا تنقص، وما يفصح أيضًا عن قبول الموضع الواحد من القرآن لأوجه كثيرة من الإعراب، كما نلحظ فيه ما يؤكد ما سبق أن قررناه من أن الوقوف يسوغ إن كان من قبيل التمام الذي يكون كذلك في تفسير دون آخر، وإن كان المختار من ذلك ما يتم به المعنى دون ما لجوء إلى تأويل أو تخريج «لأنه متى أمكن حمل الكلام على غير إضمار ولا افتقار كان أولى»[١٢٤]، ومن ثم كان الذي هو أرسخ عرقًا في البلاغة لاشتماله على ما هو مدار البلاغة ومنبعها من رعاية جانب المعنى وفخامته واعتبار الدلالات العقلية والروابط المعنوية أن يقال إن قوله: ﴿آلم﴾ جملة برأسها أو طائفة من حروف المعجم مستقلة بنفسها، و﴿ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ﴾ [البقرة:٢] جملة ثانية، و﴿لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ﴾ [البقرة:٢] ثالثة و﴿هُدٗى لِّلۡمُتَّقِينَ﴾ [البقرة:٢] رابعة، وقد أصيب بترتيبها مفصل البلاغة حيث جيء بعضها بعنق بعض، فالثانية متحدة بالأولى معتنقة لها وهلم جرا إلى الثالثة والرابعة.

بيان ذلك أنه تعالى نبه أولًا على أنه الكلام المتحدى به، ثم أشير إليه بأنه الكتاب المنعوت بغاية الكمال فكان تقريرًا لجهة التحدي ثم نفى عنه أن يتشبث به طرف من الريب فكان شهادة وتسجيلًا لكماله لأنه لا كمال أكمل مما للحق واليقين ولا نقص أنقص مما للباطل والشبهة، ثم أخبر عنه بأنه ﴿هُدٗى لِّلۡمُتَّقِينَ﴾ [البقرة:٢] فقرر بذلك كونه يقينًا لا يحوم الشك حوله وحقًا لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، ثم لم تخل كل واحدة من الأربع بعد أن رتبت هذا الترتيب الأنيق ونظمت هذا النظم الرشيد من نكتة ذات جزالة.

---

[١٢٣] ينظر الآلوسي ١٨٢/١ ودلالات التراكيب د. محمد أبو موسى ص ٢٩٥.

[١٢٤] البحر المحيط ٣٦/١.

ففي الأولى: الحذف والرمز إلى المطلوب بألطف وجه .. وفي الثانية: ما في التعريف من الفخامة، أي **(الكتاب الذي يستأهل أن يقال له الكتاب)** .. وفي الثالثة: ما في تقديم الريب على الظرف .. وفي الرابعة: الحذف ووضع المصدر الذي هو **(هدى)** موضع الوصف الذي هو هاد كأنه نفسه هداية[١٢٥]، وإيراده منكرًا، ففيه إشعار بأنه هدى لا يُكتنه كنهه، والإيجاز في ذكر المتقين[١٢٦] بقصد الاقتصار في المدح على من علِم سبحانه أن مصيرهم إلى الهدى[١٢٧]، إذ لو جيء بالعبارة المفصحة عن ذلك لقيل **(هدى للصائرين إلى الهدى بعد الضلال)** فهم إنما خصوا بالذكر[١٢٨] لأنهم الذين انتفعوا به فصار لذلك كأنه لهم دون غيرهم فهو كقوله تعالى: ﴿إِنَّمَآ أَنتَ مُنذِرُ مَن يَخْشَىٰهَا﴾ [النازعات: ٤٥] وإن كان عليه الصلاة والسلام منذر للجميع[١٢٩] لذا كان القرآن بالنسبة للمتقين هدى وشفاء، وللمكذبين الضالين عمى وشقاء، فالمؤمن به مهتد والكافر به محجوج[١٣٠].

أثر السياق في توجيه التمام والكفاية في الوقف على (ريب) أو على (فيه):

وتبلغ الدقة – في تذوق سياق النظم في الآية الكريمة – منتهاها حين يدار الحديث حول تفضيل وجه من وجوه الوقوف على وجه، بل حين يدار الحوار حول اختلاف درجة الوقف في الموضع الواحد لتحقيق معنى من المعاني أو بسبب الحمل على وجه ما من وجوه الإعراب، ولنا أن تتمثل ذلك فيما ذكره أهل الاختصاص من المعنيين بمواطن الوقوف على النسق الكريم حيث يقول صاحب المنار: «الوقف على **(ريب)** تام إن رفع **(هدى)** بـ **(فيه)** أو بالابتداء، و**(فيه)** خبره، وكاف، إن جعل خبر **(لا)** محذوفًا لأن العرب يحذفون خبر **(لا)** كثيرًا

---

[١٢٥] وعلى غير هذا الوجه الذي اختاره الزمخشري ومن لف لفه اختار أبو حيان على الاستقلال ضم الظرف لما بعده وجعله خبرًا عنه لما فيه من تنزيل المعاني منزلة الأجسام إذ جعل القرآن ظرفًا والهدى مظروفًا، ولما فيه أيضًا من المبالغة التي تمثلت في اشتمال الكتاب على الهدى اشتمال البيت على زيد في قولنا (زيد في البيت) .. وبناءً على قوله قبل ذلك: "(لا ريب) جملة نعت" تكون هذه الجملة قد حوت من أوجه البلاغة المجاز بالحذف [ينظر البحر المحيط ١/٣٧].

[١٢٦] ينظر الكشاف مع الحاشية ١/١٢١، والنسفي ١/١٠، ١١ والرغائب ١/١٣٠.

[١٢٧] أي: لا الذين استمرءوا طريق الضلالة على الرغم من وضوح الحق وانبلاجه.

[١٢٨] وإن كانت دلالته عامة لكل ناظر من مسلم أو كافر وبهذا الاعتبار قال تعالى: ﴿هُدًى لِّلنَّاسِ﴾ [البقرة: ١٨٥].

[١٢٩] وكقولك للعزيز المكرم: (أعزك الله وأكرمك) تريد طلب الزيادة على ما هو ثابت فيه واستدامته، أو سماهم كذلك عند مشارفتهم لاكتساء لباس التقوى، أو لأن الضالين فريقان: فريق علم بقائه على الضلالة فلا فائدة ترجى من ورائهم، وفريق علم أن مصيرهم إلى الهدى فهو لهم هدى [ينظر النسفي ١/١ والمقتطف ١/٢٨ والفريد للهمذاني ١/١٨٧، ١٨٨/١].

[١٣٠] ينظر الطبري ١/٧٦.

فيقولون: (لا مثل زيد) أي: (في البلد)"[١٣١].

ومن خلال هذا العرض السريع والموجز للعلامة الأشموني يمكن القول أنه إنما أراد برفع (هدى) بـ (فيه) في وقف التمام على: ﴿لَا رَيْبَ﴾ أن يكون (هدى) فاعلًا مرفوعًا بما في الظرف من معنى الاستقرار وهذا سائغ عند الكوفيين والأخفش، والمعنى (ذلك الكتاب حق لاستقرار الهدى فيه)[١٣٢] كما أراد برفعه على الابتداء وجعل (فيه) هو الخبر، حذف خبر (لا) بحيث لا يبقى له أثر في اللفظ[١٣٣]، وبحيث يكون المعنى في ﴿لَا رَيْبَ﴾ لا شك، أي حقا، ثم البدء بقوله بعد (فيه هدى) وإنما يتسنى جعل ﴿لَا رَيْبَ﴾ بمعنى حقًا إن جعل الكتاب خبرًا للإشارة، أو "كانت ﴿لَا رَيْبَ﴾ في موضع نصب على الحال أي هذا الكتاب حقًا أو غير ذي شك"[١٣٤] أو بجعل جملة التبرئة خبرًا معناه النهى، كأنه قال: ذلك الكتاب حقًا فلا ترتابوا فيه[١٣٥] أو بجعلها في موضع رفع على الخبرية لقوله: ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ﴾ [البقرة:٢] وإليه الإشارة بقول الزجاج: «ولا يجوز – يعني في ﴿لَا رَيْبَ﴾ – أن يكون رفعه على قولك (ذلك الكتاب لا ريب فيه) كأنك قلت (ذلك الكتاب حقًا) .. ثم قال بعد ذلك (فيه هدى للمتقين)»[١٣٦].

ولا يرد على ذلك، ما نُقل عن بعضهم من حتمية أن يكون ثمة عائد مع (لا) النافية للجنس وذلك على نحو ما جاء في قوله تعالى: ﴿تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾[السجدة:٢] ومن أنه لا يوقف على (ريب) البتة لاشتراط صحة الوقف على موضع أن يصح الوقف على نظيره، وقد أورد تلك الإشكالات بعضا ممن لا يعتد بآرائهم. يقول أبو بكر السجستاني فيما نقله عنه ابن الأنباري: «حكى أن رجلا من النحويين[١٣٧] طعن في هذا المذهب وقال: الوقف على ﴿لَا رَيْبَ﴾ خطأ؛ لأن (الكتاب) لا عائد له في صلته وصفته، ومستحيل أن

---

(١٣١) المنار للأشموني ص ٢١.

(١٣٢) ينظر معاني القرآن للأخفش ١٦/٢ والبيان ٤٦/١ وينظر الفريد ١٨٦/١.

(١٣٣) أية ذلك أنه جعل حذفه مع بقاء الأثر وقفًا كافيًا، وإن كان صاحب المكتفى يجعله على هذا التقدير من التام [ينظر المنار ص٢١ والمكتفى ص ١٥٩ والقطع ص ١١٣ والإيضاح ص ٤٨٨] .

(١٣٤) التبيان للعكبري ص١٧.

(١٣٥) ينظر العلل ٣٥/١ والقرطبي ٢٠٧/١.

(١٣٦) معاني القرآن للزجاج ٧٠/١ وينظر الإيضاح في الوقف ٤٨٥.

(١٣٧) هو على ما نص عليه النكزاوي وغيره، أحمد بن جعفر [ينظر الاقتداء في معرفة الوقف والابتداء ٧٥/١].

تخلو الصلة والصفة من عائد على الموصول والموصوف قال:

وهذا تقحم منه وتعسف شديد لأن جماعة من أهل النحو ترتضى مذاهبهم عرف هذا من جوابهم وأخذه الناس عنهم بالقبول ولم يذهبوا إلى أن (الكتاب) خلا من عائد في صلته وصفته لكنهم أضمروا محلًا تتصل به هاء، فالمحل خبر التبرئة والهاء عائدة على (الكتاب)، وألقى المحل والهاء لوضوح معنييهما ولو ظهر في اللفظ لقيل: (لا ريب فيه فيه هدى) فكان الاختصار في هذا الموضع أولى وأشبه، إذ خبر التبرئة لا يُستنكر إضماره في حال نصب الاسم ولا رفعه فتقول العرب: إن زرتنا فلا براح يا هذا، وإن زرتنا فلا براح، وهم يضمرون في كلا الوجهين (لك) فهذا وجه صحيح في العربية غير بعيد في قياس أهل النحو وترتيبهم"[(١٣٨)].

والحق أن ذلك يصلح أن يكون تعليلًا لما ذكره صاحب المنار في صحة الوقف على (ريب) أو جعل الوقف عليه من قبيل الوقف الكافي، لكنه – في تقديري – لا يصلح أن يكون تعليلًا لجعل الوقف على (ريب) من قبيل التمام – الذي هو أفضل درجات الوقف الاختياري، والذي لا تعلق للكلمة معه بما قبلها ولا بما بعدها لا لفظا ولا معنى – إذ الأصوب في ذلك أن يكون الحذف على نية الإضمار على ما مر بنا، وعلى ما يقضى به مذهب بني تميم الذين يوجبون حذف خبر (لا) إذا علم[(١٣٩)].

كما لا صحة لما ذُكر في حق قياس آية البقرة على آية السجدة وذلك لاختلاف النظم إذ قد يصح الوقوف على موضع يتطلبه المقام وتقتضيه دلالة السياق لا يصح في نظيره، وهذا يعني أن الوقوف على موضع ما، لا يطرد ولا ينقاس وأن كلا بحسبه، يؤكد هذا أن الأشموني عينه الذي عد الوقف على (فيه) في آية البقرة من الوقف التام تارة والكافي تارة والحسن تارة ثالثة، نص على عدم جواز الوقف على نفس الكلمة في آية السجدة تلك، وعلق على ذلك بقوله: «ليس بوقف»[(١٤٠)]، وعليه فلا صحة لما ذكره الحافظ ابن كثير من القول بأن «الوقف على قوله تعالى (لا ريب فيه) أولى للآية التي ذكرناها»[(١٤١)] ويعني بها آية السجدة.

كما أن كلامه في علة ترجيح الوقف على (فيه) – التي بالبقرة – من أنه بذلك «يصير قوله تعالى: ﴿هدى﴾ صفة للقرآن"، أي: مخبرًا به عنه، فيكون (الكتاب) نفسه هدى وأن ذلك على حد قوله: «أبلغ من كون

---

(١٣٨) الإيضاح في الوقف والابتداء ٤٨٩، ٤٩٠.

(١٣٩) ينظر شرح المفصل ١٠٧/١ وشرح الكافية ٢٩٢/١ والمغني ١٩٥/١ وشرح جمل الزجاجي ٩٨٢/٢.

(١٤٠) منار الهدى ص٢٤٧ وينظر الإيضاح ٨٤ والقطع والائتناف ٥٧ والمكتفى ٤٥٦ والمقتصد ٣٠٤ وتفسير ابن كثير ٤٧٢/٣.

(١٤١) تفسير ابن كثير ٣٩/١.

(فيه هدى)»[١٤٢] ، يعني: أكثر مبالغة نتيجة جعل الكتاب المعبر عنه بالضمير المقدر عين الهدى، فيه نظر .. لكون المبالغة مفادة أيضًا من الوقف على (ريب) لكن من جهة أخرى، ذلك أنه وكما يدل الوقف على (فيه) والبدء بـ (هدى) على «الإخبار عن الكتاب بأنه الهدى وفيه من المبالغة في حصول الهداية به ما يقتضيه الإخبار بالمصدر للإشارة إلى بلوغه الغاية في إرشاد الناس حتى كان هو عين الهدى تنبيهًا على رجحان هداه على هدى ما قبله من الكتب»[١٤٣] وذلك أوغل في التعبير عن ديمومته واستمراره[١٤٤] على غرار ما مر بنا من قول الخنساء: (فإنما هي إقبال وإدبار).

فإن الوقوف على (ريب) وتقديم الظرف والإخبار بأن (فيه هدى) يدل كذلك «على تمكن الهدى منه – أي من القرآن – فيساوى ذلك في الدلالة على التمكن، الوجه المتقدم الذي هو الإخبار عنه بأنه عين الهدى»[١٤٥] على أن ما صرح به ابن عاشور هنا ألمح إليه صاحب (علل الوقوف) إذ راح – هو الآخر – يرمز عند قوله تعالى ﴿لَا رَيْبَ﴾ برمز (ج) الدال على جواز الوقف جوازًا مستوى الطرفين[١٤٦]، يضاف إلى ذلك أن عبارة الحافظ في جعل قوله (هدى) وصفًا للقرآن موهمة وملبسة وحملها على ما ذكرنا من باب إحسان الظن، وإلا فقوله: «(هدى) يحتمل من حيث العربية أن يكون مرفوعا على النعت»[١٤٧] يعني: لموضع (لا ريب فيه)، أمر استبعده أبو على الفارسي[١٤٨] ومن ثم فإن الوقف على (ريب) أو على (فيه) مع جعل (هدى) وصفًا ليس بشيء حتى يجعله علة للأبلغية في الوقف على كلمة (فيه).

وفي مواصلةٍ للحديث عن تفاوت درجات الحسن في الوقف على (فيه) يقول صاحب المنار: «والوقف على (فيه) تام إن رُفع (هدى) بالابتداء خبره محذوف، أو رُفع بظرف محذوف غير مذكور تقديره (فيه فيه هدى)، وكاف إن جُعل – يعني هدى – خبرَ مبتدأ محذوف أي (هو)، وحسن إن انتصب مصدرًا بفعل محذوف»[١٤٩]،

---

[١٤٢] السابق وينظر حاشية الكشاف ١/١١٥، ١١٦.

[١٤٣] التحرير ١/٢٢٥.

[١٤٤] إعراب القرآن وبيانه لمحيي الدين الدرويش ١/٢٥.

[١٤٥] التحرير ١/٢٢٥ بتصرف.

[١٤٦] ينظر علل الوقوف ١/١٧٣، ١/٦٣.

[١٤٧] ابن كثير ١/٣٩.

[١٤٨] ينظر الحجة لأبي على الفارسي ١/١٤١، ١٤٧ وما بعدها وعلل الوقوف ١/١٧٥.

[١٤٩] منار الهدى ص٢١ بتصرف يسير.

تقديره (**أعني هدى**)، وتقدير الأشموني خبر (**هدى**) في الوجه الثاني من وقف التمام على (**فيه**)، بظرف محذوف تقديره (**فيه**)، وكذا جعله إياه خبرًا عن المبتدأ المحذوف (**هو**) في الوقف الكافي؛ دليل على أنه أراد بحذف خبر (**هدى**) في الوجه الأول لوقف التمام، الإضمار، وهو الحذف مع بقاء الأثر للمحذوف وربما عنى بذلك أن يكون تقديره (**كائن**) أو (**مستقر**).

وأيًّا ما كان فإنه خبر مستمد من متعلق الظرف والعدول عن ذكره لكونه متضمنًا في الكلام ومدلولًا عليه بخبر(**لا**) المذكور ويظهر الفرق بين الإضمار والحذف – على ما يقضي به كلام الأشموني والمحققين من أهل البيان – في أن الأخير يطلق على ما لا يبقى له أثر في اللفظ، بينما يطلق الإضمار على ما يبقى له أثر في اللفظ لكونه مشعرًا بوجود مقدر له، فالحذف أعم منه[(١٥٠)].

وسواء أكان في الكلام حذف أم إضمار فإن ما يُعني به أهل البيان هو الأثر الذي يحدثه هذا أو ذاك في إبراز المعاني البلاغية في النص؛ ولذا اشترط علماء البلاغة في المقدر الذي يعبر عن معنى المحذوف، اشترطوا فيه الفصاحة والتعبير عن المعنى المراد، وخلاصة ما ذهبوا إليه أنه «مهما تردد المحذوف بين الحسن والأحسن وجب تقدير الأحسن لأن الله وصف كتابه بأنه أحسن الحديث فليكن محذوفه أحسن المحذوفات، كما أن ملفوظه أحسن الملفوظات»[(١٥١)] .. وحتى لا يؤدي الحذف إلى ضياع المعنى وغموضه والوصول إلى التعقيد والبعد عن مغزى الكلام ومرماه فقد اشترطوا أيضًا أن يكون في الكلام المذكور دلالة على المحذوف إما من لفظ أو من سياقه وهذا هو معنى قولهم: «لابد أن يكون فيما أبقى دليل على ما ألقى"[(١٥٢)].

والذي دعا صاحب المنار لأن يجعل الوقف على (**فيه**) مع جعل (**هدى**) خبرًا للمسند إليه المقدر بـ(**هو**)، من قبيل الكافي[(١٥٣)] دون أن يجعله من قبيل التمام على الرغم من أن كليهما من الوقف الاختياري، كون الضمير المقدر عائدًا على ما عاد عليه الضمير في (**فيه**) أي (**الكتاب**) وهذا هو الذي يتحقق فيه معنى الكافي لكونه الذي دون التام، وقد علل ابن الأنباري ذلك بعد أن عدّه من قبيل الوقف الحسن بأن (**هدى**) مع رافعه متعلقان بالأول وهو في معنى ما ذكرنا، وزاد صاحب العلل على ذلك، جعل (**فيه**) صفة (**ريب**) مع حذف خبر (**لا**)

---

(١٥٠) ينظر البرهان للزركشي ١٢/٣.

(١٥١) الإتقان في علوم القرآن للسيوطي ٣٨١/٢.

(١٥٢) البرهان ١١١/٣ وينظر بلاغة الحذف د. عبد الله على محمد حسن ص٨.

(١٥٣) ووافقه في ذلك أبو عمرو الداني وكذا النكزاوي خلافًا لابن الأنباري الذي عده على هذا التقدير من قبيل الحسن [ينظر الإيضاح ٤٨٧ والاقتداء ٧٥/١ والمكتفى ص١٥٩].

والتقدير: (**لا ريب فيه عند المؤمنين**) و(**هدى**) على كل خبر لمحذوف تقديره (**هو هدى**) وعلى أي فالمسند إليه هنا محذوف ولا يخفى ما في حذفه من إيجاز.

والوجه في جعل الوقف على (**فيه**) إذا انتصب (**هدى**) مصدرًا بفعل محذوف من قبيل الوقف الحسن الذي لم يتصل ما بعده بما قبله معنى واتصل به لفظًا .. كون (**هدى**) منصوبًا بالفعل المضمر الذي هو في النية عند الابتداء بذلك المنصوب.

وفى معرض حديثه عن الوقف الحسن غير التام على (**فيه**) لما هو شبيه بما سبق، يوجه ابن الأنباري النصب في (**هدى**) في حال جعلها حالًا من (**الكتاب**) بإعمال اسم الإشارة في (**ذلك**) والتقدير: أشير إليه هاديًا، أو من الضمير المجرور في (**فيه**)، أي لا ريب كائنًا فيه للمتقين حال كونه هاديًا .. يكون المقطوع متعلقا بالمقطوع منه[١٥٤]، وهى العلة ذاتها التي منع الأشموني وغيره[١٥٥] بسببها الوقف على (**ريب**) وعلى (**فيه**) باعتبار أن تعلق الحال بصاحبه مرجح لكفة الوصل لا الوقف، وقد زاد ابن الأنباري لحسن الوقف على (**فيه**) رفع (**هدى**) على الإتباع لمحل (**لا ريب فيه**) والمعنى (**ذلك الكتاب حق هدى**) وعلل ذلك بالقول بأن الهدى ليس بخبر لما قبله[١٥٦].

الأمر الذي يعني أن ابن الأنباري يتوسع في الوقف الحسن بما لا يتوسع فيه غيره وذلك عندما تتعلق الكلمة بما قبلها، طالما أن الأمر لا يصل لحد الاضطرار الذي عادة ما يكون بين المبتدأ وخبره أو الفعل وفاعله، كما أنه يعني كذلك أن صاحب إيضاح الوقف والابتداء لا يعد تعلق الحال بصاحبه ولا النعت بمنعوته من قبيل الأمور التي تستوجب قطع الصلة ويستوجب الفصل في وقوف المعانقة .. وفى الجملة فسواء تم توجيه الوقف على الظرف أو توجيه البدء بالقول الكريم (**هدى للمتقين**)، فإن المحصلة هي سوغ الوقوف على قوله (**فيه**) والبدء بقوله بعد (**هدى للمتقين**).

وهكذا ندرك في النهاية أوجه الوقوف على ﴿لَا رَيْبَ﴾ أو على الظرف كما ندرك مدى تعلق التوجيهات البلاغية لأيٍّ من وقفي التعانق، بأوجه الإعراب، ومدى تعلقهما معا بالمعنى وسياقات النظم كما ندرك أنه كلما أمكن الوقف على واحدة من تلك الوقوف السائغة بسبب المعانقة نرى النظم يعطي معنى بل معانٍ جديدة يتسع لها كما يتسع لسواه، وسبحان من هذا كلامه.

---

[١٥٤] وإن كان ذلك عند تأمله تعليلًا لعدم اعتداده من الوقف التام.

[١٥٥] كالنكزاوي في الاقتداء ١/٧٥.

[١٥٦] ينظر منار الهدى ص٢١ والإيضاح لابن الأنباري ٤٨٨.

الفصل الثاني

التعانق في سياق تنزيه القرآن

عن مطاعن المتأولين

المبحث الأول

تعانق قوله: (وما يعلم تأويله إلا الله) قوله: (والراسخون في العلم) .. والوجه فيه

ويأتي وقف التعانق في قوله عز جاهه: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ ۗ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا ۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾[آل عمران:٧][(١٥٧)] في سياق النهى عن تأويل متشابه النظم تأويلًا فاسدًا يستوجب صرف اللفظ عن ظاهر معناه بلا مرجح، للرد من خلال ذلك على شبه الغالين وتأويل المبطلين وتحريف الزائغين.

والقول بأن الوقف في نسق الآية على قوله: {وما يعلم تأويله إلا الله} وأنه يراقب قوله: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلْعِلْمِ﴾، مما قال به ابن الجرزي في كتابه النشر، وأبو القاسم النويوي في شرح طيبة النشر، والسيوطي في الإتقان ومكي في نهاية القول المفيد[(١٥٨)]، وفى عدم وجود ما يشير إلى المراقبة في طبعات المصاحف التي اعتمدت عليها[(١٥٩)] .. وكذا حديث أهل الاختصاص عن تمام الوقف على قوله: ﴿إِلَّا ٱللَّهُ﴾ والقول بالاستئناف لما بعده[(١٦٠)]، بل وحتى كلامهم في تحسين الوقف على قوله ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلْعِلْمِ﴾ وهو ما يعني القول بالعطف على ما قبله[(١٦١)] .. ما يدل على أن التعانق في هذه الآية ليس محل اتفاق وأنه مما تعددت في شأنه الأقوال، فمن قائل بالمراقبة – على ما ذكرنا – ومن قائل بلزوم الوقف على ﴿إِلَّا ٱللَّهُ﴾ على ما أفاده كلام كثير من أهل الاختصاص، ومن قائل بأفضلية الوقف عليه

---

(١٥٧) هذه الآية الكريمة نزلت ضمن آيات أخر، في مجادلة وفد نجران الذي كان مؤلفًا من ستين رجلًا، وقد جاء بعد فتح مكة ولبث عند النبي صلى الله عليه وسلم أيامًا يجادلهم في أمر عيسى عليه السلام فلما رفضوا دعوة النبي إلى الإسلام والمباهلة، صالحهم على الجزية وكتب لهم بذلك كتابًا.

(١٥٨) ينظر على الترتيب المذكور النشر ٢٣٨/١ وشرح طيبة النشر لابن الجزري ٢٣٩/١ والإتقان ص١١٨ ونهاية القول المفيد ص١٧٣.

(١٥٩) وأعني بها طبعات مصر وبيروت والعراق ودمشق والسعودية وباكستان وإندونسيا وقد التزمت جميعها وضع ما يدل من العلامات على لزوم الوقف على لفظ الجلالة باستثناء طبعة الملك فهد التي تم وضع ما يشير إلى أن الوقف عليه أفضل.

(١٦٠) ينظر إيضاح الوقف والابتداء لابن الأنباري ص٥٦٥، ٥٦٦ والمكتفى لأبي عمرو الداني ص١٩٥، ١٩٦ وعلل الوقوف للسجاوندي ٣٦١/١ وما بعدها.

(١٦١) ينظر المصادر السابقة.

– على نحو ما جاء في الطبعة السعودية للمصحف الشريف – ولكل وجهة هو موليها.

ويقتضي البحث المنصف الأمين هنا؛ لأن أقول بأن الجنوح إلى القول بلزوم الوقف على لفظ الجلالة أو القول بالوقف على موضع والاقتصار عليه دون الآخر، من ضيق العطن؛ لأن ذلك من قبيل تفسير المتشابه بأنه مما استأثر الله بعلمه وهذا غير مسلم به بل «غير صحيح لأنه تخصيص لبعض المتشابه"[١٦٢] على ما سيأتي تنويره.

هذا ولقد أولى المعنيون بالكتابة في الوقف والابتداء اهتمامًا بالغًا بالخلاف القائم بين أهل العلم في هذه القضية التي انبنت أساسًا على إساغة عطف **(الراسخون)** على لفظ الجلالة، أو جعل واوها على الاستئناف والبدء بها، وقد اجتهد كل فريق في بيان ما ذهب إليه وإقامة الأدلة على صحة ما ارتآه، وفى شأن ذلك يشير صاحب **(منار الهدى)** إلى أن الوقف على قوله: «{إلا الله} وقف السلف وهو أسلم؛ لأنه لا يصرف اللفظ عن ظاهره، إلا بدليل منفصل، وقف الخلف على **(العلم)** ومذهبهم أعلم، أي أحوج إلى مزيد علم لأنهم أيدوا بنور من الله تعالى لتأويل المتشابه بما يليق بجلاله[١٦٣]، والتأويل المعيَّن لا يتعين لأن من المتشابه ما يمكن الوقوف عليه ومنه ما لا يمكن، وبين الوقفين تضاد ومراقبة، فإن وقف على أحدهما امتنع الوقف على الآخر وقد قال بكل منهما[١٦٤] طائفة

---

[١٦٢] البحر المحيط ٣٨٥/٢ وتفسير ابن عطية ٢٣/٣.

[١٦٣] وفي ذلك نظر، كونه: ١) منافٍ لما ورد عن بعض سلف الصحابة وأكثر الراسخين من وقوف في آية آل عمران: {وما يعلم تأويله إلا الله والراسخون في العلم يقولون آمنا به} على (العلم) عطفًا على لفظ الجلالة، كابن عباس الذي كان يقول: (أنا ممن يعلم تأويله)، ومجاهد والربيع بن سليمان ومحمد بن جعفر بن الزبير والقاسم بن محمد والشافعية وابن فورك والشيخ أحمد القرطبي وابن عطية والنووي في شرح مسلم وابن الحاجب وتبعهم كثير .. ٢) واتهامًا لجميعهم وكل من تبعهم بإحسان بأنهم – وحاشاهم – لم يؤتوا حظًا وافرًا من العلم، ولم يُؤيدوا بنور من الله، وأنهم قوم بلهٌ لم يتحلَّوا بما حظي به الخلف من الذكاء والفطنة والكياسة .

فإذا ما أضفنا لذلك: ٣) أن الخلف هم من جانبهم الصواب في عد ما ليس من المتشابه من المتشابه .. ٤) وأن ذلك قد أداهم لأن يتأولوه على غير هدى ولا بصيرة كما هو الشأن في تعاملهم مع جميع صفات الله الخبرية والفعلية، التي ما تأولوها إلا من بعد أن عطلوها وانتهكوا نصوصها ونفوها عن الله تعالى .. ٥) وأن ثمة جانبًا من المتشابه يجب معرفته والوقوف عليه لكونه داخلًا فيما أعلمنا الله إياه، من نحو: معاني صفات الله تعالى الخبرية والفعلية، على ما ورد عن ابن عباس في معنى (استوى)، بأنها بمعنى: (علا وارتفع)، وقول مالك عنها: (الاستواء معلوم والكيف مجهول) .. ومن نحو: ما أخبر به سبحانه من أن في الجنة خمرًا ولبنًا وماء وحريرًا وذهبًا وفضة وغير ذلك وهى من الأمور الغيبية والسمعية، لكن دل قوله: {وأتوا به متشابهًا} [البقرة: ٢٥] على أن ذلك كله يشبه ما في الدنيا في الأسماء .. وكذا ما أخبر عنه سبحانه من أشراط الساعة، ووقوع القيامة وما يصاحبها من تغييرات كونية ومن الصراط وتطاير الصحف والموازين وأنواع العذاب والنعيم وغير ذلك، وكلها لابد أن تُعلم لكن هذا القدر الذي أخبر به القرآن من هذه الأمور لا يعلم وقته ولا صفته ولا كيفيته إلا الله .. تبين لنا مدى خطأ هذه المقولة المتداولة والتي بلغت من الشهرة ما بلغت.

[١٦٤] أي بكل من هذين الوقفين الذين بينهما مراقبة.

من المفسرين واختاره العز بن عبد السلام»[١٦٥].

ويذكر الأشموني عقيب ذلك مباشرة ما اتكأ عليه أصحاب هذه الآراء الثلاثة من أدلة، ممثلًا ومفصحًا عن أوجه الإعراب عند كل وملمحًا إلى سر الخلاف وكيف أنه انحصر في تحديد معنى قوله سبحانه: ﴿وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ﴾ [آل عمران:٧] فيقول: «روى ابن عباس أن النبي وقف على ﴿إِلَّا ٱللَّهُ﴾[١٦٦] وعليه جمع من السادة النجباء كابن مسعود وغيره، أي: أن الله استأثر بعلم المتشابه كنزول عيسى ابن مريم وقيام الساعة والمدة التي بيننا وبين قيامها، وليس بوقف لمن عطف (الراسخون) على الجلالة، أي: (ويعلم الراسخون تأويل المتشابه أيضًا) ويكون قوله: {يقولون} جملة في موضع الحال من (الراسخون) أي: قائلين آمنا به، وقيل: لا يعلم جميع المتشابه إلا الله تعالى، وإن كان الله قد أطلع نبيه ﷺ على بعضه وأهّل قومًا من أمته لتأويل بعضه، وفى المتشابه ما يزيد على ثلاثين قولا[١٦٧]، وهذا تقريب للكلام على هذا المبحث البعيد المرام التي تزاحمت عليه أفهام الأعلام».

---

(١٦٥) أي اختار أن يكون بين الوقف تضاد ومراقبة ومن كلامه في هذا قوله: «إن أمكن الجمع بينهما – أي بين المعنيين – ولم يترجح أحدهما على الآخر، فكلاهما مراد الله، لأنه لو أراد أحدهما لنصب عليه دليلًا.. وإن ترجح أحدهما بدليل، فإن دل على بطلان الآخر دليل لم يجز الحمل عليه، وإن لم يدل على بطلانه دليل، جاز أن يكون مرادًا مع ما دل الدليل على رجحانه» [الإشارة إلى الإيجاز في بعض أنواع المجاز للعز بن عبد السلام ص٣٤١].

(١٦٦) تجدر الإشارة إلى أن ما ذكره الأشموني هنا ليس فيه ما يفيد لزوم الوقف على (إلا الله) إذ لا يمنع أن يكون عليه السلام إنما فعله ليدلل على جواز الوقف على الاسم الشريف لا على امتناع الوقف على قوله (في العلم) على ما يدعيه كثيرون أو يفهم من كلامهم، بدليل الخلاف المعتبر في شأنه.

(١٦٧) فقد قيل أن المشتبه: الذي يشبه بعضه بعضًا، وقيل هو المنسوخ الغير معمول به، وقيل القصص والأمثال، وقيل ما أمرت أن تؤمن به وتكل علمه إلى عالمه، وقيل فواتح السور، وقيل ما لا يدري إلا بالتأويل ولابد من صرفه إليه، وقيل ما لم يكن لأحد إلى علمه سبيل كما في الآيات التي يذكر فيها وقت الساعة ومجيء الغيث وانقطاع الآجال، وقيل ما يحتمل وجوهًا، وقيل ما لا يستقل بنفسه إلا برده إلى غيره، وقيل هو ما لا ينبئ ظاهره عن مراده، وقيل ما أشكل تفسيره لمشابهته غيره، وقيل غير ذلك.

وأرجع الشوكاني هذا الخلاف في معنى المتشابه والمحكم إلى أن أهل كل قوم عرَّفوا المحكم ببعض صفاته، وعرفوا المتشابه بما يقابلها، والحق عنده أن المحكم هو الواضح المعنى الظاهر الدلالة، إما باعتبار نفسه أو باعتبار غيره والمتشابه ما لا يتضح معناه ولا تظهر دلالته باعتبار نفسه ولا باعتبار غيره .. وأصل المتشابه أن يشتبه اللفظ في الظاهر مع اختلاف المعنى، كما قال تعالى في وصف ثمر الجنة: ﴿وَأُتُوا۟ بِهِۦ مُتَشَٰبِهًا﴾ [البقرة: ٢٥] أي متفق المنظر مختلف الطعوم، فالذين في قلوبهم زيغ يتبعون هذا المتشابه بما يوردونه من الشبهات على امتناع أن يكون في الجنة هذه الحقائق ليردوه إلى المعهود الذي يعلمونه في الدنيا ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾، فإن تلك الحقائق قال الله فيها: ﴿فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّآ أُخْفِىَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعْيُنٍ﴾ [السجدة: ١٧] لا ملك مقرب ولا نبي مرسل .. ومِلاكه: عدم التواطؤ بين المعنى واللغة إما لضيقها عن المعاني وإما لضيق الأفهام عن استعمال اللغة في المعنى، وإما لتناسي بعض اللغة .. وله عشرة أسباب ذكرها ابن عاشور

إلى أن قال بعد أن أورد الخلاف بين السجستاني وابن الأنباري في جعل **(الراسخون)** في موضع **(إما)** التفصيلية والفاء، المحذوفتين: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ﴾، صالح على المذهب الثاني[(١٦٨)] على استئناف ما بعده، وليس

وأفاض فيها [ينظر التحرير ١٥٨/٣: ١٦٠ وينظر مفردات الراغب ص٢٥٤ والإتقان ص٣٠٠ والبرهان للزركشي ٦٩/٢ وفتح القدير ٣١٤/١].

وابتناءً على ما سبق فإن التأويل لذاك المتشابه يختلف في معناه باختلاف ما يتصف به، **فالمحكم**: وهو تأويل ما للإنسان إلى معرفته سبيل، والمشار إليه في مثل قوله سبحانه: ﴿بَلۡ كَذَّبُواْ بِمَا لَمۡ يُحِيطُواْ بِعِلۡمِهِۦ﴾ [يونس: ٣٩] وقوله: – عند من أساغ العطف – ﴿وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ﴾ .. معناه لدى المتأخرين من المتفقهة والمتكلمة والمتصوفة ونحوهم: صرف اللفظ عن المعنى الراجح إلى المعنى المرجوح لدليل يقترن به، الأمر الذي يستلزم بيان المؤوّل لاحتمالات اللفظ للمعنى الذي ادعاه، ثم إقامة الدليل الموجب للصرف إليه عن المعنى الظاهر، وعلى اصطلاحهم لا تسمى دلالة اللفظ على ظاهر معناه تأويلًا لاعتقادهم أن للنصوص تأويلًا يخالف مدلولها الظاهر ولا يعلمه إلا الله، فهم يصرفونه إلى ما ترجح لديهم لدليل.

أما عند السلف فمعناه: تفسير الكلام وبيان معناه سواء وافق الظاهر أم لم يوافقه، فهو والتفسير بمعنى واحد – وإن فرق بينهما ناس فقالوا: إن التفسير: ما لا يعلم إلا بالتوقيف وليس للرأي فيه مدخل كأسباب النزول ومدلولات الألفاظ، والتأويل هو الذي يكون لمن حصلت عنده صفات أهل العلم وأدواتهم التي يقدر أن يتكلم بها إذا رجع إلى الأصول والقواعد – وأما المعنى الثاني له عندهم والثالث في مسمى التأويل مطلقًا، فهو: حقيقة الشيء وما يئول أمره إليه من نحو ما جاء في قوله على لسان يوسف عليه السلام: ﴿هَٰذَا تَأۡوِيلُ رُءۡيَايَ﴾ [يوسف: ١٠٠] فتأويل رؤيا المنام هي نفس مدلولاتها التي تؤول إليها، والعالِم بتأويلها هو الذي يخبر بها وغير العالم بكل أمرها إلى الله .

على أن جميع هذه الدلالات لتأويل المتشابه – باستثناء جانب مما يؤول إليه حقيقة الكلام – يندرج تحت الخفي الدلالة الذي يشمل – على ما يراه الشافعية – المؤول والمجمل، وإن دل الأول منهما على معنى مرجوح يقابله معنى راجح ودل الآخر على معنى مرجوح يقابله مرجوح آخر .. واندراجه على هذا النحو هو الذي حمل مجاهدًا ومن وافقه على أن يجعلوا الوقف على قوله ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ﴾ فجعلوا الراسخين يعلمون التأويل، وهو الذي جعل أهل العلم في أحد قوليهم يرون فيه معنى المتشابه.

أما من عنى منهم بالمتشابه ما لا سبيل إلى فهم معناه وهو ما نُسب لمالك ونسبه الخفاجي إلى الحنفية وإليه مال الشاطبي في الموافقات .. فقد أرادوا بالتأويل فيه النوع الثاني منه وهو ما يئول إليه الكلام من العلم بحقائق الأمور وكنهها مما استأثر الله بعلمه كالروح، أو مما صُرّح فيه بجهل وقته كقوله: ﴿لَا تَأۡتِيكُمۡ إِلَّا بَغۡتَةً﴾ [الأعراف: ١٨٧] وهذا هو التأويل المنفي والمذموم والوارد في قوله ﴿وَلَمَّا يَأۡتِهِمۡ تَأۡوِيلُهُۥ﴾ [يونس: ٣٩] لكونه الذي يتبعه أهل الزيغ فيطلبونه ولا يبلغون كنهه فيرتابون فيه فيفتنون، وهو الذي يستلزم معه الوقف على قوله (إلا الله)، ويقابل المتشابه على كل المذهبين: المحكم الذي يشمل النص والظاهر، وهو ما اتضحت دلالته [ينظر الإكليل ١٩، ٢٢، ٢٥ والحموية ٢١، ٢٢ والدر المصون ٢٨/٣ والتحرير ١٥٦/٣].

(١٦٨) أي القائل بالعطف.

بوقف إن جعل[١٦٩] جملة في موضع نصب على الحال[١٧٠]، وإن جعل {آمنا به كلٌّ من عند ربنا} كلاما محكيًّا عنهم فلا يوقف على **(آمنا به)** بل على قوله **(كلٌّ من عند ربنا)** وهو أحسن لأن ما بعده[١٧١] من كلام الله، فهو انتقال من الكلام المحكي عن الراسخين إلى شيء أخبر الله به ليس بحكاية عنهم»[١٧٢].

وقد أوردت كلام الأشموني هنا على طوله لأن يمثل خلاصة ما ذكر في هذا الباب وهو في حاجة لأن نسلط الضوء على ما جاء فيه، ونخص بالحديث أمرين لا يقل أحدهما أهمية عن الآخر:

---

[١٦٩] أي ما بعده، وهو قوله: ﴿يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ﴾ .

[١٧٠] لعدم جواز الفصل بين الحال وصاحبه ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ﴾.

[١٧١] وهو قوله: ﴿وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾.

[١٧٢] منار الهدى للأشموني ص٥٥ بتصرف يسير.

المبحث الثاني
أقوال أهل العلم في عطف أو الوقف على لفظ الجلالة ..
والوجه في ذلك

الأمر الأول: أن ثمَّة أقوالًا ثلاثة معتبرة في الوقف على لفظ الجلالة، وعلى قوله: {في العلم} وأن لكل فريق من القائلين بأي منها، أدلته التي يحتج بها على غيره، فالقائلون بالوقف على قوله ﴿إِلَّا ٱللَّهُ﴾ – وهم جمهور السلف وابن عمر وعائشة وابن مسعود، وأبي وابن عباس في أصح رواياته وعروة بن الزبير والحسن والضحاك وأبو الشعثاء وأبو نهيك وكذا مالك وعمر بن عبد العزيز ونافع والكاساني ويعقوب والأخفش والفراء وأبو حاتم والخطابي والطبري والرازي وجمهور الحنفية وغيرهم مما لا يرون تأويل المتشابه جائزًا[(١٧٣)]، يجعلون الوقف على قوله ﴿إِلَّا ٱللَّهُ﴾ تامًا ويرون أن ما بعده استئناف لكلام آخر خبره {يقولون} فيكون من عطف الجمل[(١٧٤)]، والوجه في ذلك عندهم: الإشادة بقوة إيمان الراسخين، والإشعار بمدى انقيادهم المطلق، وتسليمهم الذي لا يتطرق إليه أدنى شك بما جعله الله محط اختبار لهم، وبيان أنهم الذين ثبتوا على الحق ولم يتهادوا في مزال الأقدام ومداحض الأفهام، إذ لو كان طلب تأويل المتشابه جائزًا – الأمر الذي يتطلبه العطف – لما ذمه الله في قوله: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ﴾ [آل عمران:٧] ولما مدح الراسخين في العلم بقولهم ﴿ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾؛ لأنهم لو كانوا عالمين بتأويل ذلك المتشابه على التفصيل لما كان في الإيمان به مزيد مدح لهم، ولما كان تخصيصهم بالتسليم به وجه قوى.

ولا يرد على هذا أن كل من عرف شيئًا منه على سبيل التفصيل فإنه لابد أن يؤمن به فيكون الإيمان به حينئذ كالإيمان بالمحكم سواء بسواء، ويكون إيمانهم كذلك كإيمان غيرهم؛ لأن مدح الله للراسخين إنما كان من جهة أنهم الذين علموا أن علمه – سبحانه – لا نهاية له، وأن القرآن كلامه وأنه تعالى لا يتكلم بالباطل والعبث فهم إذا سمعوا آية ودلت الدلائل على أنه لا يجوز أن يكون ظاهرها مراد الله ثم فوضوا تعيين ذلك المراد إلى علمه وقطعوا بأن ذلك هو الحق والصواب، لم يزعزهم قطعهم بترك الظاهر ولا عدم علمهم بالمراد على التعيين، عن الإيمان بالله والجزم بصحة ما جاء في كتابه.

---

(١٧٣) ينظر المكتفى ص١٩٥ والتحرير ١٦٥/٣ والبحر المحيط ٣٨٤/٢ وابن كثير ٣٤٦/١ وحاشية الجمل ٢٣٤/١ والقرطبي ١٣٦٩/٣.

(١٧٤) ولا يتم الوقف على هذا المذهب على قوله (في العلم) ولا يحسن، لأن (الراسخون) مرفوعون بما عاد الضمير عليه في (يقولون) ولا يحسن الوقف على المرفوع دون الرافع [ينظر إيضاح الوقف والابتداء ٥٦٥، ٥٦٦ والدر المصون ٢٩/٣].

كما أن قوله: {كل من عند ربنا} يعني أنهم آمنوا بما عرفوه على التفصيل وبما لم يعرفوا تفصيله وتأويله فلو كانوا عالمين بالتفصيل في الكل لم يبق بهذا الكلام فائدة، لكون الإيمان بما ظهر معناه أمرًا غير غريب[١٧٥]، ويقوى من ذلك أن قوله تعالى: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ﴾ لو كان معطوفًا على قوله ﴿إِلَّا ٱللَّهُۗ﴾ لأضحى قوله: **(يقولون آمنا به)** ابتداء وذلك مستبعد[١٧٦].

وابتناء على ما سبق فقد جعل أرباب هذا الرأي قوله: ﴿والراسخون} في موضع **(أما)** التفصيلية، وحداهم إلى هذا أن **(أما)** لا تكاد توجد في القرآن إلا وتثنى أو تثلث كقوله تعالى: ﴿أَمَّا ٱلسَّفِينَةُ﴾ ﴿وَأَمَّا ٱلۡغُلَٰمُ﴾ ﴿وَأَمَّا ٱلۡجِدَارُ﴾ [الكهف:٧٩: ٨٢] وقوله: ﴿فَأَمَّا ٱلۡيَتِيمَ فَلَا تَقۡهَرۡ ۝٩ وَأَمَّا ٱلسَّآئِلَ فَلَا تَنۡهَرۡ ۝١٠ وَأَمَّا بِنِعۡمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثۡ﴾ [الضحى٩– ١١] وهذا يعني أن قوله: ﴿والراسخون) مستأنف منقطع عما قبله لوقوعه في مقابل الحكم على الزائغين وأن أصله: **(وأما غيرهم من الراسخون فيؤمنون به ويَكِلون معناه إلى ربهم)**، ثم حذفت **(أما)** و**(الفاء)** استغناء بذكرهما في أحد القسمين ودل عليه قوله **(والراسخون)**[١٧٧] وهذا أمر سائغ[١٧٨] ولهذا رجح ابن هشام الوقف على ﴿إِلَّا ٱللَّهُۗ﴾[١٧٩].

كما أنهم أيدوا رأيهم بالمنقول عن ابن مسعود في قراءة له: **(وإن تأويله إلا عند الله**[١٨٠] والراسخون في العلم يقولون) وبما حكاه الفراء من أن في قراءة أبي: **(ويقول الراسخون)** وبما أخرجه عبد الرزاق في تفسيره الحاكم

---

[١٧٥] ينظر الرازي ٤/٩٦–٩٧ وغرائب القرآن ٣/١٤٤ والقرطبي ٢/١٣٦٩ والبحر المحيط ٢/٣٨٤.

[١٧٦] يعني عند النحاة لذا فهم يقدرون له في حال تسليمهم بصحة العطف مبتدأ دائمًا، ولا يجيزون جعل الجملة حالا، وفيما ذكروه نظر سيأتي الجواب عنه إبان الحديث عن أدلة القائلين بجواز العطف.

[١٧٧] كما يعني أن الآية من قبيل الجمع والتقسيم والتفريق إذ الجمع في قوله (أنزل عليه الكتاب﴾ وأما التقسيم ففي قوله: ﴿مِنۡهُ ءَايَٰتٞ مُّحۡكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلۡكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٞۖ﴾ وأما التفريق ففي قوله: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمۡ زَيۡغٞ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنۡهُ﴾ .. إلخ، وفيما هو مقابل لذلك مما هو مقدر من أن الراسخين يتبعونه ويرجعون التشابه إليه على ما هو مضمون قوله سبحانه: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ﴾ الآية.

[١٧٨] وإن لم يجزه ابن الأنباري بحجة أنهما ليستا مما يضمر، ولا حجة لقوله، لأن لذلك نظائر في القرآن من نحو قوله سبحانه: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ قَدۡ جَآءَكُم بُرۡهَٰنٞ مِّن رَّبِّكُمۡ وَأَنزَلۡنَآ إِلَيۡكُمۡ نُورٗا مُّبِينٗا ۝١٧٤ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱللَّهِ وَٱعۡتَصَمُواْ بِهِۦ فَسَيُدۡخِلُهُمۡ فِي رَحۡمَةٖ مِّنۡهُ وَفَضۡلٖ﴾ [النساء: ١٧٤، ١٧٥] والتقدير وأما الذين كفروا بالله فلهم كذا وكذا.

[١٧٩] المغني لابن هشام ١/٥٤، وينظر جواهر الأدب للإربلي ص ٥١٣ وإيضاح الوقف والابتداء ٥٦٧ والاقتداء ١/٢٧٤، ٢٧٥ والمكتفى ص١٩٧ والمنار ص٥٤، ٥٥ والرازي ٤/٩٧.

[١٨٠] هكذا بأسلوب الحصر والقصر، وقد أخرجها ابن أبي داود في المصاحف من طريق الأعمش.

في مستدركه وعبيد بن حميد وطاووس عن ابن عباس من أنه كان يقرأ: **(وما يعلم تأويله إلا الله**[١٨١] ويقول الراسخون في العلم آمنا به)[١٨٢].

أما القائلون بالوقف على قوله (في العلم):

كابن عباس في رواية عنه ومجاهد والربيع بن سليمان ومحمد بن جعفر بن الزبير والقاسم بن محمد والشافعية وابن فورك والزمخشري والشيخ أحمد القرطبي وابن عطية والنووي في شرح مسلم وابن الحاجب وتبعهم كثير، فيرون أن الراسخين معطوف على اسم الله، وأنهم داخلوه في معرفة علم المتشابه وأنهم مع علمهم به يقولون آمنا[١٨٣] يقول الشيخ زادة في حاشيته على البيضاوي:

«أكثر أهل العلم على أن الراسخين في العلم يعلمون تأويل المتشابهات ولا يقف على قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ قائلين: **(قول الصحابة: استأثر الله بعلمه)** معناه: المتشابهات، أي التي استقل واستفرد به أنه لا يَعلمها أحد بنفسه إلا الله، لا أنه لا يُعلمها أحدًا من البشر أصلًا، لجواز أن يعلمها البعض ممن اصطفاه الله من خلقه، كما في الغيب فإنه سبحانه اختص بعلمه مع أن الأنبياء والأولياء يعلمونه بإلهامه تعالى»[١٨٤] .. والوقف على هذا يكون على قوله: ﴿في العلم﴾، وموقع {يقولون} إما الرفع على أنه خبر لمبتدأ محذوف تقديره **(هم)**

---

[١٨١] هكذا أيضًا بأسلوب الحصر والقصر، وهى مع هذا إن صحت فـ«ليس فيها حجة لمن قال: (الراسخون في العلم لا يعلمون تأويله) لصحة أن يكون المعنى والتقدير: (وما يعلم تأويله إلا الله والراسخون في العلم، ويقول الراسخون في العلم آمنا به) فأظهر ضمير الراسخين ليبين المعنى"وهكذا نص عليه الفراء ونقله عنه غيره [ينظر معاني القرآن للفراء ١٩١/١ وإعراب القرآن لأبي جعفر النحاس ٣١٠/١ والمشكل لمكي ١٢٦/١].

[١٨٢] ينظر في ذلك الإيضاح لابن الأنباري ٥٦٦ والمكتفى ص١٩٦ والطبري ١٢٢/٣ ومعاني القرآن للفراء ١٩١/١ وابن كثير ٣٤٧/١ والبحر المحيط ٣٨٤/٢ والإتقان ص٣٠١ وينظر الوقوف اللازمة للمحمدي عبد الفتاح ص٥١٣، ٥١٦ والسيوطي في الدر المنثور ٦/٢ والفريد ٥٤١/١ وروح المعاني ١٣٧/٣.

[١٨٣] ينظر الطبري ١٢٢/٣ والإيضاح في الوقف ٥٦٥ والقطع والائتناف ص٢١٥ والمكتفى ص١٩٦ والزمخشري ٤١٣/١ وابن كثير ٣٤٧/١.

[١٨٤] حاشية زادة على البيضاوي ٧٠/١ بتصرف.

أو **(العالمون بالتأويل)**، وإما النصب على الحال من الراسخين[١٨٥] أي القائلين آمنا به[١٨٦].

والفرق بين الإعرابيين أنه على الأول يكون الوقف على **(العلم)** تامًا وعلى الثاني يكون حسنًا باعتبار أن الوقف قُبيل الحال الذي هو قوله {يقولون آمنا به}، غير تام[١٨٧].

والوجه في ذلك عند قائليه .. الإعلاء من شأن الذين أوتوا العلم والكشف عما لهم من مكانة رفيعة عند الله، ومن درجة عالية في الدنيا والآخرة، ذلك أنه سبحانه أثبت لهم في العلم فضيلة مع وصفهم بالرسوخ الذي يعني المعرفة بتصاريف الكلام وموارد الأحكام، وفي ذلك إيذان بأن لهم مزية في فهم المتشابه؛ لأن المحكم يستوي في علمه جميع من يفهم الكلام، ولو كانوا يجهلونه لما كان في قيد **(الراسخون في العلم)** فائدة تذكر ولما استحقوا مدحه، إذ من غير المعقول أن يمدحهم وهم جهال، بل لو كان الأمر كذلك لكان في القرآن من الخطاب للمؤمنين ما لا يفهم، ويبعُد أن يخاطب الله عباده بما لا يعقلونه؛ لأنه القائل وقوله الحق: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [يوسف: ٢].

ومما يؤيد مقولة القائلين بالوقف على قوله: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ﴾ ويؤكدها، مدحه سبحانه لهم بالتذكر، إذ ذلك مشعر في هذا المقام بأن لهم الحظ الأوفر من معرفة ذلك المتشابه، ولو أريد بيان حظ الراسخين وجعله مقابلًا لبيان حظ الزائغين – على نحو ما ذكر مخالفوهم في الرأي – لكان المناسب أن يقال: **(وأما الراسخون**

---

[١٨٥] والأول أ فضل لأن جعل الجملة حالًا، وتقييد علم الراسخون بتأويله بحال كونهم قائلين آمنا به، ليس بصحيح، فإن الراسخين في العلم – على القول بصحة العطف على الاسم الشريف – يعلمونه في كل حال لا في هذه الحالة الخاصة [ينظر فتح القدير للشوكاني ٣١٦/١ وإملاء ما من به الرحمن ص١٣١].

[١٨٦] ولا حجة لمن زيف هذا الوجه – ومنهم صاحب المنار في نص كلامه – بزعم أن الحال هنا جاءت من المعطوف دون المعطوف عليه، لأن ذلك مدفوع بالجواز، تقول: (ما قام إلا زيد وهند ضاحكة) وبأن له نظائر من نحو قوله سبحانه: ﴿لِلْفُقَرَآءِ ٱلْمُهَٰجِرِينَ﴾ إلى قوله: ﴿وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱغْفِرْ لَنَا﴾ [الحشر: ٨: ١٠] حيث لم يقل أحد بأن جملة (يقولون) راجعة إلى كل ما تقدم، وكقوله: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر: ٢٢] والمعنى والملائكة صفوفًا وصفوفًا .. ولا لما زعمه الخطابي من أن العرب لا تذكر حالا إلا مع ظهور الفعل، لأن ذلك لا يستقيم إلا على فرض أنه لا فعل هنا، وليس الأمر كذلك بل هو موجود وذلك قوله: {وما يعلم تأويله} [ينظر البحر ٣٨٥/٢ وينظر الحروف المتقطعة د. العواري ص٣٢٠ بحولية أصول الدين عدد ١٦ لسنة ١٩٩٨].

[١٨٧] ينظر إيضاح الوقف والابتداء ص٥٦٦.

فيقولون) لكن إرادة التفصيل غير مرادة البتة[188]، ويقوى من عدم إرادته ويعضد من عدم القصد إليه ما ثبت في الصحيح من أنه ﷺ دعا لابن عباس بتعلم تأويله فقال: **(اللهم فقهه في الدين وعلمه التأويل)** ولو كان التأويل مما لا يعلمه إلا الله تعالى لما كان لدعائه عليه السلام معنى بل ولما صح له رضي الله عنه لأن يقول عن نفسه في ذلك: **(أنا ممن يعلم تأويله)**[189].

وقد أفضى كلام الفريقين على هذا النحو وكذا ما أورداه من وجوه وأدلة إلى القول بلزوم الوقوف على أحد الموضعين ﴿إِلَّا ٱللَّهُ﴾ و**(في علم)** وامتناعه في حق الآخر، وانعكس ذلك لاسيما قول الفريق الأول – أخذًا فيما زعم بالأحوط والأسلم – على طبعات المصاحف التي تم الرجوع إليها حيث وضع في جلها من العلامات ما يدل على لزوم الوقف على لفظ الجلالة[190]، على الرغم من أن ما استدل به الفريق الثاني لا يقل – في قوة حجته ونصاعة برهانه وسطوع أدلته – عما استدل به الفريق الأول[191].

ولعل السر في ذلك يرجع إلى عدم قناعة القائمين على طبعات المصاحف بما استدل به الأخير، ذلك أن قولهم بأن لو لم يعلم الراسخون ما تشابه منه لكان في القرآن من الخطاب لمؤمنين ما لا يفهم .. فيه نظر؛ لأن تركهم لطلب علم ما لم يأذن به الله ولا جعل لخلقه إلى علمه سبيلًا، هو من رسوخهم إذ الرسوخ في لغة العرب يعني الثبوت وهؤلاء ثبتوا في أمثال ما جاءهم عن الله من ترك إتباع المتشابه وإرجاع علمه إليه سبحانه، ويكون ذلك من باب الابتلاء لقص جناح العقل وليتوجه القلب بشراشره تجاه كعبة العبودية، وهنا تكمن نكتة القيد

---

[188] وعليه فقول السجستاني وغيره ممن انتصروا للوقف على الجلالة .. بحذف (أما) ووقوع (الراسخون) موقعها مجاب عنه بأن ذلك حكم أكثري إذ ليس ذكر المقابل في اللفظ بلازم، كما أن الأمر الذي ترتب على ذلك الحذف من القول بأن الآية من قبيل الجمع والتقسيم مردود، بأن ذكر المقابل وهو قوله: {يقولون) على سبيل الاستئناف أو الحال كاف في ذلك فهو كما قال ابن مفرغ الحميري:

الريـــح تبكي شجوها والبـــرق يلمع في غمامة

إذ هو في احتماله المعنيين كالآية يجوز أن يجعل قوله (والبرق) مبتدأ والخبر يلمع على التأويل فيكون مقطوعًا عما قله، ويجوز عطفه على الريح و(يلمع) في موضع حال على التأويل الثاني، أي (لا معًا)، وفى ذلك ما يغني عن القول بتقدير (أما) و(الفاء) أو القول بالجمع والتقسيم والتفريق حتى على القول بعدم العطف [ينظر روح المعاني ١٣٦/٣ والبرهان ٧٣/٢ وإيضاح الوقف ٥٦٧، ٥٦٨ والمكتفى ص١٩٧ والقرطبي ١٣٧/٢ والمنار ٥٤].

[189] ينظر روح المعاني ١٣٦/٣ وابن كثير ٣٤٧/١.

[190] حتى الطبعة الوحيدة التي خرجت عن هذا الإجماع – فيما رجعت إليه – وهى طبعة الملك فهد أشير فيها إلى أفضلية الوقف على الجلالة.

[191] بل وعلى الرغم من أن رأييهما يعتوره كثير من الخلط والتعمية على ما سيأتي بيانه.

بالرسوخ حيث تأكيد المبالغة في قصر علم تأويل المتشابه عليه تعالى لأنه إذا لم يعلموه هم، كما يُشعر بذلك الحكم عليهم بأنهم {يقولون آمنا به} فغيرهم أولى بعدم العلم، فلم يبق عالم به سوى الله[١٩٢].

كما أن الوجه في مدح الراسخين بالتذكر ليس لأن لهم حظًا في معرفته، بل لأنهم اتعظوا فخالفوا هواهم ووقفوا عند ما حد لهم مولاهم ولم يسلكوا مسلك الزائغين ولم يخوضوا مع الخائضين، ويمكن على بُعد أن يُراد بالتذكر الانتفاع مجازًا، أي أن الراسخين هم الذين ينتفعون حيث يؤمنون به لخلوص عقولهم من غشاوة الهوى كما أنهم آمنوا بالغيب، وهذا بخلاف الزائغين الذين صار المتشابه ضررًا عليهم ووبالًا لهم إذ ضلوا فيه كثيرًا وأضلوا عنه سواء السبيل[١٩٣].

وأيضًا فإن القول بـ «أنه لو أريد بيان حظ الراسخين مقابلًا لبيان حظ الزائغين لناسب أن يقال: **(وأما الراسخون)** غير كاف بزعم أن التفصيل غير مراد .. فيه نظر؛ لأنه – إضافة إلى القول بجواز حذف **(أما)** التفصيلية والفاء، وجعل **(الراسخون)** موضعهما لمقابلة الزائغين – لا يبعد أن يكون السر في العدول عن قوله: **(وأما الراسخون)** والوجه فيه: المبالغة في الاعتناء بشأن الراسخين حيث لم يسلك بهم سبيل المعادلة اللفظية لهؤلاء الزائغين، ومن ثم صينوا عن أن يذكروا معهم كما يذكر المتقابلان في الأغلب في مثل هذه المقامات.

وقريب من هذا قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ وَلِيُّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ يُخْرِجُهُم مِّنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ ۖ وَٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ أَوْلِيَآؤُهُمُ ٱلطَّٰغُوتُ﴾ [البقرة: ٢٥٧] حيث لم يقل: **(والطاغوت أولياء الذين كفروا)** تعظيمًا لشأنه تعالى من أن يوضع اسمه في المقابلة مع الطاغوت ورعاية للاعتداد بشأن المؤمنين، أما التأويل الذي دعاء به رسول الله لابن عباس وشهد الأخير به لنفسه فمحمول على تأويل ما يدق تفسيره مما للإنسان إلى معرفته سبيل، أما ما لا سبيل إلى معرفته والخوض فيه فهذا يستوي في عدم تأويله ابن عباس وغيره[١٩٤].

والمسألة على هذا التبست فيها الطرائق، ولا يسعنا أن نجزم بطريقة هي، أسلم ولا أضمن عاقبة من طريقة الجمع بين الرأيين ما أمكن ذلك، وهو ممكن – بفضل الله – لو قيل بعدم انحصار الكتاب في المحكم والمتشابه على ما هو مقتضى ظاهر الآية، وأعتقد أن تلك هي الطريقة الوحيدة التي بها يلتم شعث الخلاف كثيرًا بعد طول التأمل فيها، كما أنها هي الأقرب إلى التحقيق والأرحب صدرًا والأنسب للطائف التنزيل في استيعاب كل ما سبق؛ اتساعًا، والأوفق في الجمع بين الرأيين شمولًا، والأدل على الإعجاز قصدًا، كما أنها الأبعد عما يشبه

---

[١٩٢] ينظر روح المعاني ٣/١٣٩، ١٤٠.

[١٩٣] ينظر روح المعاني ٣/١٤٠.

[١٩٤] ينظر المصدر السابق ٢/١٣٩، ١٤٠.

التضارب والتناقض بين القائلين بذينك الرأيين السابقين حتى في الاحتجاج بالدليل الواحد .. الأمر الذي يرجح من كفة القول بأن قوله: ﴿وما يعلم تأويله إلا الله} يراقب قوله: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ﴾.

وتفصيل ذلك والوجه فيه أنه تعالى – جلت حكمته وتعالت عظمته – لم يقل: **(ومنه متشابهات)** في مقابل قوله: ﴿منه آيات محكمات} بل إنه ذُكر في مقابلة الآيات المحكمات والآيات المتشابهات، أي: التي تشبه هذا وتشبه ذاك فتكون محتملة للمعنيين، كما أنه جل وعلا لم يقل في المتشابه: **(ولا يعلم تفسيره ومعناه إلا الله)** وإنما قال: {وما يعلم تأويله إلا الله} وهذا هو فصل الخطاب بين المتنازعين في هذا الموضع، ذلك أن الله أخبر أنه لا يعلم تأويله إلا هو، ولكن لم ينف علمهم بمعناه وتفسيره .. بل قال: ﴿كِتَٰبٌ أَنزَلۡنَٰهُ إِلَيۡكَ مُبَٰرَكٞ لِّيَدَّبَّرُوٓاْ ءَايَٰتِهِۦ﴾ [ص: ٢٩] وهذا يعم الآيات المحكمات والآيات المتشابهات مما يُعقل ويُتدبر، وما لا يُعقل له معنى لا يُتدبر سواء كان من المحكم أم من المتشابه[(١٩٥)]، وقال: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلۡقُرۡءَانَ﴾ [النساء:٨٢، محمد: ٢٤] ولم يستثن شيئًا منه نهى عن تدبره .. والله ورسوله إنما ذم من اتبع المتشابه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله، فأما من تدبر المحكم والمتشابه كما أمره الله وطلب فهمه ومعرفة معناه[(١٩٦)] فلم يذمه بل استحق منه المدح والوصف بالرسوخ.

---

(١٩٥) ودليل هذا العموم قصة صَبيغ بن عِسْل التميمي مع عمر بن الخطاب – وهي من أشهر القضايا – فقد بلغه أنه يسأل عن متشابه القرآن، فكان أن سأل عمر عن (الذاريات ذروًا) فقال: ما اسمك؟ قال عبد الله بن صبيغ، فقال: وأنا عبد الله عمر وضربه الضرب الشديد، على الرغم من أن سؤاله كان عن آية محكمة، تكلم الصحابة في تفسيرها مثل على بن أبي طالب مع ابن الكواء، ولكن لما سأله عنها كره سؤاله لِما رآه من قصده .. لكن عليًا كانت رعيته ملتوية عليه فلم يكن مطاعًا فيهم طاعة عمر حتى يؤدبه .. وكان ابن عباس إذا ألح عليه رجل في مسألة من هذا الجنس يقول: ما أحوجك أن يصنع بك ما صُنع بصبيغ، هذا لأنهم رأوا أن غرض السائل ابتغاء الفتنة لا الاستفهام والاسترشاد، و(الذاريات) و(الحاملات) و(الجاريات) و(المقسمات) فيها اشتباه لأن اللفظ يحتمل الرياح والسحاب والنجوم والملائكة ويحتمل غير ذلك، إذ ليس في اللفظ ذكر الموصوف، والتأويل الذي لا يعلمه إلا الله هو أعيان الرياح ومقاديرها وصفاتها ومتى تهب وأعيان السحاب وما تحمله من الأمطار ومتى ينزل المطر وكذلك في الجاريات والمقسمات فهذا لا يعلمه إلا الله [ينظر الإكليل لابن تيمية ص٥٠: ٥٣].

(١٩٦) وذلك بالجمع بين الأدلة الآمرة بالتدبر وإتيان التأويل والآمرة بالتوقف عما لا يحاط بعلمه وكذا بالجمع بين الآيات الدالة على أن القرآن كله (محكم) و(متشابه) و(جامع بينهما)، فما جاء دالًا على أنه (محكم) كقوله: ﴿كِتَٰبٌ أُحۡكِمَتۡ ءَايَٰتُهُۥ ثُمَّ فُصِّلَتۡ﴾ [هود: ١] يكون مراده أي: حفظت من اعتراه الخلل أو من النسخ أو أيدت بالحجج القاطعة الدالة على حقيقتها أو جعلت حكيمة لانطوائها على جلائل الحكم البالغة ودقائقها، لأن إحكام الشيء إتقانه وإحكام الكلام إلقائه بتمييز الصدق من الكذب في أخباره والرشد من الغي في أوامره، والحُكم: هو الفصل بين المتشابهات.

وما جاء دالًا على (تشابه) كما في قول: ﴿ٱللَّهُ نَزَّلَ أَحۡسَنَ ٱلۡحَدِيثِ كِتَٰبٗا مُّتَشَٰبِهٗا مَّثَانِيَ﴾ [الزمر: ٢٣] كان مراده التشابه الذي يعمه: تشابه الأجزاء وتماثل الكلام وتناسبه بحيث يصدق بعضه بعضًا في صحة المعنى وجزالة اللفظ وحقيقة المدلول فهو بهذا ضد الاختلاف

ثم أن الضمير في قوله: ﴿وما يعلم تأويله} وكذا في قوله {يقولون آمنا به} إما أن يكون عائدًا على الكتاب – وهذا يصح – فتكون آيات الكتاب المحكمة والمتشابهة جميعا التي فيها إخبار عن الغيب الذي أمرنا أن نؤمن به كعلم الساعة، لا يعلم حقيقة الغيب فيها ولا متى يقع إلا الله؛ لكن لا ينافي كون علم الساعة عند الله مثلًا: أن نعلم من صفاتها ما علِمناه وأن نفسر كذلك النصوص المبينة لأحوالها .. وإما أن يكون الضمير عائدًا على ما تشابه – كما يقول كثير من الناس – فيكون المخبَر به من الوعد والوعيد فيه من التشابه: ما أخبر الله عنه في مثل قوله: ﴿وأتوا به متشابهًا} يعني: يشبه ما في الدنيا وليس مثله، بخلاف الأمر أو النهى فإنه متميز من مشتبه بغيره[(١٩٧)].

يضاف إلى هذا أن قوله تعالى: ﴿بَلْ كَذَّبُوا۟ بِمَا لَمْ يُحِيطُوا۟ بِعِلْمِهِۦ وَلَمَّا يَأْتِهِمْ تَأْوِيلُهُۥ﴾ [يونس: ٣٩] بيان للفرق بين الإحاطة بعلمه وبين إثبات تأويله، فإن الإحاطة بعلمه تعني: معرفة معاني الكلام على التمام وهذا يجب فهمه وقد تعاطاه أهل العلم من الراسخين فيه، وأما إثبات تأويله فهو نفس وقوع المخبر به كما في القيامة وموعود الجنة وما اختص الله بعلمه كأعيان الرياح ومقاديرها وصفاتها، وهذا هو الجانب المنفي الذي لا يعلم حقيقة خبره إلا الذي أخبر عنه.

وما ذكرته هنا هو اختيار ثلة من المحققين والمفسرين منهم البيضاوي؛ وكذا ابن عطية الذي أفاد أن "الكتاب محكم ومتشابه وأن المحكم، هو: المتضح لمن يفهم كلام العرب من غير نظر ولا لبس فيه ويستوي فيه الراسخ وغيره، والمتشابه: منه ما لا يعلمه إلا الله كأمر الروح وآماد المغيبات المخبر بوقوعها وغير ذلك، ومنه ما يحمل على وجوه في اللغة فيتأول على الاستقامة كقوله في عيسى: {وروح منه} [النساء: ١٧١] – أي: خلقها الله بكلمة منه وهي: (كن)، وليست جزءً منه كما فهم بعض أهل الكتاب – إلى غير ذلك، ولا يسمى راسخًا إلا من يعلم من هذا النوع كثيرًا بحسب ما قُدر له، وإلا فمن لا يعلم سوى المحكم فليس براسخ.

فقوله: {إلا الله} مقتضٍ ببديهة العلم أنه تعالى يعلم على استيفاء نوعي المتشابه جميعًا، والراسخون يعلمون

المنفى عنه في نحو قوله: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢] وهذا التشابه العام لا ينافي الإحكام العام، أما (التشابه الخاص) والوارد في قوله: ﴿مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ﴾ [آل عمران: ٧] فهو مشابهة الشيء لغيره من وجه ومخالفته له من وجه آخر بحيث يشتبه على بعض الناس دون البعض، كما إذا اشتبه على بعض الناس ما وُعدوا به في الآخرة بما يشهدونه في الدنيا فظُن أنه مثله، ولهذا جاء في الحديث: (نعمل بمحكمه ونؤمن بمتشابهه) [ينظر الرسالة التدمرية ٣٠: ٣٣ والتحرير ١٥٦/٣ وأبو السعود ٨/٢ من المجلد الأول وحاشية الصاوي ٩/٣].

(١٩٧) إذ الشأن فيهما لا يخلو من أحد حالين: إما أمور قد علمناها بالواقع فتفعلها، وإما أمور نتركها فلابد من تصورها.

منه النوع الثاني، والكلام مستقيم على فصاحة العرب، وبذا يكونون قد دَخلوا بالعطف في علم التأويل، وإن جعلنا – والكلام لا يزال لابن عطية – **(والراسخون)** مبتدأ مقطوعًا مما قبله فتسميتهم راسخين يقتضى أنهم يعلمون أكثر من المحكم الذي استوى في علمه جميع من يفهم كلام العرب، وإلا ففي أي شيء يكون رسخوهم إذا لم يعلموا إلا ما يعلم الجميع".. إلى أن قال رحمه الله:

«فإعراب **(الراسخون)** يحتمل الوجهين ولذلك قال ابن عباس بهما، ومن فسر المتشابه بأنه ما استأثر الله بعلمه فقط، فتفسيره غير صحيح لأنه تخصيص لبعض المتشابه» انتهى من كلام ابن عطية[(١٩٨)] وإياه اختار الزمخشري حيث ألمع إلى أنه «المراد من قوله: {وما يعلم تأويله إلا الله والراسخون في العلم}: أي لا يَهتدي إلى تأويله الحق الذي يجب أن يحمل عليه إلا الله وعباده الذين رسخوا في العلم، أي: ثبتوا فيه وتمكنوا وعضوا فيه بضرس قاطع»[(١٩٩)].

وفى هذا وغيره ما يفيد الرد على من خص المتشابه في قوله: {وأخر متشابهات} بما لا يعقل له معنى وحسب، فنفى بذلك عنه التدبر بالكلية .. والحق أن ثمة جانبًا منه إنما أنزله الله ليُعلم ويُتدبر، وذلك لأنه سبحانه يحب لكتابه أن يُتدبر وأن يُتفقه، ولهذا قال الحسن البصري: **(ما أنزل الله آية إلا وهو يحب أن يُعلم فيما أنزلت وماذا عُنى بها وما استثنى من ذلك لا متشابها ولا غيره)** وكان ابن مسعود – وهو أحد الأئمة الذين نقل عنهم الوقف على قوله {إلا الله}، وفى قراءته: **(وإن تأويله إلا عند الله والراسخون في العلم يقولون آمنا به)** – يقول: **(لو أعلمُ أعلمَ بكتاب الله منى تبلغه آباط الإبل لأتيته)** ويقول: **(ما في كتاب الله آية إلا وأنا أعلم فيما أنزلت)**، وقال مجاهد – إمام أهل التفسير الذي قال عنه الثوري: إذا جاءك التفسير من مجاهد فحسبك به – :**(عرضت المصحف على ابن عباس من أوله إلى آخره مرات أقفه عند كل آية وأسأله عنها)**[(٢٠٠)].

الأمر الذي حمل مجاهدًا ومن وافقه كابن قتيبة على أن يسيغوا الوقف على قوله: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ﴾ فجعلوا بذلك الراسخين في العلم يعلمون التأويل الذي هو التفسير على ما يقضى به فهم السلف، يقول رحمه الله في كتاب تأويل مشكل القرآن: «لسنا ممن يزعم أن المتشابه في القرآن لا يعلمه الراسخون في علمه، وهذا غلط من متأوليه على اللغة والمعنى، ولم ينزل الله شيئًا من القرآن إلا لينفع به عباده ويدل به على معنى أراده» ويتساءل: «هل يجوز لأحد أن يقول بأن رسول الله ﷺ لم يكن يعرف المتشابه، وإذا جاز أن يعرفه مع قول الله عز وجل: {وما يعلم تأويله

---

(١٩٨) تفسير ابن عطية ٣/٢٢، ٢٣ بتصرف.

(١٩٩) الكشاف ١/٤١٣ وينظر البحر المحيط ٢/٣٨٥ والفريد ١/٤٥١.

(٢٠٠) ينظر الإكليل ٤٦: ٤٩ ومختصر الصواعق المرسلة لابن القيم ص١٢٥.

إلا الله}[٢٠١]، جاز أن يعرفه الربانيون من صحابته فقد علم عليًّا التفسير ودعا لابن عباس رضي الله عنهما فقال: **(اللهم علمه التأويل وفقهه في الدين)**، وعن مجاهد قال: **(يعلمونه ويقولون آمنا به)**، ولو لم يكن للراسخين في العلم حظ في المتشابه إلا أن يقولوا: {آمنا به كل من عند ربنا} لم يكن للراسخين فضل على المتعلمين، بل على جهلة المسلمين لأنهم جميعا يقولون: {آمنا به كل من عند ربنا} .. وينهى ابن قتيبة كلامه هذا بقوله: «فإنا لم نر المفسرين توقفوا عند شيء من القرآن فقالوا: **(هذا متشابه لا يعلمه إلا الله)** بل أمرُّوه كله على التفسير»[٢٠٢].

وأجدني أميل في الوقف على معنى المتشابه، إلى هذا التفصيل وأفضله على القول بإطلاق المتشابه بحيث يعم كل ما تحدثت به الآيات من الغيبيات أو السمعيات؛ لأنه من غير الصحيح أن نحكم على جميع ذلك بأنه من المتشابه الذي استأثر الله بعلمه، إذ ثمة جانب من هذه الأمور – على ما تقرر – يجب معرفته والوقوف عليه لكونه داخلا فيما أعلمنا الله إياه.

ولا غرابة في ذلك فقد أخبر سبحانه أن في الجنة خمرا ولبنا وماء وحريرا وذهبا وفضة وغير ذلك وهي من الأمور الغيبية والسمعية لكن دل قوله: ﴿وَأُتُوا۟ بِهِۦ مُتَشَٰبِهًا﴾ [البقرة: ٢٥] على أن ذلك كله يشبه ما في الدنيا في الأسماء، كما أخبر سبحانه عن أشراط الساعة، ووقوع القيامة وما يصاحبها من تغييرات كونية ومن الصراط وتطاير الصحف والموازين وأنواع العذاب والنعيم وغير ذلك، وكلها لابد أن تعلم لكن هذا القدر الذي أخبر به القرآن من هذه الأمور لا يعلم وقته ولا صفته إلا الله[٢٠٣].

وقد سبق أن عرفنا كيف أن الصحابة والتابعين لم يمتنع واحد منهم عن تفسير آية من كتاب الله، ولا قال: هذه من المتشابه الذي لا يُعلم معناه، ولا قال قط أحد من سلف الأمة ولا من الأئمة المتبوعين: إن في القرآن آيات لا يعلم معناها ولا يفهمها رسول الله ﷺ ولا أهل العلم والإيمان جميعًا، وإنما ينفون علم بعض ذلك مما لا سبيل للوصول إلى فهمه[٢٠٤].

---

[٢٠١] نص عبارته «مع قول الله جل وعز: (لا يعلمه إلا الله)"، والصواب ما ذكرنا.

[٢٠٢] تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة ص٧٢، ٧٣ والقرطين في المشكل والغريب للكناني ٩٥/١، ٩٦ بتصرف والبرهان للزركشي ٧٣/٢.

[٢٠٣] وذلك قوله: ﴿لَا تَأْتِيكُمْ إِلَّا بَغْتَةً﴾ [الأعراف: ١٨٧] وقوله: ﴿فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّآ أُخْفِىَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعْيُنٍ﴾ [السجدة: ١٧] وقوله ﷺ (أعددت لعبادي الصالحين ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر).

[٢٠٤] وذلك خلافًا لأهل البدع الذين حكى عنهم شارح العقيدة الطحاوية فيما لا يقرونه بهواهم، أنهم «إما يتأولونه تأويلًا يحرفون فيه الكلام عن مواضعه، وإما أن يقولوا هذا متشابه لا يعلم أحد معناه فيجحدوا ما أنزله من معانيه، وهو في معنى الكفر بذلك لأن الإيمان

المبحث الثالث

تصويب ما نقل عن السلف في عدم نسقهم (والراسخون) على الاسم الشريف

ولأجل ذلك كان ترجيح المحققين لجعل الوقف في آية آل عمران، من قبيل التعانق، وكان رأيهم هو الأشبه والأكمل، والأوجه والأتم لاشتماله عند الوقف على الاسم الشريف لما استأثر الله بعلمه، وعند الوقف على {العلم} لما للبشر إلى معرفة تأويله سبيل .. ولأجل ذلك أيضًا فطن المحققون إلى أن أصل الإشكال إنما كان بسبب الاشتراك في لفظ التأويل واعتقاد كل من فهم منه معنى بلغته: أن ذلك هو المنهي عنه في القرآن .. ولأجله كذلك اتفقت كلمتهم على أن ما اشتبه عليهم أمره – لكونه مما استأثر الله بعلمه، بأن كان خارجًا عن ظاهر معناه أو مؤديًا إلى معرفة الكنه والكيفية – عُدَّ من المتشابه الذي يوقف بسببه على قوله ﴿إِلَّا ٱللَّهُ﴾، وما لم يكن كذلك بأن كان متضح المعنى أو لم يكن كذلك لكن يمكن إذا رد إلى المحكم واعتبر به وذلك بحمله على وجوه من اللغة ومناح من كلام العرب – وهو كثير جدًا – أن يُهتدي بعد إمعان نظر وإعمال عقل إلى تفسيره ومعرفة معناه لأنه

باللفظ بلا معنى هو من جنس إيمان أهل الكتاب كما قال تعالى: ﴿ مَثَلُ ٱلَّذِينَ حُمِّلُواْ ٱلتَّوۡرَىٰةَ ثُمَّ لَمۡ يَحۡمِلُوهَا كَمَثَلِ ٱلۡحِمَارِ يَحۡمِلُ أَسۡفَارَۢا ﴾ [الجمعة: ٥] وقال: ﴿ وَمِنۡهُمۡ أُمِّيُّونَ لَا يَعۡلَمُونَ ٱلۡكِتَٰبَ إِلَّآ أَمَانِيَّ﴾ [البقرة: ٧٨] أي لا يعلمون إلا تأويله من غير فهم"[شرح الطحاوية ٥٢٤، ٥٢٥].

لا يمكن بحال، اعتبار هذا الأخير محكمًا ولا متشابهًا بالمعنى المذكور[٢٠٥]، وبذا ردوا تأويل المتشابه على ما عرفوا من تأويل المحكمة التي لا تأويل لأحد فيها إلا تأويل واحد، فاتسق بقولهم الكتاب وصدَّق بعضه بعضًا فنفذت به الحجة وظهر به العذر وزاح به الباطل[٢٠٦].

وهنا تظهر قيمة التعانق في الآية الكريمة ويستبين لنا الوجه فيه إذ به ومن خلاله تتسع الدائرة لتشمل أولًا: درجات الناس في تأويل ما أمكن من المتشابه من هؤلاء وأولئك، أعني: من عَقِل منهم ما تشابه مما للإنسان إلى معرفته سبيل فوقف على ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ﴾ لكونه واحدًا ممن هم على صلة وطيدة بعلم الكتاب ودراية وثيقة بما يسترشد به من أدلة الشريعة على مراد الله تعالى، أو من لم يعقل ذلك لقصور لديه عن مجاراة أهل السبق، أو لجهل بمرادات الله تعالى ألم به فجعله يؤثر الوقف على قوله: ﴿إلا الله﴾.

ولتشمل ثانيًا: نوعي التشابه، أعني: الذي يُعلم تأويله مما يُعرف معناه فيُوقف بسببه على قوله: ﴿فِي ٱلۡعِلۡمِ﴾ وكذا ما استأثر الله بعلمه مما لا يعقل فتخبت له قلوب المؤمنين ويوقف لأجله على قوله عز شأنه: ﴿إِلَّا ٱللَّهُۗ﴾ .

وتشمل ثالثًا وأخيرًا: المشتبه ذاته، أعني: الذي يكتنفه جانبا الإحكام والتشابه لاحتمال المعنيين، أو لكونه

---

[٢٠٥] ذلك أن المتشابه نفسه يتنوع فمنه ما لا يعلم البتة كأمر الروح وأمر الساعة .. إلى غير ذلك مما استأثر الله بغيبه ولا سبيل للوقوف عليه، وهذا لا يتعاطى علمه أحد، فمن قال من العلماء الحذاق بأن الراسخين لا يعلمون علم المتشابه فإنما أراد هذا النوع والتزم حياله الوقوف على (إلا الله)، وأما ما أمكن حمله على وجوه من اللغة وتصاريف العرب ويندرج تحت المؤول والمجمل من نحو قوله سبحانه عن عيسى (وروح منه) بالنظر إلى قوله: ﴿إِنۡ هُوَ إِلَّا عَبۡدٌ أَنۡعَمۡنَا عَلَيۡهِ وَجَعَلۡنَٰهُ مَثَلٗا لِّبَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ﴾ [الزخرف: ٥٩] وقوله: ﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِندَ ٱللَّهِ كَمَثَلِ ءَادَمَۖ خَلَقَهُۥ مِن تُرَابٖ ثُمَّ قَالَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [آل عمران: ٥٩] فهذا يُعلم تأويله المستقيم ويُزال ما فيه مما عسى أن يتعلق به من تأويل غير مستقيم وهو الذي يكون معه العطف .

وفي تفصيل ما تنوع من المتشابه جاءت إشارة الراغب إلى أن القرآن عند اعتبار بعضه ببعض ثلاثة أضرب: محكم على الإطلاق، ومحكم من وجه متشابه من وجه، ومتشابه على الإطلاق، والمتشابه في الجملة ثلاثة أضرب: متشابه من جهة اللفظ كالغرابة في نحو: (الأب) و(يزفون)، ومتشابه من جهة المعنى كأوصاف الله وأوصاف يوم القيامة فإن تلك الصفات لا تتصور لنا، إذ لا يحصل في نفوسنا صورة ما لم نحسه أو ليس من جنسه، ومتشابه من جهتهما معًا كالعموم والخصوص في قوله تعالى: ﴿فَٱقۡتُلُواْ ٱلۡمُشۡرِكِينَ﴾ [التوبة: ٥].

ثم إنه كذلك من جهة الوصول إليه على ثلاثة أضرب: قسم لا سبيل للوقوف عليه كوقت الساعة وخروج الدابة، وقسم للإنسان سبيل إلى معرفته كالألفاظ الغريبة والأحكام المغلقة، وضرب متردد بين الأمرين يختص بمعرفته بعض الراسخين في العلم ويخفى على من دونهم وهو المشار إليه بقوله صلى الله عليه وسلم لابن عباس: (اللهم فقهه في الدين وعلمه التأويل) [ينظر المفردات للراغب ص٢٥٥ والآلوسي ١٣٨/٣، ١٣٩ وينظر القرطبي ١٣٧١/٢، ١٣٧٢ وابن عطية ٢١/٣، ٢٢ والبيضاوي ٨/٣.

[٢٠٦] الطبري ١٢٢/٣ وينظر ابن كثير ٣٤٧/١.

يشبه هذا من وجه ويشبه ذاك من وجه آخر، أو لكونه غير متضح المعنى مما يعقل معناه أو يمكن حمله على وجه من وجوه اللغة أو منحى من مناحي كلام العرب، أو مما دل القاطع[٢٠٧] على أن ظاهره غير مراد ولم يقم دليل على ما هو المراد منه كما هو الشأن في الصفات السمعية، وغير ذلك مما للإنسان إلى معرفة بعضه سبيل، فما اهتدى منه إلى تأويله المستقيم أمكن معه الوقف على **(الراسخون في العلم)** لكون هؤلاء المهتدين ممن لا يروج عليهم شبهه، ولأنهم على معرفة أكيدة بمحامله ونقص تام بمجمله ومفصله وعامه وخاصه ومطلقه ومقيده وناسخه ومنسوخه، وما لم يكن كذلك جاز لأجله الوقوف على قوله: {إلا الله}.

ومهما يكن من أمر في هذا الشمول، فإن في الوقوف على الجلالة تعريضًا بمن لم يصلوا لدرجة الرسوخ وإشعارًا بما لديهم من نقص، ودعوة لهم كي يطلبوا المزيد من العلم النافع، ودفعًا لهممهم لئلا تقصر عن طلب تلك الفريضة، وحضًّا لنفوسهم لأن تسعى لإزالة أسباب الجهل، وحثًّا لها للتدبر والإمعان في آيات القرآن؛ وبخاصة أنه سبحانه قد أخبر[٢٠٨] أنه إنما أنزله ليعقلوه، كما أوضح «أن نفى الاختلاف عنه – والوارد في نحو قوله: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢]– لا يكون إلا بتدبره كله وإلا فتدبر بعضه لا يوجب الحكم بنفي مخالفة ما لم يُتَدبّر لما تُدُبِّر"[٢٠٩].

وفيما ذكرنا رد على من أدعى بأنه لو كانت الواو في قوله: ﴿والراسخون} للنسق لم يكن لقوله: {كل من عند ربنا} فائدة، إذ التنوين فيه راجع لما علموا بعضه دون البعض الآخر وكذا لما لا سبيل للوقوف عليه ولا يتعاطى علمه أحد من الناس البتة كأمر الروح وحقائق الساعة وغيرهما مما استأثر الله بعلمه، وتقدير تمام الكلام في الآية – على حد ما ذكر القرطبي –: «وما يعلم تأويل المتشابهات إلا الله والراسخون في العلم يعلمون بعضه قائلين: {آمنا به كل من عند ربنا} بما نَصب من الدلائل في المحكم ومَكّن من رده إليه – يعني من المتشابه – فإذا علموا تأويل بعضه ولم يعلموا البعض قالوا: آمنا بالجميع {كل من عند ربنا}، وما لم يحط به علمنا من الخفايا مما في شرعه الصالح، فعلمه عند ربنا»[٢١٠] وفى هذا إشعار بتحقيق الإشادتين في حق الراسخين في العلم على أية حال كانوا عليها.

---

[٢٠٧] أي النص النقلي أو الدليل العقلي.

[٢٠٨] في مثل قوله: ﴿ إِنَّا أَنزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴾ [يوسف: ٢].

[٢٠٩] الإكليل ص٤٦.

[٢١٠] تفسير القرطبي ١٣٧١/٢ بتصرف.

دحض قول الخلف بأن الوقف على لفظ الجلالة أسلم وأن الخلف كانوا أعلم منهم عندما آثروا الوقوف على (العلم)

الأمر الثاني: وينقلنا الحديث عن تنوع المتشابه إلى ما لا يعلم البتة مما لا يمكن تأويله، وإلى ما يمكن حمله على وجوه اللغة بتأويل .. إلى الحديث عما ذكره صاحب منار الهدى من أن الوقوف على قوله ﴿إِلَّا ٱللَّهُ﴾ بحجة عدم صرف اللفظ عن ظاهره إلا بدليل منفصل هو الأسلم وهو رأى السلف، وأن الوقوف على {العلم} هو رأى الخلف وهو الأعلم لأنه يحوج إلى مزيد علم وهم الذين أيدوا بنور الله تعالى لتأويل المتشابه بما يليق بجلاله[٢١١] .. لإقرار أن فيما ذكره الأشموني هنا نظرا؛ لأن ذلك – إضافة إلى ما سبق تنويره من أن السلف هم الذين كانوا على علم ودراية بتأويل المتشابه بما يليق بجلاله – مفض لا محالة إلى الانتقاص من شأن السلف.

ذلك أن مثل هذا الشعار يؤدي إلى تفضيل الخلف على السلف في العلم والبيان والتحقيق والعرفان ويصف السلف بالنقص في ذلك والتقصير أو الخطأ والجهل، ويؤدي إلى الزعم أيضا بأن أهل القرون المفضولة في الشريعة أعلم وأفضل من أهل القرون الفاضلة»[٢١٢] الذين هم أفضل مستندا، وذلك ظاهر البطلان بل والتناقض مع ما جاء في فضل الصحابة في الوحيين من أمثال قول الله تعالى: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى تَحْتَهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ﴾[التوبة: ١٠٠] وقوله ﷺ: **(خير القرون الذي بعثت فيه ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم)** وغير ذلك كثير، وذلك بالطبع متناول لكل من اتبعهم .. كما أنه مفض إلى استجهال السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار وسائر الصحابة والتابعين لهم بإحسان وأنهم كانوا يقرءون القرآن ولا يعرفون معنى الكثير منه، وإلى أنه سبحانه خاطب عباده بما لا يفقهون معناه .. بل ومفض إلى القول بأن رسول الله ﷺ كان يتكلم بذلك ولا يعلم معناه وأنه صلوات الله عليه وكذا جبريل وجميع الأنبياء والملائكة لا يعرفون ذلك، وأن الأنبياء قد تكلموا بما لا يعقلونه وبعثوا بتبليغ العباد وتكليفهم بما لا يفهمون وكلها لوازم شنيعة بإجماع الأمة[٢١٣] .

ومن المفيد هنا توضيح أن وجه الخطأ عند من رفعوا هذا الشعار هو أنهم أوتوا من حيث ظنوا أن طريقة السلف هي مجرد الإيمان بألفاظ القرآن والحديث من غير فقه لذلك فجعلوهم بمنزلة الأميين الذي قال الله فيهم ﴿وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ لَا يَعْلَمُونَ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّآ أَمَانِىَّ﴾ [البقرة:٢١٨] وأن طريقة الخلف هي استخراج معان النصوص

---

[٢١١] ينظر المنار ص٥٤.

[٢١٢] منهج علماء الحديث د. مصطفى حلمي ص١٧٥ عن ابن تيمية في نقض المنطق ص١٢٨.

[٢١٣] ينظر مختصر الصواعق المرسلة ص٤٠، ٦٢ وما بعدهما.

المصروفة عن حقائقها بأنواع المجازات وغرائب اللغات، فهذا الظن الفاسد أوجب تلك المقالات .. وكانت النتيجة استجهال السابقين الأولين واستبلاههم واعتقاد أنهم كانوا قوما أميين بمنزلة الصالحين من العامة، لم يتبحروا في حقائق العلم بالله ولم يتفطنوا لدقائق العلم الإلهي وأن الخلف حازوا قصب السبق في ذلك كله[٢١٤].

وصفوة القول: أن الذهاب إلى أن المتشابه – هكذا على إطلاقه – لا يعلمه إلا الله وأن طريقة السلف حِياله إنما هي مجرد الإيمان بألفاظ القرآن والسنة من غير فقه لذلك: خطأ جسيم وظلم بيِّن لما كان عليه السلف، وقد أبصرنا آنفا أن السلف من الصحابة والتابعين وسائر الأئمة قد تكلموا في جميع نصوص القرآن وفسروها بما يوافق دلالتها .

ولو كانت معاني هذه الآيات منفية أو مسكوتًا عنها لم يكن ربانيو الصحابة – أهل العلم بالكتاب والسنة – أكثر كلامًا فيه، فقد نقلوا عن النبي ﷺ أنهم كانوا يتعلمون منه التفسير مع التلاوة ولم يذكر أحد منهم قط أنه امتنع عن تفسير آية، من ذلك ما جاء في قول أبي عبد الرحمن السلمي: حدثنا الذين كانا يقرئوننا – عثمان بن عفان وعبد الله بن مسعود وغيرهما – أنهم كانوا إذا تعلموا من النبي عشر آيات لم يجاوزوها حتى يتعلموا ما فيها من العلم والعمل، قالوا: **(فتعلمنا القرآن والعلم والعمل)**، وكذلك الأئمة كانوا إذا سئلوا شيئا من ذلك لم ينفوا معناه بل يثبتون المعنى وينفون الكيفية[٢١٥].

---

[٢١٤] الفتوى الحموية ص٦، ٧.

[٢١٥] ولأن الذي وضع شعار أن رأى السلف أسلم ورأى الخلف أعلم هم أولئك المتأخرون من الطوائف التي عنت بالتأويل: صرف اللفظ عن ظاهر معناه، بسبب الكلام عن الصفات، ولأن الكلام عن صفاته سبحانه فرع عن الكلام في غيره، فمن الجدير بالذكر هنا، بيان أن ليس الأسلم تفويض الأمر في الصفات بزعم أنها من المتشابه، إلى الله، لأنه بيّنها لعباده وأوضحها في كتابه وعلى لسان رسوله ولم يبين كيفيتها، فالواجب تفويض علم الكيفية فيها لا علم معانيها، وليس التفويض في المعاني مذهب السلف بل هو مذهب مبتدع لأن مقتضاه أنه سبحانه خاطب عباده بما لا يفهمون معناه ولا يعقلون مراده، والله منزه عن ذلك، من هنا لم يسكت السلف وباتفاق الأئمة عن بيانه وتفسيره من غير تحريف له عن مواضعه أو إلحاد في أسمائه وصفاته وآياته.

يقول ابن القيم: إن «الصحابة والتابعين – وهم خيرة الراسخين في العلم – فسروا القرآن وعلموا المراد بآيات الصفات كما علموا آيات الأمر والنهي، فمن قال من السلف إن تأويل المتشابه لا يعلمه إلا الله بهذا المعنى فهو حق، وأما من قال: إن التأويل الذي هو تفسيره وبيان المراد منه لا يعلمه إلا الله بهذا المعنى فهو حق، وأما من قال: إن التأويل الذي هو تفسيره وبيان المراد منه لا يعلمه إلا الله فهو غلط، والصحابة والتابعون وجمهور الأئمة على خلافه «[مختصر الصواعق ص١٢٥ بتصرف وينظر الحموية ص١٦، ٢٥، ٣٤ وما بعدها والإكليل ٢٩: ٣١، ٤٩]، وقد تلقى الناس هذا الكلام بالقبول فليس في أهل السنة من ينكره، ومنه نخلص إلى أن صفات الله كسائر القرآن لها جانب محكم يتأول ويدخل فيه ما لا مندوحة عن تأويله لأسباب لغوية أو شرعية أو اعتقادية، وعليه تأويلات السلف التي لم

وعلى هذا الدرب سار كل من جاء بعدهم ممن سلكوا طريقهم[٢١٦]، وبنظرة موجزة فيما انتهى إليه كلامهم نلحظ أن من سمى «الكيف تأويلا ساغ أن يقال لا يعلمه إلا الله، وأما إذا جعل معرفة المعنى وتفسيره تأويلا كما يجعل سائر آيات القرآن تأويلا، فهو من المحكم، وقد جرى علماء السلف على ذلك وما تجرأ أحد أن ينسبهم إلى الضلال أو يخرجهم من أهل السنة والجماعة»[٢١٧].

وفى هذا ما يؤكد ما سبق أن قررته من أن ما جرى عليه القائمون على طبعات المصاحف من لزوم الوقف على لفظ الجلالة ليس لهم فيه كثير حق[٢١٨]، وكان الأفضل من هذا والأولى أن يشار في هذا الموضع إلى المراقبة إذ إنهم وبصنيعهم هذا حجَّروا واسعًا وتبنوا رأيًا مرجوحا غضوا من خلاله الطرف عن كثير مما اجتهد أو ينبغي أن يجتهد في معرفته علماء الأمة، كما أن فيما سقناه: يُعدُّ تصويبا لما ذكره الإمام السجاوندي من «أنه لو وصل – يعني قوله: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ﴾ على سبيل العطف – فُهم أن الراسخين يعلمون تأويل المتشابه كما يعلمه الله وهذا ليس بصحيح، بل المذهب – والكلام لا يزال له – أن شرط الإيمان بالقرآن العمل بمحكمه والتسليم بمتشابهه»[٢١٩]، إذ الكلام على هذا النحو فيه كثير مغالطة ويحتاج إلى ما ذكرناه من تفصيل.

ذلك في قوله: ﴿إلا الله﴾ يقتضي ببديهة العقل أنه سبحانه يعلم نوعي المتشابه على الكمال والاستيفاء إذ يستوي عنده ما يمكن للبشر إدراكه وما لا يمكن؛ وعليه فلو عطفنا قوله: ﴿والراسخون} على اسم الله تعالى فهذا يعني: إدخالهم في علم التأويل لا على الكمال، بل على أن علمهم إنما هو في النوع غير المتعلق بالكيف الذي استأثر الله بعلمه، هكذا أفاده ابن عطية[٢٢٠] والكلام فيه يستقيم على فصاحة العرب فهو «كما تقول: **(ما قام لنصري إلا فلان وفلان)**، وأحدهما نصرك بأن ضارب معك والآخر أعانك فقط"[٢٢١].

ولا قيمة – بعد ما أفضنا القول فيه – بقول من أعرض ونأى بجانبه عن ذلك النوع من التشابه الذي

تخرج عن ظاهر المعنى فهو تأويل مشروع لإزالة اللبس وإيضاح المعنى، وجانب متشابه لا يتأول ويدخل فيه حقائق الصفات فتمر فمر بلا كيف لكونها من نوع التشابه الذي لا يمكن الوصول إليه فتأويله مذموم.

[٢١٦] ينظر الإكليل ٤٦ ٤٨ ومختصر الصواعق ص١٢٥.

[٢١٧] ينظر الإكليل ص٣٠، ٣١.

[٢١٨] وكذا من لم يشر أو يعتد بالرأي القائل بالتعانق في الآية وهو أمر شاع عند جل من تكلموا عن الوقف في القرآن.

[٢١٩] علل الوقوف للسجاوندي ٣٦١/١.

[٢٢٠] تفسير ابن عطية ٢١/٣، ٢٢.

[٢٢١] البحر المحيط ٢٨٥/٢ وينظر المحرر الوجيز ٢٢/٣.

أعلى الله بسبب إدراك معانيه والوقوف على مراميه، درجة الراسخين في الوصول إليه .. فراح يلزم نفسه دراسة هذا الموضع تحت الوقوف اللازمة دون ما إشارة – ولو من طرف خفي – إلى الخلاف الوارد فيه أو إلى نوعي التشابه المسوغ معرفته وغير المسوغ[٢٢٢] .. كما لا عبرة بقول صاحب علل الوقوف من عدم تجويزه العطف بزعم «أن التوكيد بالنفي في الابتداء وتخصيص اسم الله بالاستثناء يقتضي أنه مما لا يشاركه في علمه سواه»[٢٢٣] .. لأن ذلك مردود: بعدم التسليم بتخصيص اسم الله وحسب بالاستثناء إذ عطف الراسخين ودخولهم في الاستثناء أمر محتمل وقال به كثير من أئمة العلم[٢٢٤]، وبما سبق أن ذكرناه لابن عطية من أن المتشابه نفسه متنوع وبأن أهل القرون الأولى كانوا يعلمون تأويل بعضه وبأنه لو لم يكن للراسخين في العلم حظ في المتشابه إلا أن يقولوا: {آمنا به كل من عند ربنا} لم يكن للراسخين فضل على المتعلمين بل على جهلة المسلمين لأنهم جميعا يقولون آمنا به كل من عند ربنا»[٢٢٥].

هكذا ننتهي إلى ما انتهى إليه صاحب فتح الباري من أن القول بأن «طريق السلف أسلم وطريق الخلف أحكم ليس بمستقيم وليس الأمر كما ظُن، بل السلف في غاية المعرفة بما يليق بالله تعالى، وفي غاية التعظيم له والخضوع لأمره والتسليم لمراده، وليس من سلك طريق الخلف واثقا بأن الذي يتأوله هو المراد ولا يمكن القطع بصحة تأويله»[٢٢٦].

كما ننتهي أيضًا إلى القول بأن السر البلاغي فيما ترجح لدينا في الآية الكريمة من جواز الوقف على أي من الموضعين لما بينهما من مراقبة على التضاد، والنكتة في ذلك والوجه البلاغي فيه يَمْثُل في:

---

[٢٢٢] ينظر على سبيل المثال ص١٤٠، ١٤٢ من رسالة الدكتوراه التي بعنوان (الوقف اللازم في القرآن الكريم، مواضعه وأسراره البلاغية) للباحث إسماعيل صادق عبد الرحيم مخطوطة بكلية اللغة العربية بالقاهرة ص ٢٠٩: ٢١٤ من رسالة الماجستير التي بعنوان: (الوقف والابتداء وصلتهما بالمعنى) للباحث عبد الكريم إبراهيم مخطوطة بكلية الدراسات بنين بالقاهرة.

[٢٢٣] علل الوقوف ٣٦٣/١ وهو ممن يرمزون على {إلا الله} بما يفيد اللزوم ويرون أن ذلك هو الأحق والأصوب.

[٢٢٤] وفي الإتقان أن بعضًا قال: إن الآية لا تدل على الحصر في الشيئين – المحكم والمتشابه – وإلا لأشكل قوله تعالى: ﴿لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤] لأن المحكم لا تتوقف معرفته على البيان لكونه معروفًا بل يستوي في معرفته الجميع، والمتشابه لا يرجى بيانه، فما الذي يبينه النبي ﷺ إذن [ينظر الإتقان ص٣٠٠ والآلوسي ١٣٩/٣].

[٢٢٥] تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة أو القرطين في المشكل والغريب للكناني ٩٦/١.

[٢٢٦] فتح الباري لابن حجر العسقلاني ٣٠٠/١٣.

الإشادة بمنزلة الراسخين من كل وجه، وبيان أنهم قد جمعوا بين خيري القول والعمل، وحازوا درجة الرسوخ من كل جانب إذ لهم من جهة الإيمان بما لا سبيل لوصولهم إليه من الفضل ما لا يحصى ولا يحد لكون التسليم بما لم يهتد إليه مما استأثر الله بعلمه دأبهم، والإذعان له والثبوت عليه ديدنهم، كما أن تحصيل ما لا يتضح مقصوده لإجمال أو مخالفة ظاهر إلا بالفحص والنظر مبتغاهم، وإحراز قصب السبق في الاهتداء إلى تأويله الذي يجب ألا يحمل إلا عليه غايتهم، فهم فيما لا علم لديهم مفوضون، ولما لا سبيل لوصولهم إليه منقادون، وبتصديق ما حجبه عنهم ربهم مؤمنون، ومن أجله للوقف على قوله: ﴿إِلَّا ٱللَّهُ﴾ مسلِّمون كما أنهم من جهة نسقهم على {الله} في علم ما تشابه مما هو داخل في حيز تفكيرهم مستحقون، وبمعرفة معناه ومغزاه بعد إتعاب قرائحهم واستفراغ جهدهم جديرون، ولتحصيل العلوم المتوقف عليها استنباط مرادات الله مؤهَّلون، وهم لأجل هذا وذاك لمعالي الدرجات موعودون، وبكرائم الخصال موصوفون.

المبحث الرابع

من أسرار وبلاغة النظم في آية التعانق بآل عمران

هذا وقد جاء نظم الآية بأبلغ ما يعبر به في مقام يسع تيك الآراء التي قيلت في شأن المحكم والمتشابه، وفي شأن القائلين بها على اختلاف مشاربهم وفي مختلف عصورهم وأزمنتهم، ولا يخفى ما في التعبير باسم الفاعل في قوله: {والراسخون} من إفادة الدوام والثبوت، وما في التعبير بالمضارع في قوله **(يقولون)** من إفادة التجدد والحدوث، فهم لرسوخهم في العلم دائمون على الإيمان ثابتون على الحق لا يكفون عن القول بلسان الحال والمقال: {آمنا به كل من عند ربنا} كما لا يخفى ما في التنوين في قوله جل وعلا: **(كلٌّ من عند ربنا)** من إشعار بأن مرجع هذا التشابه أيًّا ما كان نوعه وذاك المحكم عند الراسخين في العلم الثابتين على الحق، واحدٌ؛ لكونهم قد آمنوا بمحل اجتماعه الذي منه نشأ فرقانه[٢٢٧].

ولأنهما من عند الله فلا تناقض من ثم ولا اختلاف، فكلاهما حق يجب الإيمان والعمل بهما، وقد أضاف سبحانه العندية إليه لا إلى غيره، واختار إبان ذلك من صفاته صفة الرب لما يشعره معناها من النظر في مصلحة العباد، إذ لولا أن في المتشابه مصلحة لهم لما أنزله، ولجعل كتابه كله محكمًا[٢٢٨] فضلًا عما في التعبير بلفظ الرب من تضمن لمعنى التربية والإيصال بهم إلى معارج الكمال[٢٢٩]، وإنما لم يعطف قوله: ﴿كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾ [آل عمران:٧] على ما قبله للإشعار بأن هذه الجملة بمثابة الجملة المستقلة بالقول، المؤكدة لما قبلها، أو الممتزجة بالقول مع ما قبلها امتزاج الجملة الواحدة، وفي هذا تفسير لما ذكره الأشموني من أن قوله: ﴿آمنا به﴾ حسن على المذهبين **(من عند ربنا)** كاف»[٢٣٠].

وإنما حسّن الوقف على قوله: ﴿آمنا به﴾ تعلقه مع جواز الوقف عليه بما بعده في اللفظ والمعنى، إذ إن قوله: ﴿آمنا به﴾، الذي هو مقول لقول الراسخين، على احتمال كونهم – على ما يرى القائلون بالوقف على ﴿إِلَّا اللَّهُ﴾ – لا يعلمون ما تشابه منه، أو كونهم – على رأي من يسيغ الوقف على **(في العلم)** – يقولون ذلك مع علمهم بما تشابه منه، مبدل منه لقوله بعد: **(كلٌّ من عند ربنا)**، بينما جعله كافيًا عند قوله: ﴿كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾ [آل عمران:٧] كونه نهاية كلام الراسخين المحكي عنهم سواء عند القائلين بعلم الراسخين لتأويل **(آمنا به)** فهي –

---

[٢٢٧] ينظر نظم الدر للبقاعي ٢/٢٥.

[٢٢٨] ينظر البحر المحيط ٢/٣٨٥، ٣٨٦.

[٢٢٩] ينظر المقتطف من عيون التفاسير ١/٣٠٢.

[٢٣٠] المنار ص٥٥.

على حد ما ذكر أبو السعود – «من تمام المقول، مقرِّرٌ لما قبله ومؤكدٌ له، أي كلٌّ واحدٍ منه ومن المحكم .. منزلٌ من عنده تعالى لا مخالفة بينهما»[٢٣١].

ولما كان مع كل مشتبه أمر، إذا دقق النظر فيه رجع إلى مثال حاضر للعقل إما محسوس وإما في حد ظهور المحسوس قال معرِّضًا بالزائغين ومعممًا لمدح المتأملين على دقة الأمر وشدة غموضه: ﴿وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ بإدغام تاء التفعل مشيرًا إلى أنهم تأهلوا بالرسوخ إلى الارتقاء عن رتبته، ملوحًا إلى أنه لا فهم لغيرهم، عاطفًا على ما تقديره: (**فذكرهم الله من معاني المتشابه ببركة إيمانهم وتسليمهم بما نصبه من الآيات في الأفاق وفي أنفسهم: ﴿وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾، فهو تذييل سيق مساق الثناء على أهل الرسوخ في اهتدائهم إلى صحيح الفهم لبيان ما بين أهل الزيغ وأهل التذكرة من مقابلة بعيدة، إذ ثمة فرقًا بين متذكر ينتهي إلى إيقان راسخ في العلم يقف عند حد إيمان، ومتأول يركن إلى لبس بدعة وفاتن يتبع هوى، فأنبأ جملة هذا البيان عن أحوال الخلق بالنظر إلى تلقي الكتاب، كما أنبأ بيان سورة البقرة عن جهات تلقيهم للأحكام**[٢٣٢].

---

[٢٣١] تفسير أبي السعود ٨/٢ من المجلد الأول وينظر الجدول في إعراب القرآن ١٠٠/٢.

[٢٣٢] ينظر نظم الدرر ٢٥/٢، ٢٦ والتحرير ١٦٩/٣.

الفصل الثالث

المراقبة في سياق الإقسام بكتاب الله

المبحث الأول

(حم) بين الإحكام والتشابه

ومما ورد من المعانقة على شاكلة ما تقدم في مقام التعظيم لكتاب الله المجيد، وحمله على أحق وجوه التأويل والتبيين .. ما جاء في الطبعة الباكستانية للمصحف الشريف ونص عليه صاحب **(نهاية القول المفيد)** من وقوف على بدايات سورتي الزخرف والدخان حيث يوقف فيهما إما على قوله تعالى: ﴿حمٓ﴾ ليتم وصل قوله: ﴿وَٱلۡكِتَٰبِ ٱلۡمُبِينِ﴾ بما بعدهما من قوله في سورة الزخرف: ﴿إِنَّا جَعَلۡنَٰهُ قُرۡءَٰنًا عَرَبِيّٗا لَّعَلَّكُمۡ تَعۡقِلُونَ﴾ [الزخرف: ٣] وقوله في سورة الدخان: ﴿إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ فِي لَيۡلَةٖ مُّبَٰرَكَةٍۚ إِنَّا كُنَّا مُنذِرِينَ﴾ [الدخان: ٣] .. وإما على قوله تعالى في الموضعين: **(والكتاب المبين)** ليتم البدء بالآيتين المذكورتين بعدهما.

وثمة قول يضرب أهل الوقوف وأصحاب الاختصاص على وتره يقضي بأن هاته الحروف المقطعة والمفتتح بها كثير من سور القرآن، قسم أقسم الله بها تشريفًا لقدر الكتابة بالحروف العربية، وتنبيهًا للعرب الأميين إلى فوائدها لإخراجهم من حالة الأمية تلك التي يتيهون فيها إلى حالة التأمل والتفكر في دلائل قدرة الله في خلقه، والتبصر والتدبر في دلائل الإعجاز في كتابه .. وهذا القول مروى عن عكرمة وابن عباس ورجحه الكلبي[٢٣٣].

والأقسام – على نحو ما هو معلوم – إنما تكون بما يعظمه المقسم أو يجله، ولأن القرآن نزل بلغة العرب – ومن عادتها القسم إذا أرادت أن تؤكد أمرًا – فقد أورد الله القسم لكمال الحجة وتأكيدها .. وهو سبحانه حين يقسم فإنما يقسم بجلائل آياته ودلائل قدرته، على أصول الإيمان التي يجب على الخلق معرفتها، ومن ثم كثر ورود القسم في التنزيل على أن القرآن حق كما في قوله: ﴿فَلَآ أُقۡسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ ٧٥ وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٞ لَّوۡ تَعۡلَمُونَ عَظِيمٌ ٧٦ إِنَّهُۥ لَقُرۡءَانٞ كَرِيمٞ﴾ [الواقعة: ٧٥: ٧٧][٢٣٤].

ونظيره ما نحن بصدد الحديث عنه، من تأكيد على أن كتاب الله المحكم إنما هو قرآن عربي أنزله في ليلة مباركة، وعن الحكمة من وراء الإقسام بالحروف المفتتح بها بعض سور القرآن يقول الأخفش: «الله تعالى أقسم

---

[٢٣٣] ينظر تفسير الطبري ٦٧/١، ٢٦/١١ والقرطبي ٢٠٣/١ والقطع والائتناف ص١١٠ والمكتفى ص١٥٨ وتلخيص تبصرة المتذكر ١٧٢/١.

[٢٣٤] هكذا أفاده ابن القيم في كتابه (التبيان في أقسام القرآن) ونقله عنه صاحب الإتقان ص٤٨٧، ٤٨٩.

بالحروف المعجمة لشرفها وفضلها، ولأنها مباني كتبه المنزلة بالألسنة المختلفة ومباني أسماء الله الحسنى وصفاته العليا، وأصول كلام الأمم، بها يتعارفون ويذكرون الله ويوحدونه»[٢٣٥]؛ ويعضد من شأن ما قاله الأخفش ما روى من أن النبي ﷺ وأصحابه لما تلاقوا مع أعدائهم يوم غزوة الأحزاب كانوا يقولون: **(حم لا تنصرون)**[٢٣٦].

الأمر الذي دعا الإمام القرطبي لأن يقول في تفسيره لصدر **(حم الزخرف)**: «قيل **(حم)** قسم، و**(الكتاب المبين)** قسم ثان، ولله أن يقسم بما شاء"[٢٣٧] والإمام الرازي لأن يقول فيما يشبه ذلك: «إن الله تعالى قد أقسم بسبعة أشياء – يعني في صدر سورة الشمس – إلى قوله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّىٰهَا﴾ [الشمس:٩] وهو جواب القسم»[٢٣٨] ومناط تكرير القسم – على ما هو متعارف عليه ومفاد من كلام أئمة التفسير – المبالغة في تأكيد مضمون الجملة القسمية»[٢٣٩].

ويستكنه مما قالوه هنا ضعف ما ذكره الخليل وسيبويه ومن لف لفهما فيما نقله عنهما صاحب الكشاف من استكراه الجمع بين قسمين على مقسم واحد[٢٤٠]، يعني قبل أن يستوفي الأول حقه من الجواب .. إذ لا وجه لما احتجوا به من أن القسم معقود على حروف معينة وأن لو كانت هذه الحروف المقطعة مقسم بها لذكر حرف القسم، لأنه لا يحذف – على حد زعمهم – إلا مع اسم الجلالة[٢٤١] ولما ورد القسم بالكتاب بعدها على ما هو عليه الحال هنا[٢٤٢] قبل أن يستوفي الأول حقه من الجواب .

لأن ذلك كله يندفع بما ذكره بعض المحققين من أن انعقاد القسم على حروف معينة غير مسلم به، كما

---

[٢٣٥] مفاتيح الغيب ٣٦٢/١.

[٢٣٦] ولفظ الحديث: إن بينكم العدو فليكن شعاركم (حم لا تنصرون) رواه أحمد: ٦٥/٤ والترمذي في كتاب الجهاد ١٩٧/٤ باب ما جاء في الشعار حديث رقم ١٦٨٧.

[٢٣٧] تفسير القرطبي ٦١٠٥/٩، ٦١٧٤.

[٢٣٨] تفسير الرازي ٤٣٣/١٦.

[٢٣٩] تفسير أبي السعود ٣٩/٨ من المجلد الرابع.

[٢٤٠] ينظر الكشاف ٨٧/١، ٤٩٩/٣ والآلوسي ١٧٢/١.

[٢٤١] على ما ارتآه البصريون ونقله عنهم صاحب المغني، وقد رده الشهاب قائلًا «كفى لصحة ما ذكر كونه على مذهب الكوفيين"[الشهاب ٢٧٨/١].

[٢٤٢] وكما في قوله تعالى: ﴿صٓ وَٱلْقُرْءَانِ ذِى ٱلذِّكْرِ﴾ وقوله: ﴿قٓ وَٱلْقُرْءَانِ ٱلْمَجِيدِ﴾ وقوله: ﴿نٓ وَٱلْقَلَمِ وَمَا يَسْطُرُونَ﴾.

أن «اختصاص الحذف باسم الجلالة مختلف فيه"[٢٤٣]؛ وهذا حق فلو أن إنسانا حلف فقال: **(والله هذا الكتاب لا ريب فيه)** يعني وضع القسم الصريح مكان **(آلم)** البقرة، لأغنى القسم عن الحروف المفتتحة بها ولكان الكلام سديدًا، ولصح أن تكون **(لا)** ومدخولها من جملة التبرئة جوابًا للقسم[٢٤٤] على أنهم قد جمعوا بين قسمين قبل استيفاء الجواب الأول منهما، يقول النابغة:

والله والله لنعم الفتى الـ ... ـحادث لا النكس ولا الخامل[٢٤٥]

وأزيد هنا أن المرجحين لجعل هذه الحروف حروف قسم إنما أغراهم للقول بذلك قناعتهم بأنها من أسماء الله تعالى، على نحو ما سبق ذكره من أمر الصحابة يوم الأحزاب، وقد عزى الطبري ذلك بالفعل إلى ابن عباس وعكرمة رضي الله عنهما[٢٤٦]، وعليه فلا حرج من الإقسام به.

ثم إن كراهية جمع قسمين مندفعة – إضافة لما سبق ذكره – بجعل الواو التالية لهذه الفواتح واو عطف، على أن الواو إن جعلت للعطف فالمعطوف عليه في محل يقع فيه المجرور فيكون العطف على المحل[٢٤٧]، ويقدر الجواب من جنس ما بعد الواو .. أو يقال إنه لا حاجة للتقدير ويكتفى بجواب واحد إذ لا مانع من جعل أحد القسَمين مؤكدًا للآخر من غير عطف فيكون حرف القسم مع الفاتحة الشريفة محذوفًا عاملًا عمله في الحروف المقطعة بعد الحذف، لأنه مراد فهو كالملفوظ تمامًا، كما قالوا: **(الله ليفعلن)** في لغة من جر، أو يقال هما لما كانا

---

[٢٤٣] التحرير والتنوير ١/٢١٢.

[٢٤٤] ينظر القرطبي ١/٢٠٣.

[٢٤٥] ينظر التحرير ١/٢١٢.

[٢٤٦] ينظر الطبري ١/٦٧ من المجلد الأول، ٢٤/٢٦ من المجلد ١١ والقرطبي ٨/٥٩٣٦.

[٢٤٧] لأنهم قالوا في وجه الاعتراض على جعل (الواو) المذكورة في مثله قوله ﴿حٰمٓ ۝١ وَٱلۡكِتَٰبِ ٱلۡمُبِينِ﴾ للعطف، أنه يلزم المخالفة بين المتعاطفين في الإعراب لأن المقسم به في فاتحة السورة قبل حذف واو القسم كان مجرورًا فلما حذف حرف القسم صار موضعه النصب كما تقول (الله لأفعلن) والناصب فعل محذوف تقديره: التزمت الله، أي اليمين به، وبذا يصبح حرف العطف نائبًا عن واو القسم المقتضي للجر وعن الفعل الذي يقتضي انتصاب الظرف، ولزوم العطف على عاملين ممنوع .

وجوابه: أنه لا يلزم العطف على عاملين لأن حرف العطف ناب عن واو القسم النائب عن الفعل المتعدي بالباء (أقسم)، وكما أن واو القسم تعمل الجر في القسم والنصب على تقدير (التزمت الله، أي اليمين به)، فكذا العطف النائب منابه، ونظيره قولك (ضرب زيد عمرًا وبكر خالدًا) فترفع بالواو وتنصب لقيامه مقام ضرب.

مؤكدين لشيء واحد وهو الجواب جاز ذلك قصدًا إلى المبالغة في تأكيد الجملة القسمية[٢٤٨].

وابتناء على كل ما سبق فإنه لا وجه للاستكراه، ويكون القول بأن الحروف المقطعة قسم، قول معتبر ورأى سديد يمكن اعتباره والأخذ به والقول بصحته، وحسبنا إقرار أرباب الاختصاص له وتعليقهم أمر الوقف والابتداء في صدر السورتين، وتعيين جواب القسم، على أساسه .

فقد ذكروا أن الوقوف على قوله تعالى: ﴿وَٱلۡكِتَٰبِ ٱلۡمُبِينِ﴾ [الزخرف:٢] يكون ممتنعًا إن جعل جواب القسم ﴿إِنَّا جَعَلۡنَٰهُ﴾ [الزخرف:٣] و﴿إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ﴾ [الدخان:٣] سواء جعل القسم **(والكتاب المبين)** وحده فيوقف حينئذ على ﴿حمٓ﴾، أو مع ﴿حمٓ﴾[٢٤٩] فلا يوقف على أي منهما وإنما يكون الوقف حينذاك على ﴿تَعۡقِلُونَ﴾ [الزخرف: ٣] و﴿مُنذِرِينَ﴾ [الدخان: ٣] .. كما ألمعوا إلى أن الوقوف على **(والكتاب المبين)** يكون حسنًا إن جعل جواب القسم ﴿حمٓ﴾ مقدمًا بمعنى حُمَّ الأمر أي قُضي ونفذ ووقع[٢٥٠] فيكون المعنى: **(والكتاب المبين لقد حُمَّ الأمر)**، أي: قُضي وقُدر[٢٥١]، والوقف على تقدير تيك المعاني قال به الضحاك وخرجه ابن النحاس[٢٥٢] وعليه يتعين وصل ﴿حمٓ﴾ بما بعده والوقف حينذاك على المبين.

وفي إجمال ما تقدم أفاد ابن الأنباري في معرض حديثه عن الوقوف في صدر سورة الزخرف أن «من جعل جواب **(والكتاب)**: ﴿حمٓ﴾ –كما تقول: **(نزل والله) (وجب والله)** – وقف على **(الكتاب المبين)**، ومن جعل

---

[٢٤٨] ينظر روح المعاني ١٧٢/١ والإملاء ص١٧.

[٢٤٩] على أنها من المتشابه فلا موقع لها من الإعراب، أو على أن لها موقعًا منه إن جعلت مسمى للسورة ثم يستأنف بالقسم وجوابه.

[٢٥٠] أوضح هذا ابن منظور حيث قال: «قوله تعالى: ﴿حمٓ﴾؛ قال بعضهم معناه: قضى ما هو كائن ثم قال: وحُمَّ هذا الأمر حَمّا إذا قُضي"[اللسان مادة (حمم) وينظر المقصد ص٣٤٩].

[٢٥١] وقيل: حُمّ أمر الله أي قرب نصره لأوليائه وانتقامه من أعدائه، ذكر ذلك القرطبي [٥٩٣٧/٨] والشوكاني [فتح القدير ٤٨٠/٤] وتعقبه الأخير بقوله: «وهذا تكلف لا موجب له وتعسف لا ملجئ إليه"والحق أن هذا الرأي راجع إلى أحد الأقوال الضعيفة التي ذكرت في معاني الحروف المقطعة، فقد ذكر الماوردي أنها أفعال فهي في (آلم البقرة) مثلًا: بمعنى (ألمَّ) والتقدير: ألم بكم ذلك الكتاب أي نزل عليكم، ومن ذلك ما ورد من أن (طه) فعل أمر معناه طأ الأرض بقدميك، وتعقب هذا القول بأنها لا تقرأ بصيغ الأفعال فضلًا عن أن هذا لا يتأتى في جميعها من نحو (كهيعص) و(المص).

[٢٥٢] ينظر القطع ص٦٤٦، ٦٥٤ وينظر كذلك الإيضاح لابن الأنباري ٨١٨، ٨٨٣ والمكتفى ٥٠٦، ٥١٣ والمقصد ٣٤٨، ٣٤٩ وعلل الوقوف ٩١٥/٣، ٩٢٦ ومنار الهدى ٢٨٧.

جواب القسم (**إنا جعلناه ..**) لم يقف على الكتاب المبين"[٢٥٣]، وكلامًا شبيهًا بهذا ذكره ثانية إبان حديثه عن الوقوف في أول الدخان[٢٥٤].

كما أفاد ما سبق ذكره، الأشموني في المنار غير أنه زاد أثناء حديثه عن (**حم الدخان**) قوله: «وإن جُعل (**والكتاب المبين**) قسما كان الوقف على (**في ليلة مباركة**) تاما، وإن جُعل (**في ليلة مباركة**) صفة للكتاب والقسم (**حم**) كان الجواب والوقف (**إنا كنا منزلين**)»[٢٥٥] ، وهو بهذا الاحتمال الأخير يشير إلى أنه في حال جعل التقدير (**حم والكتاب المنزل في ليلة مباركة**)، يصير القسم مكررا وتصبح جملة (**إنا أنزلناه في ليلة مباركة**) متعلقة بما قبلها فلا تفصل عنه لافتقارها إليه ولكونها – والحال هكذا – صفة للموصوف ومن ثم فلا وقف على (**المبين**)، كما لا وقف كذلك على القسم (**حم**) لأن القسم هو الأخر مفتقر إلى جوابه وجوابه بعدها، وعليه فالوقف على قوله (**إنا كنا منذرين**)، وهذا ما تقتضيه الدقة في بلاغة الفصل والوصل، كما تقتضيه الدقة في تمام الوقف والابتداء.

﴿حمٓ﴾ بين الإحكام والتشابه:

ويستلزم تتمة البحث عن الوجهة البلاغية لوقف التعانق في موضعي الزخرف والدخان؛ لأن أعرض لما قيل في معاني هذه الحروف من غير القول بإفادتها القسم، في محاولة لاستقصاء ومعرفة أوجه الوصل أو الوقف على (**حم**) .. وسبيل العلم بذلك أن نتعرف أولًا على ما إذا كانت هذه الحروف من المحكم الذي يجب أن يفهمه المخاطبون المعنيون بالرسالة أم من المتشابه الذي استأثر الله بعلمه .. لنقف بعد ذلك على أسرار الوقوف على ما ترجح من هذه المعاني لدى أهل التحقيق.

ومما تجدر الإشارة إليه أن الحديث في أمهات الكتب المعنية بمراده سبحانه من هذه الحروف، والكلام عما إذا كانت هذه الفواتح من العلم المستور عن الخلق أو مما يجب أن يكون مفهومًا لهم .. كثير ومكرور، والذي يستخلص من أقوال العلماء بعد حذف متداخله وتوحيد متشاكله يربو عن الثلاثين قولًا أسهب في جمعها وفي

---

[٢٥٣] الإيضاح لابن الأنباري ص٨٨٣.

[٢٥٤] ينظر السابق ٨٨٨ وينظر النسفي ١١٣/٤ والقطع ٦٤٦، ٦٥٤ والعلل ٩١٥/٣، ٩٢٦ والمكتفى ٥٠٦، ٥١٣ والمقصد ٣٤٨، ٣٤٩.

[٢٥٥] منار الهدى ص٢٨٧.

تعزية كل منها إلى قائله، الفخر الرازي[٢٥٦] وتبعه في ذلك صاحب التحرير والتنوير[٢٥٧].

وبتقديري أن الحديث في ذلك ينبغي أن يكون بالقدر المطلوب لأن الإكثار منه وإعادته مما لا طائل من ورائه: وثمة أقوال ثلاثة من جملة هذه الأقوال – سبق أن ألمحت إليها أثناء الحديث عن التعانق في صدر سورة البقرة – أرى فيها الإجمال الذي يغني عن التفصيل ومن ثم لا مناص من ذكرها والتوسع فيها.

أولها: أنها من المتشابه الذي استأثر الله بعلمه، مما يعني أننا غير مطالبين بالبحث عن مدلولاتها ولا معانيها، لكونها من السر المحجوب الذي عجزت العلماء – على حد قول ابن عباس – عن إدراكه، وقصرت خيول الخيال عن لحاقه، وهذا القول مروى عن أكابر الصحابة والتابعين، فقد نقل الفخر الرازي عن أبي بكر رضي الله عنه قوله: **(لله في كل كتاب سر، وسره في القرآن أوائل السور)**[٢٥٨]، وعن علي رضي الله عنه قوله: **(إن لكل كتاب صفوة، وصفوة هذا الكتاب حروف التهجي)**[٢٥٩]، كما نقل الإمام القرطبي عن أبي الليث السمرقندي قول عمر وعثمان وابن مسعود رضي الله عنهم: إن الحروف المقطعة من المكتوم الذي لا يفسر، وقال عامر الشعبي وسفيان الثوري وجماعة من المحدثين: هي سر الله في القرآن ولله في كل كتاب سر[٢٦٠].. فهي على هذا مما انفرد الله بعلمه، ومن ثم لا يجب أن يُتكلم فيه لكونه غير مفسَّر، لذا لزم الإيمان به وقراءته على النحو الذي جاء به والوقوف من ثم عليه[٢٦١].

وهذا هو الذي انقدح في ذهن أبي حيان والآلوسي وقد عقب الأخير عليه بقوله: «وجهل أمثالنا بالمراد منها لا يضر فإن من الأفعال التي كلفنا بها ما لا نعرف وجه الحكمة فيه، كرمي الجمرات والسعي بين الصفا

---

[٢٥٦] ينظر مفاتيح الغيب ١/٣٥٦ وما بعدها.

[٢٥٧] ينظر التحرير والتنوير ١/٢٠٧ وما بعدها.

[٢٥٨] أخرجه ابن المنذر وأبو الشيخ ابن حبان في التفسير عن داود ابن أبي هند قال: (كنت أسأل الشعبي عن فواتح السور فيقول يا داود إن لكل كتاب سر، وإن سر هذا القرآن فواتح السور، فدعها وسل عما بدا لك) [هكذا أورده السيوطي في الدر المنثور ١/٢٣].

[٢٥٩] ينظر تفسير الرازي ١/٣٥٦.

[٢٦٠] ينظر تفسير القرطبي ١/٢٠١.

[٢٦١] وهذا ما فهمه الفخر وبه قال القرطبي وتبعهما فيه كثيرون، بله أن بعضهم فهم أن قائل ذلك أراد أنه من السر الذي هو بين الله ورسوله وأن الذي اختص الله به في علم الغيب هو علمه تفصيلًا، ذهب إلى ذلك الشافعي واختاره جماعة منهم أبو حاتم على ما صرح به الزركشي في البرهان ١/١٧٤ والشهاب في الحاشية ١/٢٧٦.

والمروة والرّمَل والاضطباع[٢٦٢]، والطاعة في مثله أدل على كمال الانقياد ونهاية التسليم، فلمَ لا يجوز أن يأمرنا من لا يُسأل عما يفعل جل شأنه، بما لا نقف على معناه من الأقوال، ويكون المقصود من ذلك ظهور كمال الانقياد من المأمور للآمر، ونهاية الإذعان والامتثال للحكيم القادر؟»[٢٦٣].

ومع القائلين بذلك بعض حق، ذلك «أن الإنسان إذا وقف على المعنى وأحاط به سقط وقعه على القلب، وإذا لم يقف على المقصود منه مع القطع بأن المتكلم به حكيم فإنه يبقى قلبه منقلبًا إليه أبدًا وملتفتًا نحوه سرمدا»[٢٦٤].. وهذا هو الوجه في الوقوف عليها عند من يرون ذلك.

غير أن مخالفيهم في الرأي احتجوا عليهم بأمثال قوله سبحانه: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ﴾ [محمد:٢٤]، ﴿هُدًى لِّلنَّاسِ﴾ [البقرة:١٨٥] ﴿قَدْ جَآءَكُم بُرْهَٰنٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكُمْ نُورًا مُّبِينًا﴾ [النساء:١٧٤] وقوله: ﴿هَٰذَا بَلَٰغٌ لِّلنَّاسِ وَلِيُنذَرُوا۟ بِهِۦ وَلِيَعْلَمُوٓا۟ أَنَّمَا هُوَ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ وَلِيَذَّكَّرَ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ [إبراهيم:٥٢] وقوله: ﴿تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَىْءٍ﴾ [النحل:٨٩] ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَرَحْمَةً وَذِكْرَىٰ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ [العنكبوت:٥١] وقوله: ﴿فَمَنِ ٱتَّبَعَ هُدَاىَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَىٰ ﴿١٢٣﴾ وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِى فَإِنَّ لَهُۥ مَعِيشَةً ضَنكًا﴾ [طه:١٢٣، ١٢٤] إذ كيف يحصل التدبر في كلام الله تعالى ويكون هدى وبرهانًا، وبلاغًا يقع به الإنذار وتبيانًا لكل شيء؛ وهو غير معلوم؟ بل كيف يكون كافيًا يستوجب إتباعه والتهديد من الإعراض عنه – على نحو ما نطقت به الآيات من سورتي العنكبوت وطه – وهو غير مفهوم؟ ثم إن قوله تعالى: ﴿نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ﴿١٩٣﴾ عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ ﴿١٩٤﴾ بِلِسَانٍ عَرَبِىٍّ مُّبِينٍ﴾ [الشعراء:١٩٣–١٩٥] صريح في أنه نازل بلغة العرب ولو لم يكن مفهومًا لبطل كونه صريحًا منذرًا لهم به؛ بل ولما وقع تحديهم بأقصر سورة منه.

ودون ما دخول في تفاصيل ما اشتجر فيه القوم فإنه على الرأي القائل بأن ما صُدِّرت به سورتي الدخان والزخرف من المتشابه الذي لا يعلم مراده إلا المتكلم به سبحانه، يجمل الوقف فيهما على **(حم)** دون الوقوف على قوله بعدها **(والكتاب المبين)**، والوجه البلاغي في استحسان الوقوف على تلك الحروف المقطعة في صدر

---

[٢٦٢] وهو إلقاء طرفي الإزار أو البرد على الكتف اليسرى من جهة الصدر والظهر، وجعل وسطه تحت الإبط الأيمن وهو ما يؤمر به الحاج الطائف بالبيت وقد سمي بذلك لإبداء أحد الضبعين [ينظر اللسان مادة (ضبع)].

[٢٦٣] روح المعاني للآلوسي ١٦٧/١.

[٢٦٤] السابق ١٦٨/١.

السورتين، وكذا ما جاء على شاكلتهما[٢٦٥]، هو أن تلك الحروف إذا كانت بحيث لا يفهم معناها تكون أتم في التنبيه فيقبل السامع على ما انشغل به ذهنه، وأدعى لانشغال القلب به فلا يقطع نظر عنه ما لم يسمع غيره، لجزمه بأن ما سمعه ليس هو المقصود، بخلاف ما إذا كان المقدم مفهومًا فيُظن أنه كل المقصود ولا كلام للمتكلم بعد، فيقطع الالتفات عنه.

وهذا قد يَعِنُّ لسائل أن يسأل: إذا كانت البلاغة – على ما هو معلوم بالضرورة لدى أرباب البيان – تعني مطابقة الكلام لمقتضى الحال، كما تعني خلو مفرداته من الغرابة التي عنوا بها أن تكون الكلمة غير مأنوسة الاستعمال عند أكثر العرب الخلص[٢٦٦] باعتبار أن ذلك يمثل عيبًا مخلًا بفصاحة الكلام وبلاغته .. فكيف يتسنى لهذه الحروف المفتتح بها كثير من سور القرآن أن تكون – لدى القائلين بأنها من المتشابه – غير معروفة ولا معلومة، ليس عند العرب وحسب، بل ولا عند جميع المكلفين إنسهم وجنهم، بل ولا عند غيرهم من الملائكة والأنبياء، لكونها مما استأثر الله بعلمه؟، وألا يستلزم ذلك أن يكون القرآن بهذا مشتملًا على غير البليغ وغير الفصيح وبذا يسقط التحدي بل وتقوم لأصحاب الخصومة الحجة، وتكون لهم الغلبة لاستساغة أن يأتوا هم الآخرون بعبارات غير مفهومة وعندما يسألهم عليه السلام عنها يقولون هذا ما استأثر آلهتنا بعلمه كما يستأثر إلهك بعلم تلك الحروف فيلزمونه إذ ذاك الحجة ويسقط مرة أخرى التحدي به؟

والجواب عن ذلك: أن البليغ إذا خاطب من كان حاله الغفلة أو مشغول البال؛ فإن المطابقة لمقتضى الحال تستوجب أن يعمد البليغ لأن يُقَدِّم على الكلام المقصود شيئًا غيره، ليلفت نظر المخاطب إلى كلامه ثم يشرع فيما يريده فيوقظ بذلك ذهن السامع، وقد يكون ذلك الشيء المقدم كلامًا كقوله له: **(اسمع)** وقد يكون صوتا كمن يصفر خلف إنسان ليلتفت إليه، وكمن يصفق إلى آخر ليُقبل عليه، وكلما كان المراد أهم والغفلة أتم كان المقدم أكثر تنبيهًا ولهذا ينادَى القريب بالهمزة فيقال **(أزيد)** والبعيد بـ **(يا)** فيقال **(يا زيد)**، والغافل ينبه بـ **(ألا)** فيقال مثلًا **(ألا يا قوم، ألا يا زيد)** فتكون هذه الحروف في دلالتها على المقصود بمثابة منبهات، وقد اختار سبحانه – للتنبيه حروفًا من حروف التهجي لتكون دلالتها – على ما اقتضاه الحال – على قصد التنبيه متعينة، إذ ليس لها مفهوم فتمحضت للتنبيه على غرض مهم، وهذا جماع ما قاله ثعلب والأخفش وأبو عبيد والفخر.

وفي مفاده يقول قطرب: كان العرب ينفِرون من استماع القرآن ويوصى بعضهم بعضًا بعدم استماعه، كما

---

[٢٦٥] من نحو ما جاء فيما بقي من (آل حم) و(الم) و(المر) و(المص) و(كهيعص) و(الر) و(ق) وغيرها من الحروف المقطعة والمجموعة في قولهم (نص حكيم قاطع له سر) والواردة في تسع وعشرين سورة كلها مكية عدا البقرة وآل عمران.

[٢٦٦] ينظر شروح التلخيص ٨٣/١.

قال سبحانه: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَا تَسۡمَعُواْ لِهَٰذَا ٱلۡقُرۡءَانِ وَٱلۡغَوۡاْ فِيهِ لَعَلَّكُمۡ تَغۡلِبُونَ﴾ [فصلت:٢٦] فلما نزلت بعض السور المصدرة ببعض هذه الحروف وقرأها النبي ﷺ استنكروا هذا اللفظ فتاقت نفوسهم إلى معرفة ما يتلوه من الكلام، وقالوا كالمتعجبين: اسمعوا إلى ما يجيء به محمد وتدبروا مقاطعه ومطالعه، فلما أنصتوا هجم عليهم القرآن بآياته البينات فكان ذلك سببًا لاستماعهم وطريقًا إلى انتفاعهم[٢٦٧].

وهذا هو الوجه في استحسان الوقوف عليه، على ما قضت به كلمة جمهرة أهل العلم ممن جعلوا الحروف من المكتوم الذي لا يطلع عليه إلا علام الغيوب سبحانه، فقد خلصوا إلى أن القول بأن كون هذه الحروف المقطعة من المتشابه الذي استأثر الله بعلمه، يستوجب الوقوف عليها؛ لأنها – كما وضح – بمثابة قول القائل لمخاطبه: (أنصت) الأمر الذي يحوج معه إلى السكوت والإيقاظ لما سيأتي بعد من الكلام ليعقب ذلك: المقصود اللافت والقرآن المؤتلف فيخالط بشاشة القلوب فتقرُّ به العيون وتهفو إليه النفوس وتهش لسماعه الآذان وتشرئب لحلو حديثه الأعناق وتخر لعظمة قائله الجباه.

وإلى ذلك الوقوف جاءت إشارة الإمام السجاوندي في الموضعين بوضع العلامة الدالة على استحسان الوقوف والمرموز بها عنده بالحرف (ط) المفيد أنه من قبيل الوقف المطلق الذي يحسن الابتداء بما بعده، وقد صرح هو عقيب ذلك بما يفيد أن هذا محمول على جعل هذه الحروف من المتشابه وذلك قوله: «على أنه غير مُفسَّر"[٢٦٨] أي مما استأثر الله بعلمه.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه الحروف على كونها مما لا يعلمه إلا قائله، لا موقع لها من الإعراب لأن الإعراب فرع المعنى، وما لا يعرف معناه لا يعرب، بصرف النظر عن كون هذا القول مرجوحًا عند أكثر أهل العلم راجحًا عند القلة منهم.

ثانيها: أنها من المحكم الذي يجب فهمه والوقوف على مراد الله فيه، وهذا هو المهيع[٢٦٩] الواضح والسبيل القويم، إذ من غير الجائز «أن يخاطب الله – جل ذكره – أحدًا من خلقه إلا بما يفهمه المخاطب، ولا يرسل إلى أحد منهم رسولا برسالة إلا بلسان وبيان يفهمه المرسل إليه؛ لأن المخاطب والمرسل إليه إن لم يفهم ما خوطب به

---

[٢٦٧] ينظر تفسير الرازي ٣٦١/١ والتحرير والتنوير للطاهر ٢١٤/١، ٢١٥ والمقتطف ٢٦/١ وينظر الحروف المقطعة في أوائل بعض السور القرآنية ص٣٢٤، ٣٢٥ د. العواري.

[٢٦٨] علل الوقوف ٩١٥/٣، ٩٢٥، ١١٦/١.

[٢٦٩] المهيع من الطريق: البين الواضح الواسع، وفي حديث علي: (اتقوا البدع والزموا المهيع) وهو الطريق الواسع المنبسط [ينظر لسان العرب والمعجم الوجيز مادة(هيع)].

وأرسل به إليه، فحاله قبل الخطاب وقبل مجيء الرسالة إليه وبعده سواء"[٢٧٠] وأبعد ما يكون عن التخيل أن يقول الله لنبيه ﷺ : ﴿ وَمَآ أَنزَلۡنَا عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ ٱلَّذِي ٱخۡتَلَفُواْ فِيهِۡۙ وَهُدٗى وَرَحۡمَةٗ لِّقَوۡمٖ يُؤۡمِنُونَ ﴾ [النحل:٦٤] فيكون به مهتديًا، مَن كان بما يهدى إليه جاهلًا[٢٧١].

ثم كيف يزعم زاعم أن الحروف المقطعة واردة في معان غير معروفة مع ثبوت تلقى السامعين لها بالتسليم من مؤمن ومعاند، ولولا أنهم فهموا منها معنى معروفًا دلت عليه القرائن لسأل السائلون وتورك المعاندون؟ .. قال القاضي أبو بكر ابن العربي: «لولا أن العرب كانوا يعرفون بها مدلولًا متداولًا بينهم لكانوا أول من أنكر ذلك على النبي ﷺ بل تلا عليهم (حم) فصلت، و(ص) وغيرهما فلم ينكروا ذلك مع تشوفهم إلى عثرة وحرصهم على زلة"[٢٧٢] وهذا ما تميل إليه النفس.

المبحث الثاني

المختار من معاني (حم) والوجه فيها

ير أن أصحاب هذا الرأي اختلفوا فيما بينهم في معنى هذه الحروف إلى أقوال كثيرة والذي يعول عليه منها ما هو سبق أن ألمحنا إليه من:

١—كونها أسماء للسور المصدرة بها، تعرف بها كما تعرف سائر الأشياء بأسمائها، وقد قال بذلك جماعة من العلماء والمتكلمين، كما قاله زيد بن أسلم[٢٧٣]، ونُسب لسيبويه والخليل[٢٧٤] وذكره الزمخشري قائلًا: «وعليه إطباق

---

[٢٧٠] مقدمة تفسير الطبري ١/٥.

[٢٧١] ينظر السابق.

[٢٧٢] أحكام القرآن لابن العربي وينظر التحرير والتنوير للطاهر ١/٢١٠.

[٢٧٣] الطبري ١/٦٧، ٦٩.

[٢٧٤] حيث ذكره الأخير في كتابه تحت باب (أسماء السور من أبواب ما لا ينصرف) [ينظر الكتاب وينظر مفاتيح الغيب ١/٦٣٠ والتحرير والتنوير ١/٢١١).

الأكثر"[٢٧٥] وانتصر له الفخر وقال عنه: «وهو قول أكثر المتكلمين»[٢٧٦] كما أنه اختيار النيسابوري في الرغائب[٢٧٧] وغيره.

ودليلهم عليه: وقوع هذه الحروف في أوائل السور وتسميتها بها من نحو ما ورد في الصحيحين عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: كان النبي يقرأ يوم الجمعة في صلاة الفجر ﴿الٓمٓ ۝١ تَنزِيلُ﴾ [السجدة:١] و﴿هَلۡ أَتَىٰ عَلَى ٱلۡإِنسَٰنِ﴾[الإنسان:١][٢٧٨] واللفظ للبخاري، وما صح من حديث أحمد وأبي داود والنسائي وابن ماجة والطبراني وغيرهم عن معقل بن يسار من قوله ﷺ : **(يس .. قلب القرآن)**[٢٧٩] وما أورده النسائي وابن مردويه بسند جيد عن ابن عباس من أن النبي ﷺ سجد في **(ص)** وقال: **(سجدها داود توبة ونسجدها شكرًا)**[٢٨٠].

ونظيره – فيما نحن بصدد الحديث عنه – ما جاء في سيرة ابن إسحاق فيما نقله عنه ابن هشام: «فقرأ رسول الله على عتبة بن ربيعة ﴿حمٓ ۝١ تَنزِيلٌ مِّنَ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ حتى بلغ قوله: ﴿فَقُلۡ أَنذَرۡتُكُمۡ صَٰعِقَةٗ مِّثۡلَ صَٰعِقَةِ عَادٖ وَثَمُودَ﴾ [فصلت: ١٣][٢٨١] " .. وما ورد في قوله عليه السلام: **(من قرأ حم الدخان ليلة الجمعة أو يوم الجمعة، بنى الله له بيتًا في الجنة)**، وما أخرجه أبو عبيد في فضائل الحواميم عن ابن عباس قال: **(إن لكل شيء لباب وإن لباب القرآن الحواميم)** وما أخرجه الديلمي وابن مردويه عن سمرة بن جندب مرفوعا: **(الحواميم روضة من رياض الجنة)**، وما أخرجه هو وابن الضريس وابن المنذر والحاكم والبيهقي في شعب الإيمان عن ابن مسعود وأبو الشيخ وأبو نعيم والديلمي عن أنس رضي الله عنه مرفوعًا: **(الحواميم ديباج القرآن)** .. وغير ذلك مما يطول بسطه[٢٨٢].

كما استدلوا عليه بما فعله القفال من تنظيره تسمية السور بحروفها المفتتحة بها، بما سمت العرب من أسماء الحروف، فقد سموا والد حارثة الطائي بـ**(لام)** وسموا الذهب **(عين)**، والسحاب **(غين)** والحوت **(نون)** والجبل

---

[٢٧٥] الكشاف ٨٣/١ وينظر البيضاوي ٢٦١/١.

[٢٧٦] مفاتيح الغيب ٣٦٠/١.

[٢٧٧] النيسابوري في الرغائب ١٢٣/١.

[٢٧٨] صحيح البخاري كتاب الجمعة باب ما يقرأ في صلاة الفجر يومها ٢/ ٥ وصحيح مسلم كتاب الجمعة أيضًا باب ١٧حديث ٨٧٩.

[٢٧٩] الآلوسي ٣١١/٢٢ من المجلد ١٢.

[٢٨٠] السابق ٢٧٠/٢٣ المجلد ١٣.

[٢٨١] ينظر سيرة ابن هشام ٢٩٣/١، ٢٩٤ وينظر تفسير ابن كثير ٩٠/٤.

[٢٨٢] ينظر الآلوسي ٦١/٢٤ من المجلد ١٣.

(قاف) والنحاس (ص) وقبيلة من مذحج (حاء)، واستشهدوا كذلك بقول شريح بن أبي أوفى العبسي:

يذكرني حاميم الرمح شاجر فهلا تلا حاميم قبل التقدم

يعني بها ﴿حمٓ ۝١ عٓسٓقٓ﴾ [الشورى:١-٢] التي فيها: ﴿قُل لَّآ أَسۡـَٔلُكُمۡ عَلَيۡهِ أَجۡرًا إِلَّا ٱلۡمَوَدَّةَ فِي ٱلۡقُرۡبَىٰ﴾ [الشورى:٢٣] والمعنى: أن محمد بن طلحة السجاد القرشي الذي يعود عليه الضمير في (يذكرني)، من بني مرة بن كعب الذين هم أقرباء النبي عليه السلام وقريب منه قول الكميت وكان متشيعًا:

وجدنا لكم في آل حاميم آية تأولها منها تقي ومعرب

ولا حجة لمن زيف هذا الرأي تحت زعم أنا نجد سورًا كثيرة افتتحت بـ(آلم) و(حم) والمقصود من التسمية ووضع الأعلام: رفع الاشتباه، وأن لو كانت أسماء للسور – حقا – لتواترت ولاشتهرت بها، لكن الشهرة بخلافها كسورة البقرة وآل عمران، وأن العرب لم تتجاوز ما سموا به مجموع اسمين ك (بعلبك) و(معد يكرب) ولم يسم أحد منهم بمجموع ثلاثة أسماء وأربعة وخمسة، فالقول بأنها أسماء للسور التي استهلت بها خروج عن لغتهم، فضلًا عن أنه يؤدي إلى اتحاد الاسم والمسمى .. ذلك لأنه يجاب عن الأول بما يجاب عن الأعلام المشتركة من أنها ليست بوضع – واحد – فلا يبعد أن يكون في تسمية السور الكثيرة باسم واحد، ثم يميز كل واحدة منها من الأخر بعلامة أخرى: حكمة خفية.

وفي طريقة التمييز هذه يقول صاحب جامع البيان: «لما شارك المسمى به فيه غيره من سور القرآن احتاج المخبِر عن سورة منها أن يضم إلى اسمها، ما يفرق به السامع بين الخبر عنها وبين غيرها من نعت وصفة أو غير ذلك، فيقول المخبِر عن نفسه أنه تلا سورة البقرة: (قرأت {الم} البقرة) و(آلم ذلك الكتاب)، وفي آل عمران: قرأت (آلم آل عمران) و(آلم الله لا إله إلا هو الحي القيوم) .. كما لو أراد الخبر عن رجلين اسم كل واحد منهما (عمرو) غير أن أحدهما، تميمي والآخر أزدي، للزمه أن يقول: (لقيت عمرًا التميمي وعمرًا الأزدي) إذ كان لا فرق بينهما وبين غيرهما ممن يشاركهما في أسمائهما إلا بنسبتهما كذلك"[٢٨٣].

وهذا هو المعتاد في مسميات سور القرآن، فهي إما أن تسمى بأوصافها مثل الفاتحة وسورة الحمد، وإما أن تكون بالإضافة لشيء اختصت بذكره نحو سورة البقرة وسورة يوسف وسورة لقمان، وإما بالإضافة لما كان ذكره منها أوفي نحو سورة هود وسورة إبراهيم، وإما بالإضافة لكلمات تقع في السورة نحو سورة (براءة) و(حم السجدة) كما سماها بعض السلف، وسورة فاطر، وقد سموا مجموع السور المفتتحة بكلمة (حم) (آل حم)[٢٨٤].

---

[٢٨٣] الطبري ٦٩/١ بتصرف وينظر الرازي ٣٦٦/١ والبرهان للزركشي ١٧٤/١.

[٢٨٤] ينظر التحرير ٩٠/١.

ويستنبط من خلال ما سبق أن الحروف المقطعة هي بمثابة إمارات تعرف بها السورة كما تعرف سائر الأشياء بمسمياتها أو بما اشتهر من صفاتها.

كما يجاب عن الثاني بأن المروي المشهور عن النبي تسمية بعض السور ببعض الحروف المقطعة، وما يثبت في البعض يثبت في الجميع إذ لا فارق، خاصة أن شهرة أحد العلمين لا يضرُّ علمية الآخر، فكم من مسمى لا يعرف اسمه إلا بعد التنقير، لاشتهاره بغيره كأبي هريرة وذي اليدين، وما لم يُشتهر ترك لاحتياجه إلى ضميمة كما سبقت الإشارة إلى ذلك.

وعن الثالث بأن التسمية بثلاثة أسماء مثلًا إنما تمتنع إذا ركبت وجعلت اسمًا واحدًا على طريقة **(حضرموت)**، فأما إذا نثرت كأسماء الأعداد فلا؛ لأنها من باب التسمية بما حقه أن يُحكى، وقد وردت التسمية بثلاثة ألفاظ كـ **(شاب قرناها)** و**(سُرَّ من رأى)** و**(دارًا بجرد)** وسوّى سيبويه بين التسمية بالجملة والبيت من الشعر وطائفة من أسماء حروف المعجم.

وعن الأخير بأن هذه التسمية من تسمية مؤلف بمفرد، والمفرد غير مؤلف فلا اتحاد، ألا ترى أنهم جعلوا اسم الحرف مؤلفًا منه ومن غيره كـ**(صاد)** فهما متغايران ذاتًا وصفة، فلم لا يجوز أن تكون بعض مفردات ذلك المركب اسمًا لذلك المركب؟[٢٨٥].

وبذا يسلم للقائلين بهذا الرأي صحة ما ذهبوا إليه، وعليه فإن الوجه فيه أنه إنما سميت بها إيذانًا بأنها كلمات عربية معروفة التركيب من مسميات هذه الألفاظ، فيكون فيه إيماء إلى الإعجاز والتحدي على سبيل الإيقاظ والتنبيه، وكأنه يريد أن يقول لهم: هذه الحروف من جنس حروفكم التي فقتم في التكلم بها سائر الخلق، فما عجزتم عن مجاراته ولا عن الإتيان بشيء منه إلا لأنه كلام الله الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه[٢٨٦].

وعلى تقدير كون هذه الحروف أسماء للسور المفتتحة بها وعلى التسليم بذلك، يكون لها حظ من الإعراب إما الرفع على الابتداء وتقديره: هذا المتحدى به – يعني **(حم)** وما كان على شاكلتها – مؤلفٌ من جنس هذه الحروف التي تنظمون أيها العرب منها كلامكم، أو على الخبرية، والتقدير: المؤلف من جنس تيك الحروف – يعني **(حم)** وأمثالها من هذه الفواتح – متحدى به، يقول الشهاب في تعليقه على ما ذكره القاضي البيضاوي من أن

---

[٢٨٥] ينظر الآلوسي ١٦٦/١ ومفاتيح الغيب ٣٦٤/١، ٣٦٦، ورغائب الفرقان ١٢٣/١ على هامش الطبري وحاشية الشهاب ٢٦١/١، ٣٦٨ وما بعدهما.

[٢٨٦] ينظر تفسير أبي السعود ٢١/١ والآلوسي ١٦٥/١ ونظم الدر ٣٣/١.

المعنى **(هذا المتحدى به، مؤلف من جنس هذه الحروف، أو المؤلف منها، كذا)**، يقول: «يعني: أن تقدير الكلام هكذا، على أنه جملة اسمية بتقدير مبتدأ لهذه الحروف المكنى بها عن المؤلف المركب منها، أو تقدير خبر لها بتأويلها بـ **(المركب من هذه الحروف)** والخبر **(متحدى به)**»[٢٨٧].

وقد ذكر الأشموني في سر ترجيح الوقف على تقدير: **(حم)** خبر لمبتدأ محذوف – أعني دون جعله قسمًا – ما نصه: «وإن جعل **(حم)** خبر مبتدأ محذوف ثم تبتدئ مقسِمًا بقوله: ﴿وَٱلۡكِتَٰبِ ٱلۡمُبِينِ﴾، حسن الوقف على **(حم)** وسلمت من ذلك المحذور»[٢٨٨]، ويعني بذلك المحذور – بالطبع – ما يكرهونه من اجتماع قسمين على مقسم واحد، وقد سبق أن ذكرنا عدم التسليم باستكراه ذلك أصلًا والوجه فيه، وكما يجوز رفعه على الوجهين السابقين وأيضًا على تقدير: **(هذه حم الزخرف مثلا أو الدخان)**، يجوز كذلك نصبه بفعل مضمر ك **(اذكر)** أو **(اتل)** أو **(اقرأ)** أو نحو ذلك مما يناسب المقام .. وقد تقدم الكلام عن الوقف على **(حم)** والوجه فيه.

٢– أو كونها مسرودة على نمط التعديد في التهجية[٢٨٩] تبكيتًا للمشركين وتسجيلًا لعجزهم عن المعارضة وإيقاظًا لنظرهم في أن هذا القرآن المتلو عليهم والذي عجزوا عن الإتيان بمثل سورة منه، هو كلام مؤلف من جنس حروف كلامهم، وكأنه سبحانه يغريهم بمحاولة المعارضة ويستأنس لهم بالمشروع في ذلك بتهجي الحروف ومعالجة النطق، تعريضًا لهم بمعاملتهم معاملة من لم يعرف تقاطع اللغة، فيُتلقها تلقي الصبيان في أول مراحل تعلمهم حتى يكون عجزهم عن المعارضة بعد ذلك عجزًا لا معذرة لهم فيه، وقد ذهب إلى هذا القول: المبرد وقطرب والفراء، كما جنح إليه أهل التحقيق، قال في الكشاف: «وهذا القول من القوة والخلاقة بالقبول بمنزل»[٢٩٠] .. وإن مما يقوى هذا القول ويؤيده «أن التهجي .. معروف عندهم للتعليم فإذا ذُكرت حروف الهجاء على تلك الكيفية المعهودة في التعليم في مقام ليس صالحًا للتعليم، عرف السامعون أنهم عوملوا معاملة المتعلم؛ لأن حالهم كحاله في العجز عن الإتيان بكلام بليغ، ويعضد هذا الوجه تعقيب هاته الحروف في غالب الواقع بذكر القرآن وتنزيله"[٢٩١].

---

[٢٨٧] حاشية الشهاب ١/٢٦١.

[٢٨٨] منار الهدى للأشموني ص ٢٨٣.

[٢٨٩] يعني أن الناطق بها يوردها كما يورد الأعداد الحسابية، واحد، اثنان، ثلاثة، إلخ.

[٢٩٠] الكشاف ١/٩٧.

[٢٩١] التحرير والتنوير ١/٢١٣.

ولا يرد عليه أن ثمة سورًا ذكر في بداياتها الإنزال والكتاب ولم يُذكر قبلها حروف من نحو ما جاء في بدايات سورة الكهف والفرقان؛ لأنا نقول: إن هذه البدايات وما جاء على شاكلتها غير محتاجة إلى منبِّهٍ لكونها ليست واردة على مشغول القلب بشيء غيره، أو على من ينبغي أن يكون كذلك، بخلاف ما نحن بصدد الحديث عنه حيث الأوامر والنواهي[٢٩٢] والذي يتناسب مع ما سبق ذكره هنا من مجيء فاتحتي الزخرف والدخان مسرودة على نمط التعدد، هو ألا يكون لها موقع من الإعراب لعدم المقتضى والعامل، ولكونها محكية وبمنزلة أسماء الأصوات[٢٩٣]، وأن يوقف عليها وقف التمام[٢٩٤].

والوجه في تمامه، هو: أن يكون إيقاظًا لمن تُحُدى بالقرآن من الفصحاء وتنبيهًا لهم على أنه منتظم من جنس ما ينظمون منه كلامهم، إذ لو لم يكن خارجًا عن طوق البشر نازلًا من عند خلّاق القوى والقدر، لما تضاءلت قوتهم ولما تساقطت قدرتهم – وهم فرسان حلبة الحوار وأمراء الكلام في نادى الفخار – دون الإتيان بما يدانيه فضلًا عن المعارضة بما يساويه مع تظاهرهم في المضادة، وتهالكهم على المفازة[٢٩٥].

أو ليكون كالمهيج للهمم الراقدة من البلغاء لطلب التساجل والأخذ في التفاضل فتكون بمنزلة زمجرة الرعد قبل الناظر في الإعلام، لتعرف الأرض فضل الغمام وتحفظ ما أفيض عليها من الإنعام، فإن ما هذا شأنه خليق بالنظر فيه والوقوف على معانيه .

أو ليكون مطلع ما يتلى عليهم مستقلًا بضرب من الغرابة، أنموذجًا لما في الباقي من فنون الإعجاز، فإن

---

[٢٩٢] ينظر مفاتيح الغيب ٢٣٧/١٢، ٢٣٨.

[٢٩٣] أي التي ينعق بها نحو (غاق) في حكاية صوت الغراب .. وهكذا.

[٢٩٤] والفرق بين تمام الوقف على (حم) هنا، وتمامه على تقدير جعلها أسماء للسور أن الوقف هنا محمول على كون ما بعده مستقلًا بنفسه غير مرتبط بما قبله، بينا هو على جعلها أسماء للسور مقدرة حروفه بحيث لا يحتاج إلى ما بعدها وهذان هما شرطا وقف التمام – على ما أشار إليه أهل التحقيق – ويؤيد تمام الوقف سواء جعلت الحروف أسماء للسور أو مسرودة على نمط التعديد، ما جاء في مصحف حفص، ومعلوم أن حفصًا كوفي فتلك المواضع عنده آيات كما في مصحفنا، وقد ألمع الإمام الشاطبي في منظومته إلى مذهب الكوفيين هذا حيث قال:

وما بدؤه حرف التهجي فآية .. لكوفي سوى ذا الرا وطس والوتر .. ويقصد بـ(ذي الرا): (المر) وأخواتها، وبـ(الوتر): ما جاء منها على حرف واحد نحو (ص) و(ق) و(ن) وقد قيل إن جميع الفواتح آيات عنده في السور كلها بلا فرق بينها، وهو الأليق لأصحاب هذا القول، إذ التفصيل تحكم بلا دليل، وأما من عداهم وهم البصريون فلم يعدوا شيئًا منها آية. [ينظر أبو السعود ٢٢/١ والتحرير ٢١٨/١ والشهاب مع البيضاوي ٢٨١/١ وما بعدها وينظر الحروف المقطعة د. الشندي ص ٣٥٩.

[٢٩٥] العوز: أن يعوزك الشيء وأنت إليه محتاج.

النطق بأنفس الحروف في تضاعيف الكلام وإن كان على طرف الثمام[٢٩٦] يتناوله الخواص والعوام من الأعراب والأعجام؛ لكن التلفظ بأسمائها إنما يتأتى ممن درس وخط، وأما من لم يحم حول ذلك قط فأعز – على حد قول أبي السعود – من بيض الأنوق[٢٩٧] وأبعد من مناط العبوق[٢٩٨] لاسيما إذا كان على نمط عجيب وأسلوب غريب ينبئ عن سر سوى، مبنى على نهج عبقري بحيث يحار في فهمه أرباب العقول ويعجز عن إدراكه ألباب الفحول.

---

[٢٩٦] الثُّمام: نبت معروف في البادية ولا تجهده النعم لقصره، والعرب تقول للشيء الذي لا يعسر تناوله: هو على طرف الثمام، لأنه لا يطول فيشق تناوله [ينظر اللسان ١/٥٠٧ مادة (ثمم)].

[٢٩٧] الأنوق: العقاب أو الرَّخمة، ويضرب المثل ببيضها لأنا تحرزه فلا يكاد يُظفر به لكون أوكارها في رؤوس الجبال والأماكن الصعبة البعيدة [ينظر اللسان ١/١٥٣ مادة (أنق)].

[٢٩٨] العبوق: نجم أحمر مضيء في طرف المجرة الأيمن يتلو الثريا لا يتقدمه، ويطلع قبيل الجوزاء، وسمي بذلك لأن يعوق الدَّبَران (اسم نجم) عند لقاء الثريا [اللسان ٤/٣١٧٣ مادة (عوق)].

المبحث الثالث

نوع الدلالة في (حم) وما جاء على شاكلتها

ولنا أن نسأل هؤلاء الذين عظم في نفوسهم جعل هذه الحروف مسرودة على نمط التعديد – على قوة حجتهم – عن نوع دلالة (حم) على مسمياتها من الحروف الهجائية المبسوطة، التي منها ركبت الكلم وسميت السور حتى تدل على هذه المعاني سالفة الذكر من طلب المعارضة والتحدي .. هل هي – يا ترى – عقلية صرفة كدلالة اللفظ المسموع من وراء الجدار على وجود إنسان أم طبيعية كدلالة التأوه على المرض، أم وضعية كدلالة الأسد على الحيوان المفترس وكدلالة الأسماء على مسمياتها؟[٢٩٩].

الذي يدل عليه كلام أهل التحقيق أنها دلالة عقلية لأن قوام الدلالة فيها العقل لا الوضع ولا الطبع، ذلك أن الناطق بها يهيئ السامع إلى ما يريد بعدها، فشأنها في ذلك شأن الأعداد الحسابية التي تسرد على من يراد منه أن يجمع حاصلها، أو يطرح أو يقسّم كما أنها بمنزل الأصوات لا يقصد إلا صدورها.

على أن المفسرين حين عرضوا لهذه القضية وذكروا أن الغرض من ذكر الحروف المقطعة هو التحدي والإعجاز، وجاروا في بحثهم عن نوع الدلالة: البلاغيين، وألمعوا إلى أن النكتة في ذلك أن مسميات هذه الحروف «لما كانت عنصر الكلام وبسائطه التي تُركب منها، افتتحت السور بطائفة منها إيقاظًا لمن تحدى بالقرآن وتنبيهًا على أن المتلو عليهم كلام منظوم مما ينظمون منه كلامهم، فلو كان من عند غير الله لما عجزوا عن آخرهم مع تظاهرهم وقوة فصاحتهم عن الإتيان بما يدانيه»[٣٠٠] .. آثار كلامهم تساؤل أهل التحقيق إذ كيف تدل هذه الألفاظ الموضوعة للحروف المقطعة على الإيقاظ وعلى ما يتفطن له من الإعجاز ولا تكون مع ذلك من نوع الدلالة المعتد بها لدى المعربين والبلاغيين وهي الدلالة الوضعية؟.

---

[٢٩٩] وتلك هي محل اهتمام البلاغيين وهي المسماة لديهم بـ(الدلالة المطابقية)، وهي دلالة اللفظ على تمام معناه، خلافًا للطبيعية ولما اصطلحوا على تسميته بـ(الدلالة العقلية) التي تشمل (دلالة التضمن)، وهي: دلالة اللفظ على جزء معناه، و(دلالة الالتزام)، وهي: دلالته على معنى خارج عن مسماه لازم له، لكونها بنوعيها متوقفة على أمر عقلي زائد على العلم بالوضع وهي أن وجود الكل يستلزم وجود الجزء وأن وجود الملزوم يستلزم وجود اللازم .. على أن هذه التقسيمات لها نظام آخر عند المناطقة، إذ الدلالات الثلاث – المطابقية والتضمنية والالتزامية – في اصطلاحهم دلالة وضعية لأن للوضع فيها – فيما يرون – مدخلًا، لذا قابلوا بينها وبين الدلالة العقلية والطبيعية، وذلك – على نحو ما هو بيّن – أمر متعلق بالاصطلاح ولا مشاحة فيه [ينظر بيان التشبيه د. عبد الحميد العيسوي ص١٨٧ وما بعدها ونظرات في البيان د. الكردي ١٥، ١٦].

[٣٠٠] انتهى من كلام البيضاوي وبنحوه قال جملة من العلماء [ينظر تفسير البيضاوي ١/٢٤٦: ٢٤٨ والنسفي ١/٨ وأبو السعود ١/٢١، ٢٢.

والذي ظهر لهم بالتأمل الصادق أن الدلالة العقلية قد يقتضيها المقام، فهاهنا لما صُدِّر الكلام بهذه الحروف – وليس المراد إفادة مسماها، والمتكلم بليغ يصون كلامه عن العبث – دل عقلا على أن المراد به الإشارة إلى أن ما بعده كلام مركب، ونحن – في غير هذا – إذا سمعنا المعلم يهجي طفلا علمنا منه أنه سيُقرئه، والتنبيه على هذا بخصوصه مع أنه كلام مركب منها لابد فيه من وجه، فإذا أصاغ له اللبيب تفطن لما ذكر.

ولله درُّ البيضاوي حيث أشار لما ذكر بقوله: «كالإيقاظ وقرع العصا» «فجعله كقرع العصا إيماء إلى أن دلالته عقلية صرفة موكولة لفطنة السامع، إذ دلالة قرع العصا لذي الحلم المضروب به المثل في قوله: **(إن العصا قرعت لذي حلم)** – لكونها على خلاف المعتاد – تدل على خطئه، كما نبه قرع الأسماع هنا إلى خطأ هؤلاء"[(٣٠١)] فقد وضح من كلام البيضاوي: الغرض، ومن التعليق – سالف الذكر – للشهاب: وجه الدلالة المعتبرة، وهذا الوجه بعينه – على ما يبدو – هو المقصود من قول الإمام الرازي: «أن النبي كان يتحداهم بالقرآن مرة بعد مرة فلما ذكر هذه الحروف دلت قرينة الحال على أن مراده تعالى من ذكرها أن يقول لهم: إن هذا القرآن إنما تركب من هذه وبهذه الحروف التي أنتم قادرون عليها وعارفون بقوانينها فلو كان هذا من فعل البشر لوجب أن تقدروا على الإتيان بمثله»[(٣٠٢)].

ويعضد من شأن ذلك أن في نطق النبي ﷺ بأسماء هاته الحروف المقطعة على هذا الوجه الذي تقرؤها عليه تحقيقًا للهدف المروم منه؛ إذ في ذلك إعجاز وأي إعجاز!، وبيانه أنه عليه السلام كان أميًّا لا يقرأ ولا يكتب، وبدهي أن يكون تلفظ الأمي الذي لم يمارس القراءة والكتابة ولم يؤم وجهه شطر ذلك قط؛ أمر مستغرب خارق للعادة؛ ذلك أن التلفظ بالحروف في ثنايا الكلام يستوي في النطق به الأمي وغير الأمي خلافًا للنطق بأسماء الحروف المكون منها تلك الألفاظ؛ فإنه وإن استطاعه الأمي – وهو مستطيعه لا محالة – إلا أنه مستبعد منه استبعاد الخط والتلاوة، فكونه ﷺ ينطق بأسامي الحروف مع اشتهاره بأنه لم يكن ممن اقتبس ذلك من أهله .. دال على أنه حاصل له من جهة الوحي وشاهد بصحة نبوته[(٣٠٣)].

من هنا يتكشف لنا أن هذه الحروف المقطعة ما ذكرت على هذا النحو إلا لتدل على الإيقاظ المفاد من دلالتها العقلية ومن كونها أسماء أريد بها مسمياتها، إذ المقصود «التهجي بها، وحروف التهجي تكتب بصورها لا

---

(٣٠١) حاشية الشهاب على البيضاوي ٢٤٧/١.

(٣٠٢) تفسير الرازي ٣٦٤/١ وينظر ٣٦١/١ نفس المصدر.

(٣٠٣) ينظر الكشاف ١٠٠/١ وأبو السعود ٢٢/١ والنسفي ٧/١، ٨ والبيضاوي ٢٤٩/١.

بأسمائها»[٣٠٤] والصحابة أنفسهم ما عمدوا إلى كتابتها على هذه الكيفية التي هي عليها دون كتابتها على حسب كيفية النطق إلا لإفادة ذلك.

بله أن للطاهر في نوع الدلالة المفادة من الحروف المقطعة رأى معتبر يقول فيه – بعد أن انتصر لرأى الكوفيين في أن فواتح السور ليست أبعاض آيات –: «والوجه عندهم أنها آيات؛ لأن لها دلالة تعريضية كنائية إذ المقصود إظهار عجزهم أو نحو ذلك، فهي تطابق مقتضى الحال مع ما يعقبها من الكلام، ولا يشترط في دلالة الكلام على معنى كنائي أن يكون له معنى صريح بل تعتبر دلالة المطابقة في هذه الحروف تقديرية إن قلنا باشتراط ملازمة دلالة المطابقة لدلالة الالتزام»[٣٠٥] .. وهذا إن كان يسرى على رأى المناطقة الذين اصطلحوا على تسمية الدلالة الالتزامية دلالة مطابقية وضعية، إلا أنه لا يسرى على رأى البيانيين الذين يفرقون بينهما.

وأيًّا ما كان نوع الدلالة في هذه الفواتح، وسواء أريد بهذا: القسَم أو غيره، فإن المعنى الإجمالي لما تضمنته بدايتا سورتي الزخرف والدخان، أنه سبحانه أقسم بالكتاب المبين ليشير إلى أهمية تدبره وتعلقه، ولكي يقف الناس – لاسيما من نزل بلسانهم – على ما فيه من نظم رائق ومعنى فائق، وعلى ما تضمنه من شواهد ناطقة كلها تنبئ بخروجه عن طوق البشر، وتشهد على عِظَم فضله المدلول عليه بنزوله باللغة المبينة من اللوح المحفوظ إلى السماء الدنيا في الليلة الموصوفة بالبركة الموسومة بالشرف والمكرمة، لما فيها من نزول الملك وهطول الرحمة وقسمة الأرزاق وإجابة الدعوة وفضيلة العبادة إلى غير ذلك من المنافع الدينية والدنيوية، وما على البشر إلا أن يعرفوا حق النعمة في ذلك فيؤمنوا به وتخبت له قلوبهم .. وإن الله لهاد الذين آمنوا إلى صراطه المستقيم والله تعالى أعلى وأعلم.

وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين

---

[٣٠٤] التحرير والتنوير ١/٢٠٦.

[٣٠٥] التحرير ١/٢١٨.

خاتمـــة الكتاب

وضح مما سبق أن التعانق، ليس الثراء والتعدد فيه قاصرًا على إعطاء غير ما معنى في الآية الواحدة وفى الموضع الواحد، بل إنه ليتجاوز ذلك حتى ليشمل العديد من المقامات والعديد من الصور، فهو في قوله: ﴿ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ هُدٗى لِّلۡمُتَّقِينَ﴾[البقرة:٢] – على نحو ما رأينا – يدور حول التعريض بالمكذبين، والمبالغة في رجحان هدى الكتاب على هدى ما قبله من الكتب، ذلك أن الوقف إن كان على ﴿لَا رَيۡبَۛ﴾ أفاد التعريض بكل المرتابين مشركين كانوا أم أهل كتاب، كما يفيد المبالغة في تمكن الهدى المدلول عليه من الإخبار بالظرف عن قوله بعد: **(هدى)**، وإن وقف على **(فيه)** كان التعريض خاصًا بأهل الكتاب ومسبَبًا عن تعلقهم بمحرف كتبهم وكانت المبالغة مفادة من جعل الكتاب هو عين الهدى على ما سبق بيانه .

بينا هو في آية آل عمران ﴿وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۘ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ﴾ [آل عمران:٧] يشير إلى دلالات التأويل ومعانيه بقصد بيان الممدوح منه والمذموم، والمشروع منه وغير المشروع، إذ إنه بالوقف على لفظ الجلالة يكون التأويل بمعنى حقيقة الشيء وما يؤول أمره إليه؛ لأن حقائق الأمور وكنهها لا يعلمها على وجه الجلية إلا الله عز وجل، وبالوقف على قوله ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ﴾ يكون التأويل بمعنى التفسير والبيان، والراسخون في العلم يعلمون ويفهمون بهذا الاعتبار ما خوطبوا به وإن لم يحيطوا علمًا بحقائق الأشياء على كنه ما هي عليه على ما سبق تقريره.

والموضعان وإن اختلفت صورتاهما، لكون الأولى منهما جاءت عن طريق الفصل بين الجمل لكمال الاتصال، والثانية جاءت عن طريق الوصل والتوقف على توجيه معنى الواو، إلا أن المعانقة قد جمعت بينهما في إفادة كل وقف فيهما معنى لم يفده الآخر .. والتعانق في تيك الصورتين المتباينتين وإن شملهما مقام واحد هو تنزيه القرآن عن الريب وعن مطاعن المتأولين .. فإنه في قوله مثلا ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمۡ أَحۡرَصَ ٱلنَّاسِ عَلَىٰ حَيَوٰةٖ وَمِنَ ٱلَّذِينَ أَشۡرَكُواْۚ يَوَدُّ أَحَدُهُمۡ لَوۡ يُعَمَّرُ أَلۡفَ سَنَةٖ﴾ [البقرة:٩٦] ونظيره في قوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ لَا يَحۡزُنكَ ٱلَّذِينَ يُسَٰرِعُونَ فِي ٱلۡكُفۡرِ مِنَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ ءَامَنَّا بِأَفۡوَٰهِهِمۡ وَلَمۡ تُؤۡمِن قُلُوبُهُمۡۛ وَمِنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْۛ سَمَّٰعُونَ لِلۡكَذِبِ﴾ [المائدة:٤١] يصبَّان في مقام آخر مغاير تمامًا عن الأول، ألا وهو مقام الذم لبنى إسرائيل على أكمل وجه، ذلك أن في الوقف على **(حياة)** – على ما سبق أن ألمحنا إليه في مقدمة هذا البحث – نعى عليهم بالشرك فضلًا عن الحرص على الحياة، وإخبار بأن من طائفة المشركين الذين اشتد حرصهم: طائفة من اليهود يود أحدهم لو يعمر ألف سنة .. وفى عطف **(ومن الذين أشركوا)** والوقف عليه، جعلهم في الحرص على الحياة مضرب المثل لكونهم بلغوا فيه مبلغًا فاق

حرص الناس وحرص المشركين بخاصة، الأمر الذي يعني أن حرصهم قد وصل إلى حد لا يقادر قدره ولا يعرف كنهه .. ومثله يقال في الآية الأخيرة حيث أفاد الوقف على **(ولم تؤمن قلوبهم)** المبالغة في وصف اليهود على جهة الخصوص بالكذب، بينا دل الوصل والعطف على نهى الرسول ﷺ عن الحزن الذي سببه له المنافقون واليهود معا، كما دل على وصفهم جميعا بسمَّاع الكذب.

هكذا ندرك من خلال هذه الصور التي سنح بتحليلها والوقوف على بعض أسرارها المقام – وهى غيض من فيض وقليل من كثير – مدى ما تحققه المعانقة بحق، من نهاية البلاغة وكمال الإعجاز، وغاية الاختصار وجمال الإيجاز، وكيف عُدَّ كل وقف استلزمته واقتضته تلك المعانقة بمثابة الآية، وأن لو جعلت دلالة كل وقف على حدة لكان في ذلك من التطويل والإطناب ما لا يخفى.

ويبقى القول بأن الأمر يحتاج إلى مزيد من الاستقصاء ومزيد من التعرف على مواطن التعانق وصوره ومقاماته، ومزيد من الدراسات المتعمقة التي تكشف عن أسراره ومواطن إعجازه، وتقف على أوجه بيانه وبلاغته .. والله نسأل أن يجعلنا أهلا لتحقيق ذلك فهو الموفِق والهادي إلى سواء السبيل.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

فهرس الموضوعات

تمهيد
الفصل الأول : المعانقة في سياق الإشادة بكتاب الله
✓
✓ المبحث الأول: الإشادة بكتاب الله عن طريق الإشارة بالبعيد
✓ أوجه الوقوف على الظرف أو البدء به
✓ المبحث الثاني: ما يفيده تنكير (هدى) إذا جعل مسنداً من معنى التعظيم والتهويل
✓ دلالات النفي في قوله (لا ريب فيه)
✓ أثر اسم الإشارة في إساغة الوقف على ﴿لَا رَيْبَ﴾ أو على (فيه)
✓ المبحث الثالث: العلاقات بين الجمل في صدر سورة البقرة
✓ علاقة جملتي التبرئة و(ذلك الكتاب) بما بعدهما
الفصل الثاني : التعانق في سياق تنزيه القرآن عن مطاعن المتأولين
المبحث الأول: تعانق قوله: (وما يعلم تأويله إلا الله) قوله: (والراسخون)
المبحث الثاني: أقوال أهل العلم في عطف أو الوقف على لفظ الجلالة في (وما يعلم تأويله إلا الله) والوجه في ذلك
المبحث الثالث: تصويب ما نقل عن السلف في عدم نسقهم

(والراسخون) على الاسم الشريف
دحض قول الخلف بأن الوقف على لفظ الجلالة أسلم وأن الخلف كانوا أعلم منهم عندما آثروا الوقوف على (العلم)
المبحث الرابع: من أسرار وبلاغة النظم في آية التعانق بآل عمران
الفصل الثالث: المراقبة في سياق الإقسام بكتاب الله
المبحث الأول: (حم) بين الإحكام والتشابه
المبحث الثاني: المختار من معاني (حم) والوجه فيه موجود
المبحث الثالث: نوع الدلالة في (حم) وما جاء على شاكلتها
الخاتمة

كتب للمؤلف

- (التصوير البياني في كتاب فتح الباري بشرح صحيح البخاري .. دراسة ومقارنة)، رسالة (العالمية الدكتوراة) .. ط. دار الحرم للتراث.
- (المشاكلة .. دلالتها ومواقعها في القرآن الكريم)، رسالة (التخصص الماجستير) .. ط. دار الحرم للتراث.
- (موروثنا البلاغي والأسلوبية الحديثة: دراسة وموازنة) .. ط. دار الحرم للتراث .
- (سيرًا على خُطا الأشعري.. أئمة الخلف يتراجعون إلى ما تراجع إليه) .. ط. دار الحرم للتراث.
- (موقف السلف من المجاز في الصفات)، ط. دار اليسر.
- (موقف السلف من تفويض الصفات) .. ط. دار اليسر.
- (ومضات على موقف السلف من التفويض والتجوز في الصفات) وقد جمع بين سابقَيه..
- (من بلاغة الوقف في القرآن الكريم).
- (أثر الوقف على حروف المعاني والبدء بها في إثراء المعنى واتساعه).
- (واو المعانقة في آي التنزيل بين العطف والاستئناف: دراسة بلاغية) ..
- (أثر الوقف على القيود والبد بها في إثراء المعنى واتساعه)
- (كلا: دلالتها ومواقعها في القرآن الكريم).
- (التضمين في الأفعال بين النحاة وأهل البيان).
- (من بلاغة القرآن في التعبير بالغدو والآصال والعشي والإبكار) .. وقد جُمعت هذه السبعة كتب في مؤلف تحت عنوان: (من طرائق الاتساع في معاني الذكر الحكيم) .. ط. دار الحرم للتراث.
- (دور الخيال الشعري في النهوض بالصورة البيانية بين الأصالة والحداثة) .. ط. دار الحرم للتراث.
- (شرح لامية البحتري في مدح محمد بن علي بن عيسى) .. ط. دار الحرم للتراث.
- (قرائن اللغة والعقل والنقل في حمل صفات الله الخبرية والفعلية على ظاهرها دون المجاز)، ويقع في مجلدين .. ط. دار اليسر.
- (كشف الحجاب في ترجيح أدلة القائلين بفرضية النقاب) .. ط. دار اليسر.
- (مجمل معتقد أبي الحسن الأشعري في توحيد الصفات) .. ط. المكتبة الإسلامية.
- (تحفة الإخوان في صفات الرحمن .. إطلالة على رسالة العقائد ومنهج جماعة الإخوان في توحيد الأسماء والصفات).
- (براءة الحافظين .. النووي وابن حجر من عقائد الأشعرية والمتكلمين).
- (الغارة على العالم الإسلامي)، منشور ضمن كتب أخرى على موقع صيد الفوائد.
- (الخفاض: {صبغة الله ومن أحسن من الله صبغة ونحن له عابدون}
- (التماس القدوة في خاتم النبيين وإمام المرسلين).. وقد جمعت هذه الخمس الأخيرة في كتاب بعنوان (دراسات في الفكر الإسلامي المعاصر)

- **(معارج القبول .. سؤال وجواب)**.. قيد الإعداد
- **(حقائق حول عدم أحقية اليهود في أرض فلسطين .. بموجب ما جاء في التوراة والإنجيل وفي آي التنزيل)** .. ط. المجلس الأعلى للشئون الإسلامية.
- **(تقريب الإيضاح في: البلاغة وعلاقتها بالفصاحة – أحوال الإسناد الخبري ومكوناته)** .. وهو شرح ممزوج بمتن الإيضاح للخطيب القزويني جزء أول .. دار الحرم
- **(الإيجاز .. في أدلة اللغة والعقل والنقل على حمل صفات الله على الحقيقة دون المجاز)**.. وهو مجمل لما جاء في **(قرائن حمل صفات الله الخبرية والفعلية على ظاهرها دون المجاز)** نشرت على هيئة حلقات بمجلة التوحيد التابعة لجمعية أنصار السنة المحمدية
- **(القول المبين في حكم التوسل بالموتى والمغيبين)** .. مفقود
- **(إماطة اللثام عما تمس الحاجة لمعرفته من عقائد ووقائع وأحكام)** .. ط. دار ابن عباس
- **(ولايات المسلمين المعاصرة .. في ضوء معتقد أهل السنة وسلف الأمة)** .. ط. دار ابن عباس.
- **(جدلية ورود المجاز في القرآن وحسم اللغط الحاصل حولها)** .. ط.دار الحرم للتراث
- **(اتبعوا ولا تبتدعوا فقد كفيتم)** .. قيد الطبع
- **(الإبانة في أصول الديانة)** .. تحقيق. أ.د. محمد عبد العليم الدسوقي .. دار زهران
- **(هذا معتقد أبي الحسن الأشعري .. فاتبعوه إن كنتم صادقين)**
- **(النقاب ضرورة اجتماعية وفريضة شرعية .. وتلك أدلته)** طبعة مزيدة لما جاء في **(كشف الحجاب)**
- **(قضية الفهم عن الله وعمن نأخذ ديننا؟)**
- اتبعوا ولا تبتدعوا فد كفيتم) قيد الإعداد